ملهاة اللجنة الرئاسية في السجون المركزية

أثيوبي في السجن منذ 8 سنوات بحكم مُلفى من المحكمة العليا

هندي انتهت مدة حبسه قبل 3 سنوات

رئيس نيابة استئناف شبوة يؤكد:
لا سجناء معسرين في عتق

.. وفي إب يتساءلون:
أين ذهبت مخصصات معسري العام الفائت؟

مئات المحتجزين على ذمة قضايا خاصة في السجون ومجلس القضاء يدمن على أخطائه القديمة

الصدى

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاربعاء 10 رمضان 1429هـ الموافق 10 سبتمبر 2008 العدد (167) Wed. 10/9/1429 - 10 September 2008 **50 ريالاً 16 صفحة**

مسلحون يستولون على طقم عسكري في جعار

انفجار قنبلة في البرج الزجاجي بساحة الشهداء بزنجبار

قالت مصادر محلية في أبين إن انفجاراً وقع بعد منتصف ليل الثلاثاء في البرج الزجاجي داخل ساحة الشهداء بمدينة زنجبار.

وأضافت أن الانفجار، الذي يعتقد أنه ناجم عن قنبلة، أدى إلى تحطيم الواجهات الزجاجية للمبنى، لكنه لم يسفر عنه أية إصابات بشرية.

وتقع ساحة الشهداء شمالي زنجبار عاصمة محافظة أبين. وإلى البرج الزجاجي كانت الساحة تضم ملاعب ومسابح وملاهي، وحديقة ألعاب، لكن جهات أمنية وحزبية وعسكرية استولت على منشآت الساحة عقب حرب 1994.

واستولت جهة أمنية أولاً على البرج الزجاجي الذي كان يضم مطاعم وكافتيريات، قبل أن يستحوذ عليه اللواء 318. وحسب مصادر محلية فإن الطابق الثالث من البرج تم تجهيزه قبل سنوات ليكون مقيلاً لأركان حرب اللواء.

وكانت «النداء» نشرت في فبراير الماضي تحقيقاً عن الكارثة التي لحقت بالساحة جراء الحرب، وتورط حزبي المؤتمر والاصلاح في تدشين عملية نهب مرافقها، قبل أن تقتدي بهما جهات أمنية وعسكرية.

ويأتي الانفجار بعد يوم واحد من استيلاء مسلحين يعتقد أنهم أعضاء في جماعة متطرفة، على طقم عسكري تابع للواء 318 أثناء مروره داخل مدينة جعار، شمال زنجبار. وطبقاً للمصادر، فإن المسلحين أجبروا أفراد الطقم على مغادرته، قبل أن ينطلقوا به إلى مكان غير معروف.

ولم يصدر أي تعليق حكومي أو من السلطة المحلية بالمحافظة عن الحادث. ورجحت المصادر أن يكون لواقعتي استهداف البرج الزجاجي واختطاف الطقم العسكري، صلة بالصدامات التي شهدتها مدينة جعار مؤخراً بين جماعات مسلحة وقوات أمنية وعسكرية، تضم وحدات من اللواء 318.

بو ملحة في صنعاء الشهر المقبل لتسليم الخيواني جائزة العفو الدولية

منظمات حقوقية وصحفية في اليمن والخارج تنتظر مبادرة رئاسية لإنهاء حبسه

ينوي جيم بوملحة رئيس الاتحاد الدولي للصحفيين زيارة اليمن منتصف الشهر المقبل، للتعبير عن تضامن الاتحاد الدولي وتضامنه الشخصي مع الزميل عبدالكريم الخيواني الذي يقبع في السجن منذ 3 أشهر جراء تهمة ملفقة، وحكم تم تزويره.

ويقوم بوملحة خلال زيارته بتسليم الخيواني جائزة منظمة العفو الدولية لصحافة حقوق الانسان التي منحت للخيواني في 18 يونيو الماضي، وكان مقرراً أن يغادر الخيواني صنعاء إلى لندن لحضور حفل إعلان الجائزة، لكنه اقتيد إلى السجن المركزي بصنعاء قبل أيام من سفره بعد إدانته بالتورط في تشكيل عصابة إرهابية، والحكم عليه بالسجن 6 سنوات.

وتم تنفيذ الحكم الابتدائي بالمخالفة للقانون، ولغرض إبقائه في السجن جرى إضافة فقرة إلى الحكم في وقت لاحق على النطق به تنص على إعادة الخيواني إلى السجن لشمول الحكم بالنفاذ المعجل.

ومعلوم أن قراراً من القاضي الابتدائي مؤيد من الاستئناف قضى بالافراج عن الخيواني لأسباب صحية، أثناء محاكمته.

ورفض مجلس القضاء الأعلى الاستجابة لطلب نقابة الصحفيين وهيئة الدفاع عن الخيواني بالتحقيق في واقعة تزوير الحكم، واعتبر أن الاختصاص في النظر بالواقعة معقود لمحكمة الاستئناف.

وتأمل منظمات حقوقية ومدنية، بينها نقابة الصحفيين، أن يتدخل الرئيس لوضع حد لمحنة الزميل الخيواني، والتوجيه بالإفراج عنه، خصوصاً وأن الحكم الصادر في حقه ليس نهائياً، والقانون اليمني لايجيز تنفيذ الحكم ضده قبل أن يكون باتاً.

وسبق لجيم بوملحة أن ناشد الرئيس علي عبدالله صالح أثناء المحاكمة الابتدائية التدخل لوقف الانتهاكات والأخطار التي استهدفت، وماتزال، الخيواني.

وتسلم بوملحة جائزة العفو الدولية نيابة عن الخيواني في حفل إعلان الجائزة في يونيو الماضي.

استنكر تصريحات الإرياني بشأن عدن واستخفافه بالقضية الجنوبية

علي السعدي: واهم من يأمل إضعافنا

استنكر العميد علي السعدي عضو مجلس التنسيق الأعلى للعسكريين والأمنيين والمدنيين، التصريحات التي أدلى بها عبدالكريم الإرياني مستشار رئيس الجمهورية لقناة «الحرة» الأحد الماضي.

وقال السعدي في تصريح لـ«النداء» إن تصريحات الإرياني بشأن القضية الجنوبية تعبّر عن السياسة الثابتة لنظام الجمهورية العربية اليمنية «حيال الشعب في الجنوب، ولمسنا فيها الاجحاف والنكران المستمر والممنهج لأهلية الشعب الجنوبي في أرضه».

وأدلى الإرياني بتصريحاته خلال مقابلة لبرنامج «حديث الخليج» في قناة «الحرة»، وتضمنت إشارة إلى أن عدن كانت تابعة للمستعمر البريطاني ولم يكن لها أهل، كما وصف خطاب الحراك الجنوبي، وبالذات رموزه في الخارج بـ«النباح».

ورأى السعدي أن الارياني سخر من الصوت الجنوبي الغاضب بسبب سياسة النهب والسلب للأرض والإنسان في الجنوب، وأن

التتمة في الصفحة 4

بينهم محكومات في قضايا قتل وسرقة وأخريات بتهم اختلاء

عشرات السجينات يناشدن الرئيس وضع حد لمآسيهن

ناشدت عشرات السجينات في السجن المركزي بالعاصمة رئيس الجمهورية التدخل لإنهاء مظلومياتهن، ووضع حد للتمييز السلبي ضدهن في النيابات والمحاكم والمنشآت العقابية.

«النداء» حصلت على نسخة من المناشدة التي رفعتها إلى الرئيس 84 سجينة، بينهن 20 محكومات بالاعدام، و50 محكومات بالسجن بسبب حقوق خاصة، و14 أخريات رهن المحاكمة في قضايا آداب واختلاء وسرقة.

وشرحت السجينات في مناشدتهن صنوف التمييز ضدهن خلال مراحل التحقيق والتقاضي. وأشرن إلى تعمد جهات الادعاء تقديمهن إلى المحاكمات باعتبارهن مجرمات ضليعات في الاجرام، والتعاطي معهن على أنهن «وباء يجب التخلص منه».

وإذ لفتن إلى عدم قدرتهن على تأمين الحماية القانونية خلال التحقيق والمحاكمة، اتهمن جهات البحث والتحقيق بالتنكيل بهن ومصادرة أية ضمانات يكفلها القانون لهن، وأشرن إلى تعرض بعضهن للتعذيب من أجل انتزاع إقرارات منهن بجرائم لم يرتكبنها. وأضفن أن الأمر وصل ببعض المتهمات إلى حد تهديدهن بالاغتصاب. وأسفن لعدم تصدي القضاة في المحاكم لإلغاء الاجراءات الخاطئة أثناء جمع الاستدلالات والتحقيق.

السجينات أضفن في مناشدتهن إلى الرئيس: «إننا النسوة السجينات خلف القضبان من سنوات طويلة نعاني من أسوأ أنواع التمييز العنصري، ونقاسي صنوف التعذيب، ونعايش واقعاً انسانياً واجتماعياً غاية في المرارة بعد أن نبذنا أهلنا وأولادنا، وتبرأت منا العدالة».

وعرضن على الرئيس جملة من الآثار الشخصية والنفسية الخطيرة جراء التمييز ضدهن، إذ لفتن عناية الرئيس إلى إصابة العديد منهن بأمراض نفسية جراء الحرمان من رؤية أولادهن وأقاربهن، والإحساس بالوحدة، خصوصاً أولئك اللواتي أسندت إليهن تهم في قضايا آداب أو سرقة أو قتل.

ولفتن بوجه خاص إلى محنة بعض القاصرات ممن يتهمن بشرب الخمر. وبشأن المحكومات

التتمة في الصفحة 4

علي صالح الأحمر وعد بالافراج عنهم في أقرب وقت

لؤي المؤيد يظهر في الأمن السياسي والغموض يلف علي العماد

«الكل ظهروا في الأمن السياسي ماعدا زوجي»، قالت إيمان الغرباني لـ«النداء» ظهر أمس.

زوجها هو علي العماد الشاب الذي اعتقله الأمن في يوليو الماضي، ولم يظهر له أي أثر منذ ذلك التاريخ.

وعلي هو أحد أبناء العلامة علي العماد. ويعمل في شركة سبأفون. وكان اعتقل أثناء عودته من عمله إلى منزله الواقع جوار جامعة صنعاء القديمة.

وشهدت صنعاء ومدن يمنية أخرى اعتقال المئات من الناشطين السياسيين، والشباب المناهضين للحرب في صعدة. واعتبر العشرات منهم في عداد المخفيين قسريا، لكن التطورات الأخيرة، بخاصة بعد توجيهات رئاسية بالإفراج عن المعتقلين، وذلك بسبب قرار الرئيس انهاء الحرب في صعدة، كشفت عن وجود معظم المخفيين قسرياً في معتقلات تابعة للأمن القومي أو في سجن الأمن السياسي.

لكن علي العماد أحد الضحايا القلائل الذين لم تكشف أجهزة الأمن عن مكان اعتقاله.

«عايشين في قلق، ولم نذق طعم الراحة»، قالت إيمان الغرباني.

وأضافت: «أنا خائفة عليه، خايفة لوهم بيعذبوه، مانيش عارفة أيش أزيد أعمل».

وانضمت إيمان إلى مجموعة من أمهات وزوجات وشقيقات المخفيين قسرياً في إطار تجمع سلمي طرق أبواب ومكاتب كبار المسؤولين في الدولة، كما لجأت أمهات وزوجات المخفيين قسرياً مراراً إلى النائب العام، الذي أصدر توجيهات متكررة لم تأبه لها أجهزة الأمن.

«نشتي نعرف مكانه على الأقل»، تابعت إيمان التي تعمقت مخاوفها حيال مصير زوجها في الأيام الأخيرة، خصوصاً بعد الكشف عن مصير أغلب المخفيين قسرياً، والسماح لأسرهم

● المؤيد

● العماد

بزيارتهم.

ويُعتقد أن علي العماد تعرض لجلسات تعذيب في مكان اعتقاله. وبحسب مصدر في المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات، فإن مسؤولين في الدولة لم يُخفوا نقمتهم حيال العماد أثناء متابع المنظمات الحقوقية قضية لديهم.

إلى ذلك، علمت «النداء» أن توجيهات صريحة صدرت أمس من الرئيس علي عبدالله صالح بالإفراج عن جميع المعتقلين على ذمة الحرب في صعدة.

علي صالح الأحمر مدير مكتب القائد الأعلى للقوات المسلحة التقى في مكتبه أمس وفداً من أمهات وزوجات المخفيين قسرياً والمعتقلين، ووعد بالإسراع من أجل الإفراج عن الضحايا.

وعلمت «النداء» أن الأحمر عرض على الوفد صورة من التوجيه الرئاسي بالافراج عن المعتقلين.

وقال مصدر مقرب من أسرة أحد المعتقلين إن الأحمر أبدى تفهماً لمعاناة الأسر، وأبدى سلوكاً إيجابياً حيالها، خلاف السلوك العدائي الذي اعتمده مسؤولون آخرون في الدولة.

وتضم قائمة المعتقلين المتوقع الإفراج عنهم 131 شخصاً، بينهم لؤي عبدالوهاب المؤيد.

وكانت رضية أبو طالب والدة لؤي، تمكنت من زيارته في معتقل الأمن السياسي نهار الاثنين، وذلك للمرة الأولى منذ اعتقاله في يونيو الماضي.

ولؤي هو نجل عبدالوهاب المؤيد الصحفي اليمني البارز الذي توفي قبل 3 أعوام إثر مرض عضال.

محمد مفتاح يدعو إلى اطلاق الخيواني ومعتقلي الحراك الجنوبي

■ هلال الجمرة

غادر محمد مفتاح معتقل الأمن السياسي عصر الأحد الماضي بعد نحو 4 أشهر من اختطافه من قبل عناصر أمنية في العاصمة، وكشف مفتاح لـ«النداء» أنه تعرض قبيل الإفراج عنه إلى استجواب مطول امتد 4 ساعات، حيث طلب منه المحققون معلومات تفصيلية عن جميع أفراد أسرته وأصدقائه.

وقال إن التحقيق تم معه وهو معصوب العينين ومكبل اليدين، وأن المحققين أجبروه على وضع إبهامه وتوقيعه على تعهد كتابي محرر سلفاً، قبل الافراج عنه.

ويتضمن التعهد التزام مفتاح بحسن السيرة والسلوك والابتعاد عن المخربين الحوثيين والإبلاغ عنهم، وطاعة ولي الأمر فخامة الرئيس علي عبدالله صالح.

وأضاف مفتاح– الذي كان يتحدث لـ«النداء» مساء أمس– أنه ظل معصوب العينين ومقيد اليدين إلى ما قبل إطلاقه بدقيقتين.

وأوضح بأن أحد إخوته اضطر إلى التوقيع على ضمانة شخصية معدة من الأمن سلفاً، وذلك لاستكمال إجراءات الإفراج وتابع: «لا أدري ما مضمون هذه الضمانة الشخصية حتى الآن».

ويرأس مفتاح مجلس شورى حزب الحق المعارض، وعلاوة على نشاطه السياسي والتربوي، يمارس العمل الحقوقي من خلال العديد من الفعاليات والمنظمات الحقوقية.

وسبق أن اعتقل عدة مرات خلال السنوات الأربع الماضية، كما نجا من محاولة اغتيال الخريف الماضي أثناء عودته من مديرية بني حشيش،

● مفتاح

حيث ألقى محاضرة تدعو إلى الوحدة واعتماد الوسائل السلمية في معارضة السلطة.

وشدّد في تصريحاته لـ«النداء» على ضرورة أن تهدأ نفوس الناس والتفرغ لحل المشاكل «ومعالجة الأسباب التي أدت إلى الاحتقان السياسي في البلد، وفي مقدمتها الفساد واستنزاف مقدرات البلد».

وإذ لفت إلى معاناة أسرته المضاعفة جراء إخفائه واعتقاله «لاسيِّما طفلاي أمير الدين (12سنة) وطه (14سنة) وزوجتي، ووالدي واخواني»، طالب بإطلاق «سجين الرأي عبدالكريم الخيواني، وسجناء القضية الجنوبية».

ومعلوم أن عملية اعتقال مفتاح جرت مساء 21 مايو الماضي عندما كان طفلاه طه وأمير الدين يرافقانه في سيارته، أثناء توجهه إلى قلب العاصمة.

وأمطرت العناصر الأمنية السيارة بالرصاص بعد اعتراضها أمام الكلية الحربية، وقامت بانتزاعه من السيارة، مسببة صدمة نفسية مروعة لطفليه اللذين غادرا السيارة مسرعين إلى البيت.

ونقل مفتاح لـ«النداء» صورة قاتمة عن الأوضاع الإنسانية والصحية في معتقل الأمن السياسي بالعاصمة. إذ لفت إلى وجود العديد من الأطفال المعتقلين، فضلاً عن آخرين مسنين، بينهم عبدالكريم إسحاق الذي يتجاوز الـ95 سنة.

وأشار إلى وجود معتقلين مرضى وآخرين يعانون من أمراض عقلية، وتساءل: «كيف يُرمى بهؤلاء في سجون لا يحتملها أصح الأصحاء، فما بالك بالمرضى وكبار السن والأحداث؟».

وتوجه مفتاح في ختام تصريحاته بالشكر لكل من قام معنا، وشارك أسرتي معاناتها، وفي المقدمة صحيفة «النداء».

القرصنة في خليج عدن تهدّد صيادي أبين

■ أبين - صالح علي

تزايدت خلال الأشهر الأخيرة شكاوى الصيادين في ساحل شقرة أحور بمحافظة أبين من أعمال قرصنة يتعرضون لها من قبل قراصنة صوماليين في سواحل أبين.. الصيادون الذين يشتكون أعمال القرصنة هم من أصحاب القوارب التقليدية التي تقوم بأعمال الاصطياد في المياه القريبة من الشواطئ.

وقال عدد منهم إن القراصنة الصوماليين ينفذون أعمال مطاردة لأصحاب القوارب ويقومون بإطلاق الرصاص من أسلحة رشاشة بهدف الاستيلاء على القوارب.. وقالوا في معرض حديثهم إن النزول إلى البحر أصبح مجازفة بعد تزايد مخاوفهم من تزايد أعمال القرصنة.

يحدث كل ذلك في ظل تكليف كتيبتين عسكريتين تابعتين للواء 318 المرابط في أبين لحماية شواطئ المحافظة التي تمتد بطول مئتين وثمانين كيلو متر.

معلومات تؤكد أن هذه القوات تبدلت مهمتها وتكتفي بالبحث عن الغنائم بعد الاستيلاء على قوارب التهريب التي ترسو على الشاطئ بعد تعطلها.

وقال شهود عيان أن نزاعات قد نشبت بين قيادات عسكرية وأمنية حول بعض أبوات التهريب التي رست على شاطئ المحافظة فقد تم تشليح قارب في منطقة مقاطين الكبرى وآخر في مقاطين الصغرى من قبل قيادات عسكرية وتم بيعها بعد تشليحها.

وقال مواطنون أن نزاعاً مازال قائم بين بعض القيادات حول تابوت ضخم لمهربين صوماليين نقل مايقرب من أربعين لاجئاً صومالياً بداية الأسبوع وتعطل في منطقة «مضمار» على بعد ما يقرب ستة عشر كليو متر من مدينة شقرة.

الجدير ذكره أن تلك القوات لم تعمل أي شيء يذكر في مهمتها المتمثلة بحماية الشاطئ الذي يعد مفتوحاً أمام المهربين، وأصبح المهربون القادمون من القرن الافريقي على معرفة كاملة بالساحل كاملاً حين يتم انزال اللاجئين في مناطق غير مأهولة، وقالت معلومات أمنية أن بعض المواطنين اكدوا أنهم شاهدوا بعض تجار السلاح يترددون على مناطق مختلفة في شاطئ المحافظة التي يرتادها المهربون الصوماليون مما يعزز احتمال تهريب أسلحة إلى المناطق الساخنة في صعدة.. خصوصاً وأن المهربين ينتمون إلى محافظات شبوة ومأرب والجوف.

The Sisters Arab Forum for Human Rights are seeking to hire a Technical Support Assistant for the Coalition of the International Criminal Court (CICC). Kindly find details below. Eligable candidates please send your CVs to saf@y.net.ye or fax them to: 212432.

Kindly forward to your contact and whom you believe are interested

Thank you

Tasks

Job Description

Technical Support Assistant for CICC Middle East & North Africa Region
Post Title: Technical Support Assistant for CICC MENA Region
Place: Sana'a, Office of Sisters Arab Forum for Human Rights
Starting: March 22nd 2008.

Tasks to be performed

The Technical Support Assistant (TSA) shall perform the following responsibilities and tasks with close supervision of the MENA Coordinator:
Technical Responsibilities:

1. Assist in setting up and updating, in coordination with Outreach Liaison and NY-based Communications team, the Arabic-language CICC website.
2. Assisting MENA Coordinator and SAF staff in organizing activities in the MENA region related to ICC including preparation for workshops, conferences and missions undertaken by the MENA Coordinator.
3. Assisting Outreach Liaison and NY-based Communications team with setting up and maintaining Arabic-language ICC Mid-east info listserv.
4. Maintain records of events, activities and human and material resources related to CICC.
Administrative Responsibilities:
1. Assisting MENA Coordinator in administrative and financial matters in terms of budgetary and financial reporting for CICC related activities and missions.
2. Serving as the main support person in Yemen for the Regional Coordinator and handling all requests for information in English from international NGOs and the CICC Secretariat when the Coordinator is on mission.
3. Assisting the Outreach Liaison with production and distribution of the Arabic newsletter (ICC Update in Arabic).
4. Maintaining records on CICC MENA National Coalitions and NGOs members.
5. Maintaining and developing an ICC Section within the SAF Library to make ICC-related documents and reference materials in Arabic and English available for researchers and groups/individuals from the region seeking information on the ICC.
6. Collaborating with the Middle East Outreach Liaison and the Regional Coordinator in responding to NGOs, governments, and others in the Middle East seeking ICC information.
Translation Responsibilities (primarily English-Arabic):
1. Providing translations of resource materials from English to Arabic and vis-a-versa for outreach purposes, in coordination with the Middle East Outreach Liaison and the Middle East Regional Coordinator. This would include translating into Arabic outreach letters drafted in English to be sent to government officials, parliaments, NGOs and media in the region.
2. Ensuring translation of articles for quarterly newsletter ICC Update in Arabic.
3. Assisting Outreach Liaison with translations (into Arabic) summarizing English news articles (and occasionally helping with translations of news articles from Arabic into English) to be sent out over Mid-East info listserv (in Arabic and English).
Qualifications
· Availability full time, with at least a 12- year commitment desirable.
· At least 1 year experience in working on human rights related issues in Yemen. Background in campaigning, media outreach, event coordination, etc., for national or international events would be helpful.
· Experience dealing with government officials, international organizations, foreign embassies, etc. would be helpful.
· Minimum of bachelor's degree in law, political science, international affairs or another field in social science or humanities, or other relevant background.
· Excellent writing and communication ability in Arabic and good conversational, reading, and writing skills in English.
· Excellent English-Arabic translation ability and good Arabic-English translation ability. Ability to prioritize multiple tasks and work effectively with limited resources and attention to detail.
· Excellent technical/computer skills – ability to use word processing programs in Arabic and English, experience with html, website design, and basic desktop publishing preferred.
· Excellent intra-personal communication skills and ability to work under pressure.
· Previous ICC related work experience is not necessary, but would be helpful.
· Good working knowledge of political and legal issues in the Middle East.

Maged almadhaji
Media Officer
Sisters Arab Forum for Human Rights
P.O.Box 14446 Tel.: 00967 1 211 937
Fax : 00967 1 212 432
Mobile: 00967 733275027 Sana'a - Yemen
http://www.bilakoyood.net/userimages/Image/1/KHAWANI1.JPG

عبدالكريم الإرياني في تصريحات مثيرة للجدل أدلى بها لقناة «الحرة»:

صوت معارضة الخارج يشبه النباح

أثارت التصريحات التي أدلى بها عبدالكريم الارياني المستشار السياسي للرئيس علي عبدالله صالح لبرنامج "حديث الخليج" قناة الحرة، ردود أفعال متباينة حيالها. فيما يلي مقتطفات منها:

■ العطاس انفصالي حتى العظم

■ الملكية الفردية كانت محدودة قبل الاستقلال

■ نبدأ بالحدث الساخن في اليمن هذه الأيام الحديث عن هيئة حماية الفضيلة.. هناك من يتساءل: لماذا الآن؟

– دعني أتساءل معك: لماذا الآن؟ ولماذا مستقبلا؟ ولماذا لم تكن في الماضي؟ أنا أعتقد أن هيئة من هذا النوع لا أساس لها في الدستور ولا في القانون ولا حتى في الشرع.. ودعني أستفز الجميع، بمعنى أنه لا مبرر لها ولا صلاحية لها، وأعتقد أن من يرفض أوامرها ونواهيها على حق.

■ دكتور أنت مستشار سياسي للرئيس اليمني وهناك من يقول إن الرئيس نفسه يقف وراء هذه الفكرة أو يدعمها بشكل مباشر أو غير مباشر.. هل هناك أجندة سياسية لمثل هذا المشروع؟

– أنا لا أعرف بالتأكيد أن الرئيس يقف وراء هذا الأمر، ناس يقولون ذلك، ولكن بحكم علاقتي بالرئيس لم أعرف ولم أسمع منه أنه يقف وراء هذه الحركة.

■ من يقف وراءها إذن؟

– تعرف في اليمن في حريات.. حريات تفكير وحريات للأحزاب فهو ظاهرة من ظواهر الحرية السائدة في اليمن ولكنها ستسلب الناس حرياتهم.

■ وهذا يتعارض مع الدستور، أليس كذلك؟

– نعم، لا أساس لها في الدستور ولا في القانون، وأتجرأ عليهم وأقول: ولا في الشرع.

■ من يقف وراءها إذا؟ وكيف يمكن قبول مثل هذه الفكرة؟

– أعتقد الحركات الدينية التي تبسط نفوذها صراحة في أرجاء كثيرة من الوطن العربي وبالذات تلك التي تسمى اليوم بالسلفية، وبالأمس كانت تسمى بالوهابية، هذه هي القوى التي تقف داخل اليمن ومن خارجه.

■ أنا أحاول أن أفهم لماذا الإعلان عن هيئة الفضيلة في هذا الوقت، هناك من يقول من الأصدقاء في اليمن إن الهدف هو شق صف حزب الإصلاح، هل يمكن أن نقرأها في هذا السياق؟

– أنا لا أقرأها في ذلك السياق، لم يباركها حزب الإصلاح واللقاء المشترك الذي يضم حزب الإصلاح والاشتراكي والناصري واتحاد القوى الشعبية، في بيان رسمي أصدروه، ونفوا أي علاقة لهم بهذه الهيئة وتبرؤوا من المسؤولية.

■ لكن نحن الآن أمام واقع، هناك جهاز يسمى هيئة الفضيلة، كيف ستتعامل الحكومة والأجهزة الأمنية مع مثل هذا الجهاز إذا كان مخالفا للدستور وإذا كان هناك صمت من قبل الرئيس ومن قبل كثير من الجهات السياسية؟

– ليس هناك صمت من قبل الحكومة، والحكومة جزء من السلطة في اليمن، وقد أصدر مجلس الوزراء بيانا يؤكد أن ليس لأحد الحق أن يتدخل في حياة الناس وفي شؤونهم وفي حرياتهم المكفولة في دستوريا وقانونيا.

■ لا نريد أن نمضي وقتا في هذه المسألة، لكنه حدث مهم وحدث أثار اهتماما كبيرا من قبل المتابعين في المنطقة...؟

– هو لا يستحق هذا أنا معك، ويستحق فقط جوابي الأول وينتهي الحديث حوله.

■ دعنا ننتقل إلى موضوع أكثر سخونة ربما، وهو موضوع المواجهات مع الحوثيين في اليمن.. هل وصلتم فعلا إلى نهاية أكيدة للمواجهة مع جماعة الحوثيين؟

– الحقيقة الآن ليس هناك أي اشتباكات، وفي لجنة حكومية موجودة الآن في مدينة صعدة تحضر لإعادة تعمير ما دمر وفي تطوير المنطقة، وأنا لدي أمل كبير أن الحرب الأخيرة كانت آخر الحروب التي دارت مع فئة أنا أقول إنها حتى لو عملت هي تعتبر السلطة القائمة سلطة غاصبة وعلي عبدالله صالح مغتصب وعبدالكريم الإرياني –عندما كان رئيسا للوزراء– مغتصب ورئيس الوزراء الحالي مغتصب، فهم لا يؤمنون بالنظام الجمهوري مع أنهم مثل ما نقول بالإنجليزية "لبسن" خدمات شفوية يقدمونها للنظام الجمهوري يقدمون الخدمات شفويا، لكن حقيقة عبدالملك الحوثي يأخذ البيعة من المواطنين الذين يحيطون به ولا شك أن قوته مركزة أساسا في صعدة والذين يقاتلون معه يقاتلون معه على أساس أنه إمام وليس متمردا على السلطة، ومع ذلك أنا لست من دعاة الحروب على كل حال.

■ دكتور في عام 2005 وصفت تمرد الحوثيين بأنه نبتة شيطانية استقت ماءها من خارج منابع التاريخ اليمني.. هل تشير هنا إلى دعم خارجي لهذه الجماعة؟

– بلا شك لا يمكن لهذه الجماعة أن تحصل على الأموال التي بيدها بدون دعم خارجي، محافظة صعدة من أفقر المحافظات في الجمهورية اليمنية، والجمهورية اليمنية من أفقر الدول في العالم العربي، بينما الموارد التي بيدهم موارد هائلة، هل تصدق أن المقاتل مع الحوثي يحصل على ضعف ما يحصل عليه الجندي اليمني، هل هذا لا يدل على دعم خارجي؟

■ من أين الدعم الخارجي إذاً؟

– لا أستطيع أن أحدد.

■ الحديث عن إيران؟

– نعم سئلت عن هذا وأرد دائما بأن النظام في إيران أشبه بما يسمى بالأخطبوط له أصابع كثيرة متعددة لديها أموال هائلة تتصرف بما يوحي به النظام بما يؤمن به النظام، ولكنني لا أستطيع أن أقول إن الحكومة الإيرانية أبلغت ذلك الطرف أو هذا: ادعموا حركة الحوثي، الإعلام الإيراني بكل تأكيد، وأنت إعلامي وأتمنى أن تتابع محطة "العالم"، تكاد تكون حوثية بامتياز.

■ دكتور عبدالكريم الإرياني، ما الذي أخر حسم المعركة مع الحوثيين؟

– الحقيقة لا يمكن أن تسميها معركة، لأنها حرب عصابات وحروب العصابات برأيي أنا لم تحسم في أي بلد كان، ولذلك فهي ليست معركة لم تحسم ولكنها حروب عصابات وقطع طرقات واغتيالات وقنص وغير ذلك من الأفعال، الأمل أن هذا السلوك ينتهي مقابل الأمن والاستقرار والتنمية في المحافظة، كما قلت، فهي فعلا من أفقر محافظات الجمهورية ثم ابتلاها الله بهذه الفئة التي أدت إلى تدمير الكثير والكثير.

■ سمها حربا، سمها مواجهات، سمها ما شئت، ولكن الجيش اليمني هل يعقل جيش دولة مثل اليمن يبقى في مواجهة لأشهر وسنوات مع جماعة تسمونها عصابات سموها ما شئتم؟

– فسر لي حرب فيتنام وأنا أفسر لك ما جرى في صعدة.

■ ننتقل من موضوع الحوثيين والمواضيع الأخرى إلى موضوع أكثر سخونة وهو موضوع الجنوب قضية الجنوب، تقرير صالح باصرة وزير التعليم العالي وخلاصة التقرير وهو موجه إلى الرئيس اليمني نفسه يقول: "أنت مخير أن تحمي الوطن أو تحمي خمسة عشر نافذا نهبوا أراضي الجنوب"، هل هذا صحيح؟

– لم أطلع لكنه كان عضوا لتقصي الحقائق وليس التعبير بهذا الشكل "نهبت أراضي الجنوب" وكأن الجنوب قطعة أو تكية تنهب، لا، بل يجوز أنه وجد هناك سوء تصرف في الاستيلاء على بعض الأراضي ولكن بهذا التعبير أنا لم أقرأ.

■ ولكن لا يمكن أن تنكر، أو هل تنكر أن هناك شخصيات نافذة سواء من الجنوب أم من الشمال أخذت أراضي كبيرة؟

– شمالا وجنوبا، أنا لا أنكر ذلك، هناك من أخذوا أراضي وربما بطرق غير مشروعة، وهناك إجراءات للتحقيق فيها، وربما بالشراء غير العادل، وأنت تعرف أن الأراضي حول عدن المشكلة هي مركزة في عدن قضية الأراضي ليس في جميع مناطق الجنوب، وعدن لأنها كانت مستعمرة بريطانية كانت ملكية الأراضي تقوم على ما يسمى بالإيجار (الليز) الليز لمدة تسعة وتسعين سنة، وبالتالي كانت الملكية الفردية محدودة، الملكية الفردية التي أممت أثناء حكم الحزب الاشتراكي عادت إلى ما يزيد عن 99% من الملاك الفرديين سواء في حضرموت أو عدن أو لحج أو الضالع، أراض شاسعة واسعة كان يملكها أفراد أعيدت لهم بالاتفاق بعد أن قامت الوحدة القيادة اليمنية التي كانت مشكلة من الشمال والجنوب أقرت إعادة الممتلكات لأصحابها وأستطيع أن أقول لك إن وادي حضرموت لم يكن فيه في ذلك الوقت قبل الوحدة مالك حقيقي واحد، كانت الأرض كلها مؤممة، وبإمكانك أن تسأل أي مالك أرض في وادي حضرموت: هل عادت لك الأرض أم لا؟ عادت وعوض بعض المنتفعين واستصلحت أرض للبعض الآخر، لكن قضية الأرض ليست الجنوب كله، المشكلة هي في عدن وأنا لا أنكر أن هناك مشكلة في عدن ولا بد أن تعالج والعمل على معالجتها قائم.

■ ولكن أيضا نقرأ كثيرا أن هناك امتعاضا في الجنوب وهناك شعورا بالإقصاء وربما بالغبن السياسي، يعني هل تنكر أن هناك أصوات يمنية في الجنوب تتساءل عن الوحدة وتتساءل عن حقيقة الوحدة: هل تحققت فعلا؟ هل مورست عدالة ومساواة في توزيع المناصب والثروات في اليمن؟

– أولا أنا لا أنكر هذا التساؤل. ثانيا أنا لا أقر الصيغة التي يقدم بها والصيغة التي يفهم بها، لأن أكثر التساؤلات هي من أناس فقدوا المصالح أو عادوا وكانوا منفيين من خارج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عادوا حالمين بالعودة إلى النظام وإلى السلطة، كما كانوا فيها أيام الاستعمار، فكون أنه في امتعاض في ضيق أنا أقول لك اذهب إلى تعز اذهب إلى إب محافظتي تلاقي امتعاضا وضيقا، لا يوجد نظام في العالم لا يضيق به البعض، ولكن لأن الصوت الجنوبي وأكثره في الخارج صراحة والصوت من الخارج هو أشبه –أعذرني– بالنباح أكثر منه صوت، ولكن في حركة وأطراف وعسكريين سابقين يعني لا يروق لهم الوضع القائم وبالتالي يتحدثون عن سيطرة وإقصاء، ولكنه يأتي صراحة في إطار حرية التعبير، ما لم ترتكب خطأ أو عملا يخالف القانون لا أحد يعاقب على هذا، ولذلك الأصوات كثيرة.

■ لكن دكتور تعرف أن من بعض القيادات والأسماء من الجنوب التي ساهمت في مشروع الوحدة هي أيضا في الخارج وقبل سنة تقريبا في المكان نفسه وعلى الكرسي نفسه كان معنا المهندس حيدر أبوبكر العطاس وهو من قيادات المعارضة لا أظن أنه ببساطة تستطيع أن تهمش تاريخا وتصفه بأنه –اسمح لي أيضا– مع النابحين لأنه يطالب بحقوق الجنوب؟

– أنا لا أقصده، ولكن أنا أصنفه تصنيفا آخر ولكنه أكثر تأدبا أنه انفصالي حتى العظم فمن أراد بعد أن قامت دولة الجمهورية اليمنية على أساس الدستور والقانون من أراد أن ينقض هذا العمل التاريخي فهو انفصالي حتى العظم، وزميلي حيدر العطاس ولا أريد أن أخوض كثيرا في أمره يعرف ذلك أكثر مني.

■ لكن ما الذي يمنع أن يعود حيدر أبوبكر العطاس؟

– ليس ممنوعا.

■ لن يسجن إذا عاد؟

– أبدا وقد تواصل معه الرئيس أكثر من مرة ومرات من خلال عرض أصدقائه يطلب منه العودة وسيعود وسيكرم لأن العفو صدر أثناء المعارك الانفصالية صدر عفو عام كان من غير المعفي عنهم، وفي النهاية ألغيت الأحكام التي صدرت على ستة عشر شخصا ممن قادوا الانفصال، وقد عاد بعض المحكوم عليهم وهم الآن في وطنهم، وأنا أعتقد أن العيش في الوطن حتى ولو على شظف العيش أكرم وأشرف من الإقامة خارج اليمن ما دمت تضمن لنفسك الأمن والسلامة وحق العيش الحر الكريم.

■ لو عاد المهندس العطاس هل سيلعب دورا سياسيا مجددا في اليمن؟

– لا أدري، ولكن لا أستبعد، بعض الذين عادوا لعبوا أدوارا سياسية.

■ لكنك تضمن انه لن يسجن؟

– أبدا هذا أنا أضمنه، لأنني أعرف الرئيس علي عبدالله صالح، هنا أتحدث كمستشار لرئيس الجمهورية، حديثي السابق كله عن عبدالكريم الارياني بشخصه، أما في هذه القضية فأنا أتحدث باسم رئيس الجمهورية.

■ تهمك عودة العطاس؟

– تهمني عودته وصداقتي به قائمة ولن تزول، لكن عندما يرتكب خطأ لا بد أن نكون صرحاء فيما بيننا.

■ وأنا أيضا سأتحدث بصفتي كصديق لك ولحيدر ابوبكر العطاس وليس كصحفي، أرجو فعلا أن تتحقق عودة العطاس إلى اليمن.

– على يدك.

■ على يدك أن شاء الله.

– وعلى يدي أنا مستعد أن أذهب إليه أينما هو وأطلع معه في الطائرة هل هناك أكثر من هكذا.

■ نائب رئيس الجمهورية لماذا لم يصدر به قرار حتى الآن؟

– أولا ليس منتخبا، هو لا ينتخب.. رئيس الجمهورية هو الذي ينتخب، وقد انتخب رئيس الجمهورية نفسه الذي أصدر أول قرار بتعيين الأخ الفريق عبدربه منصور هادي نائبا لرئيس الجمهورية، وإذا تغير رئيس الجمهورية فلا بد من نائبه إذا كان هو من قرار جمهوري وإذا تغير لا بد له من قرار جمهوري ليس في ذلك أي مثار أو شقاق أو خلاف أو دلالة، رئيس الجمهورية نفسه الذي أصدر أول قرار بتعيينه أعيد انتخابه.

■ نائب الرئيس لا بد أن يكون من الجنوب في الدستور؟

– ليس هذا شرطا، ولكن هناك شوف صراحة أي شخص يحكم اليمن لا يستطيع أن ينسى التاريخ والجنوب كان دولة إلى ما قبل سبع عشرة سنة كونه يتجاهل شخصيات الشطر الجنوبي سابقا ويتخطاها ويعتبرها غير ذات أهمية أنا أعتقد أن هذا خطأ تاريخي فادح ولذلك لا بد لمناصب معينة أن تكون جنوبية.

حلقة نقاشية حول المشاركة الشعبية في وضع ميزانية منصفة

تعقد اليوم الاربعاء في محافظة تعز حلقة نقاشية حول المشاركة الشعبية في وضع ميزانية موثوقة ومنصفة.

الحلقة، التي ينظمها مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان، تأتي ضمن برنامج خاص عن المبادرة العربية لميزانية موثوقة.

عبدالقوي سالم العريقي المدير التنفيذي للمركز قال إن الحلقة تعد إحدى مفردات برنامج المبادرة العربية الذي ينفذ بالتعاون والشراكة بين المركز ومنظمة بارتنرز بالاردن في ثلاث دول (اليمن، البحرين، الاردن).

وأضاف العريقي أن المبادرة تهدف إلى وضع ميزانية عامة تشاركية منصفة وشفافة تضمن الاستمرارية من خلال رفع سقف الإيرادات المحلية وجودة الاستثمارات وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

وسيقدم في الحلقة عدد من أوراق العمل حول المشاركة الشعبية والدور الذي تلعبه في إعداد الموازنة و حول الموازنة العامة وكيفية إعدادها.

منحة ايطالية لتسهيل استخراج التراخيص الصناعية والتجارية

وقع الاثنين الماضي بصنعاء اتفاقية شراكة تمويلية لتمديد فترة العمل بمشروع تطوير إجراءات التسجيل لاستخراج التراخيص الصناعية والتجارية في وزارة الصناعة والتجارة اليمنية بين برنامج الامم المتحدة الانمائي وحكومة ايطاليا.

ويهدف المشروع الذي بدأ العمل فيه مطلع 2006 إلى تطوير إجراءات التسجيل الصناعية والتجارية من خلال تفصيل دور تكنولوجيا المعلومات (II) وإرساء نظام تسجيل التراخيص لتخفيف عبء الاجراءات البيروقراطية والتقليل من وقت المستهلك في الحصول على التراخيص. كما يهدف إلى تطوير وتعزيز إجراءات إدارة التراخيص، مما سيحسن من مستوى بيئة العمل ويسهل إجراءات الاستثمار في اليمن. ويهدف أيضاً إلى دعم خدمات العمل على المستوى المركزي والمحلي، وتعزيز نظام الحكومة الالكترونية وبناء الكوادر في وزارة الصناعة ودعم قسم الاحصاء كمرجع أساسي للبنية الاستشارية المتعلقة بالسياسة التجارية ضمن نطاق عمل ما يسمى بالاطار الموحد.

وقع على الاتفاقية، التي تمت برعاية وحضور وزير الصناعة والتجارة، عن البرنامج الانمائي ممثلها بصنعاء براتيبا مهتا، وعن الحكومة الايطالية سفيرها في اليمن ماريو بوفو.

وتبلغ المنحة المقدمة من ايطاليا لتمديد المشروع 413.589 ألف دولار.

البقاء لله

نتقدم بأحر التعازي
وأصدق المواساة إلى
الشيخ مبارك بن علي دهبيل
وإخوانه وكافة آل دهبيل
في وفاة المغفور له بإذن الله تعالى
الشيخ المرحوم علي بن علي دهبيل،
سائلين المولى أن يدخله فسيح جناته.
«إنا لله وإنا إليه راجعون».

المعزون:
مرعي علي العامري
علي صالح عباد الزايدي
محمد صالح صالح الزايدي
ناجي الزايدي

مبروك النجاح والتفوق

أجمل التهاني وأصدق التبريكات نهديها للصديق
عمر محمد الحداء
بتفوقه في الثانوية العامة وحصوله على معدل ٩٦٪ .
المهنئون:
أحمد فوزي، سند الشيخ،
جمال الحداء

علي السعدي

(تتمة الصفحة الأولى)

معنى قوله أن عدن كانت بلا أهل، هو أنه (أي الارياني ومن معه) الأولى بعدن من أبنائها. وإذ استهجن تشبيه الصوت الجنوبي الغاضب بالنباح، تساءل: «هل باستخفافهم هذا يأملون إضعافه وإسكاته وقبوله بسياسة الأمر الواقع؟»، قبل أن يقطع: «إنهم واهمون».

وبشأن قول الإرياني بأن تشكيل هيئة الفضيلة لم يكن بتوجيه (أو توجه) رسمي، لفت السعدي إلى مجافاة هذا القول للحقيقة، لأن الكل يعرف ويتابع لقاءات الرئيس (علي عبدالله صالح) بمؤسسي الهيئة قبل إعلانها.

واستطرد: «وعند ظهور هذه الهيئة لم نسمع منها ما يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، بل خرجت تحت هذا الشعار لدعم الخطاب السلطوي وشن الحرب باسم الدين ضد المظلومين في الجنوب بدلا من مناصرتهم».

وزاد: «الإسلام حرَّم الظلم وأمر بالحق، وكنا نأمل أن نسمع منهم (أي الهيئة) إدانة لمنكر القتل والجرح والاعتقال لأبناء الجنوب المسالمين والعزل من السلاح».

«أقول للأخ الإريان (ختم السعدي تصريحه) إنه لم يبق للناس إلا وعيهم هذا الذي لم تقدروا على مصادرته، ولم يقدر أن يسلبه منهم حاكم أو نافذ أو ناهب».

عشرات السجناء

(تتمة الصفحة الأولى)

بالإعدام، توجهت السجينات إلى فخامة رئيس الجمهورية بمناشدة ضميره الحي لمد يد العون إليهن، بعد أن تخلى عنهن أقاربهن، والتوجيه بمعالجة قضاياهن بما يكفل الاتفاق مع أولياء الدم، والعفو عنهن.

وتضم قائمة السجينات عدة متهمات في قضايا اختلاء وسرقة.

يشار إلى أن انتقادات شديدة وجهتها منظمات حقوقية ونسوية في اليمن والخارج للنظام القانوني في اليمن. كما أشارت تقارير إلى تمييز سلبي ضد المرأة في مراحل الاستجواب والتحقيق والتقاضي وفي حالات نادرة استطاعت بعض النساء استصدار أحكام بإدانة متورطين من أفراد البحث والأمن في ارتكاب انتهاكات ضدهن.

المدى
اسبوعية.. سياسية.. عامة

الناشر رئيس التحرير
سامي غالب

سكرتير التحرير
بشير السيد

صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 777799582 - 733799063

وبشر الصابرين الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله وإنا إليه راجعون صدق الله العظيم

بمزيد من الرضى والتسليم بقضاء الله وقدره
وبقلوب ملؤها الأسى والحزن نتقدم بخالص العزاء
وعظيم المواساة إلى الأخ العزيز
فوزي الجرادي
وجميع أفراد أسرته الكريمة
في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى «كريمته»
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة
والمغفرة ويتقبلها قبولاً حسناً ويسكنها فسيح الجنان
ويعصم قلوب أهلها وذويها بالصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
سعيد ثابت سعيد، نبيل الصوفي، نبيل سبيع، سامي غالب،
بشير السيد، طارق السامعي، وأسرة «النداء»

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي صدق الله العظيم

خالص العزاء وعظيم المواساة
نتقدم بها للزميل العزيز
شوقي عبده الزغير
بوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى والدته
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبلها قبولاً حسناً ويسكنها فسيح الجنان ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
فكري عبدالواحد، محمد السقاف،
سمير الحاوي، طارق علي ثابت،
وعبدالحافظ الأغبري، عبدالعليم مقبل
وكافة الزملاء

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي صدق الله العظيم

نتقدم بخالص العزاء وعظيم المواساة إلى الاستاذ القدير
عباس الديلمي
في وفاة المغفور لها بإذن الله تعالى والدته الفاضلة
سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع الرحمة والمغفرة ويتقبلها قبولاً حسناً ويسكنها فسيح الجنان ويلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان
«إنا لله وإنا إليه راجعون»
الأسيفون:
د. عبدالعزيز المقالح، محمد عبدالسلام منصور، علي الحبوري، اسماعيل الحليلي،
د. همدان دماج، سامي غالب وجمال جبران

بحق المدينة.. اطقلوا سراح القبيلة!!

هدى السيد

مع مرور الأيام أصبحت الدعوة التي أطلقها فكري قاسم «بحق القبيلة أطلقوا صراح المدينة» دعوة باهتة.. أشبه بترويسة على غلاف صحيفة مملة.

قد يكسب تعاطف الكثيرين عند اطلاق تلك الدعوة.. ورأينا من باب الاجتهاد أن ندخل شيئاً من التغيير كي تستمر الدعوة بإدخال بعض التعديل والتجديد عليها.. لعل وعسى!

سرح بي الخيال إلى تصور أوضاعنا في اليمن عام 2050، وبالغت في التفاؤل حبتين.. وعلى فكرة سيصبح عدد سكان اليمن حينها ستين مليوناً بحسب توقعات بعض المتخصصين.

تفاؤلي وصل بي إلى أن اليمن ستصبح عند ذلك التاريخ دولة مدنية بعد تلاشي القبيلة واندثارها.

وقد أصبحت صحيفة «المدينة» مؤسسة صحفية ذات شأن وأصبح فكري قاسم شخصية مشفرة لا يتم الوصول إليه ومقابلته إلا للمحظوظين جداً، واللقاء به أشبه بليلة القدر.

فيأتي رجل من أطراف اليمن عاوده الحنين إلى عادات القبيلة.. لكن أصبح تأسيس قبيلة حلم صعب المنال مثل إصدار صحيفة اليوم.. تحتاج لتأسيس قبيلة إلى ترخيص والترخيص يحتاج إلى جهد ومتابعة في أروقة دهاليز الحكومة.. بالإضافة إلى شروط تعجيزية.

فيتذكر هذا الرجل أنه في العام 2008 أطلق فكري قاسم دعوته «بحق القبيلة أطلقوا صراح المدينة»، وفعلاً تم إطلاق صراح «المدينة» على إثر هذه الدعوة.

وقال لماذا لا يلجأ إلى مؤسسة المدينة لمساعدته في الظفر بطلبه الحصول على ترخيص بتأسيس قبيلة ولو من باب رد الجميل للقبيلة، خصوصاً بعد أن أغلقت أمامه كل الأبواب في الحصول على الترخيص. فيهتدي إلى هذه الفكرة، ويتجشم عناء السفر إلى مبنى مؤسسة «المدينة»، ويرابط هناك أمام بوابتها بعد أن نصب خيمة وكتب يافطة على بوابة الخيمة قاطعاً عهداً على نفسه بألاّ يتزحزح من أمام بوابة مؤسسة «المدينة» حتى يحصل على فرصة لمقابلة فكري قاسم ويطرح عليه طلبه هذا.. أن يتم نشر دعوته: «بحق المدينة أطلقوا صراح القبيلة» وبعد أسبوعين كان له ما أراد.

وقبل فكري قاسم بمقابلته وقبوله إنزال هذه الدعوة في صحيفة «حديث المدينة».. طبعاً بعد أن ذكره بأن القبيلة كانت في يوم من الأيام هي التي ساعدته في منحه الترخيص من وزارة الاعلام.

تقرير وزارة حقوق الإنسان حول إطلاق 166 من السجناء المعسرين في عدد من السجون المركزية بالمحافظات

■ رياض السامعي

دعا تقرير حديث لوزارة حقوق الإنسان الدولة وفاعلي الخير إلى دفع الحقوق الخاصة، وخصوصاً المبالغ المحكوم بها على السجناء، باعتبار ذلك يخفف من الأعباء والتكاليف المالية التي تتحملها الدولة مقابل بقاء السجناء في السجن على ذمة تلك المبالغ.

وأوصى التقرير، الذي أعدته الوزارة حول السجناء المعسرين، كل الجهات المختصة، بضرورة تقييم السجون بشكل دوري، على اعتبار أن التقييم هو ميزان الأمان في حُسن مسيرة برامج الإصلاحيات، والذي في ضوئه يستطيع القائمون على السجون استدراك النواقص وتقويم الاتجاه نحو الأهداف المرسومة وتصحيح الاعوجاج.

وشدد التقرير على ضرورة تفعيل دور التفتيش القضائي على كل السجون وبصورة مفاجئة، أو أن تعهد مصلحة السجون إلى وزارة العدل القيام بدورها العدلي المناسب، إضافة إلى توفير طبيب مختص وجهاز تمريضي لكل سجن، يقوم بالكشف على السجناء بشكل يومي.

التقرير كان نتاج الأربعة الأشهر الماضية من النزول الميداني للسجون المركزية في عدد من المحافظات، قامت به وزيرة حقوق الإنسان، الدكتورة هدى البان، وأسفر عن إطلاق العشرات من السجناء المعسرين، إلى جانب دعم العديد من الأيتام والأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وحسب التقرير فإن النزول جاء بناءً على توجيهات رئاسية من الرئيس علي عبدالله صالح تقضي بتحويل مخصصات الاحتفالات الكرنفالية لصالح تحسين حياة وأحوال المواطنين بمن فيهم السجناء. وقد خصص للتقرير، بتوجيه من نائب الرئيس، عبدربه منصور، 20 مليون ريال، استلمت الوزارة 18880000 ريال بعد استقطاع الضرائب.

ووفقاً له فقد رأت الوزارة تخصيص هذا المبلغ إلى جانب توفير مبلغ إضافي للسجناء المعسرين على ذمة مبالغ مالية صغيرة، ودعم العديد من الأسر الفقيرة وذوي الاحتياجات الخاصة، في العديد من المحافظات، وبشكل قال التقرير إنه يعكس مصداقية الحكومة في إحداث الحراك الإيجابي في أوضاع السجناء المعيشية والبيئية.

الزيارات التي شملت السجون المركزية في محافظات عدن وتعز وأبين ولحج وإب وعدن، إضافة إلى أمانة العاصمة، أطلقت 166 سجيناً، منهم 95 سجيناً معسراً أفرج عنهم بعد دفع الحقوق الخاصة المحكوم بها عليهم، و71 سجيناً أفرج عنهم لمضي ثلاثة أرباع الفترات المحكوم بها عليهم.

التقرير أشار إلى أن إجمالي المبلغ المدفوع لتسديد الحقوق الخاصة على السجناء والمسلم كمواصلات للسجناء المفرج عنهم ومساعدات لسجناء آخرين بلغ عشرة ملايين ريال، إضافة إلى عشرة ملايين أخرى صرفت كمساعدات لـ1000 طفل في محافظة لحج، منهم 928 يتيما ويتيمة، و22 مكفوفا، و10 صم وبكم، و40 معاقا حركياً. وكذلك مليون ريال تم بها شراء ملابس 600 فتاة و400 ولد من أيتام محافظة لحج، ومليون ريال أخرى صرفت كدعم لـ100 أسرة فقيرة في محافظة عدن.

التقرير أوضح أن الزيارات التي بدأتها وزيرة حقوق الإنسان كانت في 19/ 5/ 2008 إلى السجن المركزي في أمانة العاصمة، ودفعت الوزيرة مليوناً و180 ألف ريال للإفراج عن 15 سجيناً معسراً بموجب الأحكام الصادرة، وسجناء قضوا ثلاثة أرباع المدة المحكوم بها عليهم، إضافة إلى 75 ألف ريال صرفت للسجناء المفرج عنهم كمواصلات تساعدهم على الوصول إلى أسرهم دون الحاجة إلى سؤال الناس، وكذلك عشرين ألف ريال لسجينتين ممن حفظن القرآن الكريم في السجن.

ووفق التقرير فقد تلا الزيارة زيارة إلى سجن المعلمي بالأمانة، اتضح وفقاً للتقرير أن عدد نزلائه 361 نزيلاً، في حين يتسع لـ200 سجين، وكذلك سوء التغذية بسبب الكثافة، وعدم وجود مخصصات كافية للنزلاء، وانتشار الأمراض المعدية بين السجناء.

وفي الزيارة تم دفع 50 ألف ريال لحل قضية أحد المحتجزين وإطلاق سراحه، وتم فصل الأحداث، وإطلاق سراح المحتجزين على ذمة قضايا غير جسيمة وبضمانة قانونية حتى يتمكن هؤلاء من الالتحاق بمدارسهم وخصوصاً طلاب المراحل الانتقالية.

كما تم دفع 20 ألف ريال مساهمة لعائلة أحد السجناء بسبب ظروفها القاسية.

الزيارة التالية كانت وفقاً للتقرير إلى محافظة عدن وبتاريخ 2008/5/24، وتبين أن السجن بحاجة إلى صيانة وترميم معظم أقسامه.

وتم الإفراج عن 70 سجيناً، منهم 21 سجيناً معسراً دفعت الوزارة مقابل إطلاقهم مليوني ريال، وصرف 5 آلاف لكل سجين تم الإفراج عنه كأجور مواصلات توصلهم إلى منازلهم.

السجن المركزي بمحافظة لحج تمت زيارته من قبل وزيرة حقوق الإنسان بتاريخ 6/14/ 2008، كما يوضح التقرير. وخلال الزيارة تم دفع مليون ومائتين وثمانية عشر ألف ريال مقابل إطلاق 12 سجيناً، إضافة إلى 5 آلاف ريال لكل سجين مفرج عنه كأجور مواصلات.

وفي تاريخ 2008/6/15، يضيف التقرير، توجهت الوزيرة إلى السجون المركزية في محافظة أبين، وتم دفع مليون ريال لإطلاق عشرين سجينا، عدد المعسرين منهم 14 سجيناً. كما تم دفع 150 ألف ريال كمساعدة لزواج إحدى السجينات، وكذلك 5 آلاف كمواصلات لكل سجين أفرج عنه.

السجن المركزي في محافظة أبين كانت زيارته من قبل الوزيرة في تاريخ 2008/7/13، وتم في الزيارة دفع مليون وسبعمائة واثنين وسبعين ألف ريال لإطلاق سراح 18 سجيناً معسراً، وتم إطلاق ثمانية سجناء آخرين ممن قضوا ثلاثة أرباع المدة، إلى جانب 5 آلاف ريال كمواصلات لكل سجين أفرج عنه.

التقرير أكد أن الزيارة الأخيرة كانت إلى السجن المركزي بمحافظة تعز بتاريخ 8/3/ 2008، وفي الزيارة تم دفع مليون وخمسمائة ألف ريال وإطلاق 14 سجيناً معسراً و6 سجناء قضوا ثلاثة أرباع المدة، وكذلك دفع 5 آلاف ريال لكل سجين أفرج عنه كأجور مواصلات، إضافة إلى دعم مصحة السجن بمبلغ 50 ألف ريال.

ويضيف التقرير أن الوزيرة سلمت 250 ألف ريال إلى الشؤون المالية بمكتب النائب العام كجزء من المبلغ المحكوم به على المواطنة أمينة حسن نصر، حيث التزم النائب العام بدفع بقية المبلغ استيفاءً للمبلغ المحكوم به عليها.

التقرير في ختامه أوصى بضرورة توفير وسائل التعليم والتثقيف والترفيه الإيجابي للنزلاء لضمان قضاء أوقات نافعة تزودهم بالقيم والإرشادات الكافية التي تمنعهم من العودة إلى السجن مستقبلاً.

حنايا

هدى العطاس
hudaalattas@yahoo.com

تتبدى الشعوب العربية، كأنظمة ومجتمعات ومظاهر حياة، شعوبا تليق بها الدعابة، بل ولدينا، أي العرب، احتياطي عالمي للسخرية منا وعلينا، فدوافع سلوكنا واستجاباتنا لا يمكن أن يمر عليها متابع دونما وضع ابتسامة ساخرة على محياه. وسوقا للدليل على ذلك يمكن قراءة تفاعلات وسائل الإعلام العربية مع الشؤون الداخلية لأميركا، أو كما تعد في المطاف الأخير شؤونا داخلية. وربما ما يصدق على توصيف تفاعلها بأنه استغراق وتحايث قد لا تحظى به هذه الأحداث في بلدانها نفسها. ومثال على ذلك تغطية انتخابات الرئاسة الأميركية، حيث تتنادى هذه الوسائل لمتابعة هذا الحدث بانشداد واستغراق لا يحظى بمثيله شأن داخلي في بلدانها يتعلق بقضايا الناس ومعاشهم وواقعهم اليومي. فعند اقتراب الانتخابات الاميركية يشمِّر الكُتَّاب المرموقون عن أقلامهم، والمحللون السياسيون يتنافسون في تقاريرهم التلفزيونية، ولا يخلفهم طبعا رؤساء تحرير الصحف تدبيجا للموضوع في افتتاحياتهم. يأتي هذا التدافع في سياق استعراضي لا تفسير له سوى ميل هذه الأقلام إلى ادعاء بلوغها شأوا إعلاميا، وتوصيف أصحابها كمحللين وكُتَّاب عالميين.

يضحكني هذا التهافت من قبل الإعلاميين العرب وقنواتهم، سواء المقروءة منها والمرئية والمسموعة، على الاستغراق المتشنج في تغطية الشأن الداخلي الأميركي، بينما هذه الأقلام "الكبيرة العميقة" تأنف تناول شأن داخلي أو حادثة يومية تمس المواطن، وتتبدى ليست ذات بال في نظرهم، ولا تستحق التحليل. وتتناسى هذه الأوعية الإعلامية أن صعود اوباما الديمقراطي أو ماكين الجمهوري هو شأن أميركي داخلي يخضع لرهانات الواقع الأميركي واحتياجاته، وحينما تتصدر الشؤون الخارجية أجندة حملاتهم الانتخابية يأتي ذلك في معرض التأكيد على المصالح الأميركية الداخلية ذات الوشائج الخارجية، وليس اعتناء بالشؤون الدولية لذاتها، بل في سياق المصلحة الأميركية العظمى وترتيب البيت الداخلي لأميركا، وكذلك حرصا على الناخب الأميركي، الذي لا يمكن استغفاله، والذي يقوم بمسألة المرشح قبل أن يمنحه ثقته، ومهما تعاظمت توجهات المرشح الاميركي فيما يخص الشؤون الخارجية والعلاقات الأميركية الدولية، فإنه لن يعارضها وتوجهات السياسة الأميركية الداخلية، سواء مع أم ضد الدول الأخرى والتي لا يبت فيها في الدولة العظمى شخص الرئيس وحده ويحددها الناخب الأميركي قبلا، الذي يمنح صوته وفق اشتراطاته واحتياجات واقعه.

في زيارة إلى تركيا مؤخرا أدهشني الإعلام التركي بتركيزه الشديد بل شبه الكامل على الشأن الداخلي والمحلي منه على الأخص. فمثلا خبر عن غرق طفل في بركة في إحدى القرى التركية يحظى بأهمية تتنادى لها كل وسائل الإعلام التركية، محللة ومفسرة أسبابه والمشاكل التي تتخفى وراءه، مقدمته بذلك على خبر سياسي يبدو في وسائل الإعلام العربي من الأهمية والجسامة بمكان. أما الشأن الخارجي فأنه لا يعنيهم في غالبه، إلا حينما يرتبط بتركيا بشكل لصيق ومباشر. إنه إعلام الناس، الذي يتوجه إليهم ومنهم ولأجلهم، وينتمي لقضاياهم، غير مهون من شأنها مهما صغرت من منظور إعلامنا العربي. إنه إعلام وطني غير مهجوس برئيس الدولة وأخباره، ولا باللغط السياسي المجوج بين المعارضة والسلطة، والسياسة في تحليله وتعاطيه هي معاش الناس اليومي في تفصيلاته الصغيرة.

ربما ما يستميح العذر للإعلام العربي أنه يعوض بالديمقراطية الأميركية نقص الديمقراطية في البلدان العربية المنتقصة وبلا منازع... وحديثنا ممتد.

■●■

طقـ... طقـ

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

في رمضان تقل قراءة الصحف، وتسجل أكبر نسبة لمشاهدة القنوات المحلية، ويقل الاهتمام بالسياسة.

تخفت توترات، ومناكفة الأحزاب.

يأخذ القضاء إجازة، وكثير من موظفي الدولة، وتصفد الشياطين.

تنشط الأسواق، المسلسلات، الإعلانات، حلقات الذكر، الفتاوى، وحوادث السرقة.

تبتكر أساليب جديدة للتسول، أكثر من التي تستخدمها الكاميرا الخفية.

رمضان، يتبارك به عدد من المقدمين على الزواج لعقد قرانهم.

وبعضهم يكون صيامهم سببا في طلاقهم.

يفوز كثير من المشاهدين بالريالات السعودية في برامج المسابقات (أغلبهم سعوديون).

تتغير رنة بعض الهواتف إلى نشيد إسلامي. ويطلق الكثير لحاهم.

ويضج الليل ويخمد النهار...

طيب! أيش الجديد!!؟

الجديد أن الأذان هذه المرة يرفع من "جامع الصالح".

سلام

في الخيام المهمشة الذباب وأصوات الجياع مازالت تسمع لكن بدون الخيل

■ بشرى العنسي

لم يطرأ الكثير على محوى سائلة الحصبة منذ شهر، غير أن الاعلام التي كانت تعتلي الخيام قد اختفت إضافة لمظاهر حملة النظافة.

أعلام المؤتمر التي ظلت ترفرف على مدى ثمانية أشهر فوق خيام محوى السائلة، وبشكل مفاجئ لم يعد لها وجود بعد الموضوع الذي نشرته «النداء» مؤخرا.

المتعود على رؤيتها في السابق يعرف أن الرياح لم تسقطها وإنما أزيلت بفعل فاعل، بغض النظر إن كان الانزال قد تم بشكل اختياري أو إجباري.

من باب الفضول حاولت «النداء» معرفة سبب التغيير لكن مندوب المحوى لم يجب على هاتفه، فحق التخمين بأحد الشيئين فإما أدرك أولئك الناس ومن واقع ثمانية أشهر أن الخيل لن يفيدهم بشيء ولن يغير وضعهم المتردي فأثروا إنزاله وربما يفكرون حالياً برفع الشمس، أو أن اقران خيل المؤتمر وصور الرئيس بأصوات الجياع والذباب قد أغضب البعض فأمروا بإنزال الاعلام وربما مصادرة صور الرئيس.

القضية منذ البداية لم تكن قضية الاعلام أو الصور بل كانت قضية 450 أسرة مهمشة تعيش وضعاً مأساوياً على حافة سائلة مأساوية في بيئة غير صحية.

من المؤسف أن يحل الطرف الآخر القضية من خلال صورة وعلم فيما يترك مئات الأسر تواجه مصيرها الأسود.

ربما الآن سيرتئي ذلك الطرف إعادة الاعلام والصور مرة أخرى ليبعد الشبهة وليصر على محورة القضية في الجزء الذي يهمه.

لو كان الطرف الأقوى نظر إلى الصور أسفل الموضوع السابق نشره وتجاهل العنوان لربما اختفت الخيام وسكت الجوع وظل العلم مكانه.

السائلة هي الأخرى والتي شهدت في ذلك اليوم المبارك حملة نظافة واسعة عادت لما كانت عليه وربما أسوأ منتظرة حملة أخرى غيبية.

للأسبوع الثاني وطريق بني أحمد بمديرية سامع مقطوعة بسبب الأمطار وبحسب عبدالحكيم أحمد حسن عضو المجلس المحلي بالمنطقة فإن الطريق مقطوعة من منطقة الرجم إلى المياسين جراء الأمطار منذ أكثر من أسبوع.

واتهم عبدالحكيم المجلس المحلي بالمديرية بالتقاعس في إصلاح الطريق واصفاً وضع الأهالي بالصعبة جراء انقطاع المواصلات وارتفاع أسعار المؤن الغذائية ومتطلبات الأهالي مستشهداً بالغاز الذي وصل سعر الأسطوانة منه إلى 1500 ريال.

رغم نزول المطر متأخراً هذه السنة إلا أنه ومنذ بداية الموسم وحتى الآن قد حصد عشرات الضحايا ودمر عدداً من المنازل في مختلف المحافظات، سبعة عشر شخصاً كان عدد ضحايا الصواعق الرعدية خلال أغسطس الماضي فقط حسب إحصائية مركز الإعلام الأمني بوزارة الداخلية، كان النصيب الأكبر لمحافظة ذمار وصعدة.

قبل يومين جرفت السيول طفلين من مديرية مسور ريمة أثناء عودتهما من المدرسة، كما تضررت مساحات شاسعة ومدرجات زراعية ومبان.

في الحديدة وخلال شهر يوليو لقي ثلاثة أشخاص مصرعهم وجرفت سيارتين وتضررت عدد من المنازل جراء سيول الأمطار المتدفقة من وادي زبيد ووادي الصنع بالمحافظة.

مع تفاوت الأضرار في مختلف المحافظات من الامطار الغزيرة كان الوضع مختلفاً في أبين حيث نزح عدد من أهالي مديرية سرار من مناطقهم جراء الجفاف الذي ألحق أضراراً بتربية المواشي والنحل والمزروعات وهي المصادر التي يعتمد عليها السكان في تأمين سبل عيشهم.

التلوث يقتل 25 ألف مصري سنوياً والدول الصناعية تحاول إيقاف الاحتباس الحراري

حذر تقرير للأمم المتحدة من أن معظم جبال العالم مهددة بذوبان ثلوجها الدائمة مع نهاية القرن إن استمرت ظاهرة الاحتباس الحراري بوتيرتها الحالية.

ولفت تقرير برنامج الامم المتحدة للبيئة إلى أن تغيرات طبيعية بين فترات الجليد وارتفاع الحرارة لوحظت دوماً في تاريخ كوكب الارض لكن الاتجاهات الحالية المسجلة من القطب الشمالي إلى امريكا الجنوبية مروراً بأوروبا الوسطى هي بوتيرة مختلفة.

وحذر خبراء هذه الوكالة التابعة للامم المتحدة من أن الاتجاه الحالي على المستوى العالمي لذوبان الكتل الجليدية السريع، وحتى المتسارع، على مدى قرن منفصل على الارجح عن فترات مناخية طبيعية قد يؤدي إلى ذوبان جزء كبير من الثلوج الدائمة بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين.

بين العام 96، 2005 فقدت الكتل الجليدية مايوازي في الحجم متراً من المياه، ما يمثل ضعف الذوبان الذي لوحظ خلال العقد السابق -1986 1995، وأربع مرات أكثر مما فقد بين 1976-1985.

الاحتباس الحراري الناتج عن الغازات الدفيئة يرجع إليه السبب في ذوبان الجليد والتغيرات المناخية الأخرى منها الكوارث الطبيعية التي كثرت مؤخراً.

الاحتباس الحراري أصبح الشغل الشاغل للدول الصناعية الكبرى وكذا الدول الفقيرة التي تعتبر من أوائل الدول المتضررة بسبب الاحتباس.

أواخر أغسطس الماضي اجتمعت 150 دولة في أكدا عاصمة غانا بهدف التوصل إلى اتفاق جماعي قبل الاجتماع النهائي الذي سيعقد في كوبنهاجن في ديسمبر من العام القادم، حيث من المتوقع انبعاث الغازات والتخفيف من آثارها والتكيف معها.

ما من المتوقع أن يتمخض عن محادثات كوبنهاجن أتفاق يخلق بروتوكول كيونو، غير أن المحادثات التمهيدية التي تعقد بين الدول الغنية والفقيرة بين فترة وأخرى ما تزال تتسم بالحدة.

وزراء البيئة والخبراء الذين شاركوا في اجتماع أكدا جميعهم طالبوا بالانتقال من عهد الكلام إلى الخطوات العملية.

في اليوم التالي لانطلاق مباحثات أكدا، أطلق مكتب الامم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (أوتشا) دراسة بالتعاون مع منظمة كيرانترناشونال محذراً من أن التغير المناخي يزيد من عدد ضحايا الكوارث الطبيعية حول العالم.

وكانت الامم المتحدة قد حذرت مراراً من أن التغيرات المناخية قد بدأت بالفعل بالتأثير على الدول الفقيرة وخاصة في افريقيا وآسيا حيث شهدت تزايداً في الكوارث الطبيعية وشدتها.

التلوث يفتك بالمصريين

الانبعاثات الغازية وتلوث الهواء يقتل سنوياً وفي القاهرة فقط ما بين 10، و25 ألف شخص (بحسب تقرير البنك الدولي).

التقرير أظهر أن القاهرة تعاني التوسع السريع والكثافة السكانية، وتحتل المركز الواحد والعشرين بين مدن العالم في الكثافة السكانية، وتحتل الترتيب الأول بين المدن العربية في هذا المجال.

وجاء أيضاً أن تلوث الهواء في القاهرة يبعث على القلق الشديد، حيث رصدت مستويات خطيرة من الرصاص وثاني أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، وبلغت تركيزات الجسيمات الضارة في الهواء ثلاثة أضعاف المستويات العالمية نتيجة للإنبعاث من المركبات، وتقدر المركبات التي تسير في شوارع القاهرة بمليون سيارة تقريباً، 60٪ منها عمرها أكثر من عشر سنوات.

ونبه التقرير بحسب موقع اونلاين إلى ظاهرة وجود (السحابة السوداء) التي لا توجد في سماء القاهرة فحسب بل تمتد إلى عدد من المحافظات المصرية الأخرى، ولكنها تتركز في القاهرة بما يؤدي إلى أمراض الجهاز التنفسي والتهيج في العين.

رصد الوضع البيئي للمنطقة السياحية في دمت

تقرير يحذر من تلوث البيئة واستنزاف المياه

■ فؤاد مسعد

حذر تقرير بيئي من أضرار تلوث منطقة دمت السياحية، ووصف الوضع البيئي للمدينة بأنه مخيب للآمال بسبب مختلف أشكال التدهور والتلوث البيئي اللامحدود.

وأورد التقرير، الصادر عن صحة البيئة في مديرية دمت، عددا من مظاهر التلوث التي أرجع أسبابها إلى غياب الوعي البيئي وغياب مخطط التنمية البيئية الذي يهدف إلى التنمية المستدامة في ظل اتساع المدينة المتنامي وعدم إخضاع المطاعم والمخابز ومسالخ الدجاج وغيرها للمعايير والمقاييس المتعارف عليها، مع وجود محلات بيع المبيدات الحشرية القاتلة.

واعتبر التقرير، الذي رصد الوضع البيئي لمنطقة دمت في العام الحالي، الاستنزاف أحد أسباب التلوث، ويشمل استنزاف المياه الكبريتية على مدار الساعة وبشكل مفرط، وعدم معالجتها أو الاستفادة منها. كما يشمل الاستنزاف المتواصل لمعظم الأحواض الجوفية، وذلك بحفر الآبار بشكل عشوائي، وهدر المياه بنسبة كبيرة جدا في زراعة القات، وباستخدام طرق الري التقليدية والعشوائية.

وذكر التقرير أن افتقار المدينة لشبكة الصرف الصحي أدى إلى انتشار مياهها بشكل شبه مستمر في شوارع المدينة ناهيك عما يعانيه السكان من أضرار صحية نتيجة سوء المظهر وانتشار الروائح الكريهة جراء استفحال هذه المشاكل يوما بعد يوم. ونظرا لاتساع المدينة وارتفاع الضغط السكاني المتزايد فإن القصور في إمدادات المياه العامة للسكان يضطرهم للاعتماد على مصادر المياه الخاصة، حيث تنعدم الرقابة على هذه المصادر، سواء في ذلك الآبار المحفورة بشكل عشوائي أم الخزانات التابعة لها والحاويات المحمولة على السيارات التي تستخدم لنقل المياه من المجاري إلى المزارع تارة، وتارة أخرى لنقل المياه العذبة إلى المنازل، ومعظمها لا تخضع لأي رقابة حكومية أو شعبية، باستثناء بعض الزيارات التفتيشية النادرة.

وقال التقرير إن تعثر خدمات الصرف الصحي يدفع سكان المدينة للتخلص من مخلفاتهم إلى الشوارع والأحياء أو بحفر بيارات بأعماق متفاوتة، حيث تكون هذه المخلفات بؤرا مؤكدة لإفساد البيئة الحضرية وتلوث المياه الجوفية.

وعد التقرير محدودية معالجة مياه الصرف الصحي وعدم كفاية إمدادات الشبكة العامة أهم الأسباب المؤدية لذلك.

وفيما يتعلق بالمخلفات أورد التقرير ما يلي:

- المخلفات السائلة نتيجة لارتفاع الضغط السكاني وعدم وجود وسيلة آمنة للصرف الصحي للتخلص من المخلفات المنزلية، مما أدى لتلوث الهواء جراء الغازات الضارة من الحفر المكشوفة أو مياه الصرف الصحي غير المعالجة، وتسبب في انتشار الأمراض المختلفة مثل الاسهالات والطفيليات المعوية والبلهارسيا والدوسنتاريا والالتهاب الرئوي وفيروس الكبد.

- المخلفات الصلبة الناجمة عن كثرة استهلاك المواد الغذائية، مما أدى إلى انتشار كثير من تجمعات القمامة التي تعد مراتع تتكاثر فيها الحشرات الناقلة للأمراض المعدية إضافة لتأثيرها السلبي على المظهر العام للمدينة.

- المخلفات الخطرة وهي الناتجة عن أنشطة الرعاية الطبية والأنشطة الصناعية والزيوت، وتشكل جميعها خطرا على البيئة والصحة العامة بسبب احتوائها على مواد خطيرة مسببة للأمراض نتيجة لانعدام محارق خاصة بها.

برغم أن مجلس القضاء قرر أنهم سجناء خارج القانون لكن قراره لم يجد طريقه إلى التنفيذ

المعسرون.. عندما تصبح المآسي تجارة مربحة للبعض

منذ سنوات والاعلام الرسمي يعلن سنوياً عن مكرمة رئاسية في رمضان يفرج بموجبها عن مئات المعسرين في السجون على ذمة حقوق خاصة أو ديات أو أروش، ويعلن أن الدولة تحملت مسؤولية دفع تلك المبالغ (مئات الملايين سنوياً)، بيد أن الحقيقة مغايرة تماماً للواقع وما يعلن، حسب ما كشفت مطالبات المعسرين وأهاليهم بعد أن تحولت إلى قضية اعلامية وقانونية مثارة؛ إذ أن سجناء آخرين يفرج عنهم بطريقة منهجية. صحيفة «النداء» واصلت طرح القضية. وأثبتت هيئة الدفاع قانونية القضية لتكشف أن هؤلاء المعسرين في السجون هم سجناء خارج القانون، وقدمت حججها القانونية ملوحة باللجوء للقضاء، فتدارك الأمر مجلس القضاء، وعقب لقاء عقد برئاسة القاضي عصام السماوي مع هيئة الدفاع أعلن قرار بالافراج عن المعسرين باعتبارهم سجناء خارج القانون، حتى بدون الحصول على حكم اعسار. وكان المجلس قد شكل محكمة خاصة للمعسرين في وقت سابق للقاء المجلس بهيئة الدفاع. وكان على المتضررين بموجب هذا القرار اللجوء لقضاة التنفيذ لإثبات إيسار خصومهم.

كان نتيجة القرار الافراج عن عشرات الحالات، لكن بعد حين عادت «النغمة» السابقة: أن الدولة تحملت دفع المبالغ، وبالرغم من لفت «النداء» الانتباه إلى أن قرار مجلس القضاء لم يجد آلية تنفيذ، استمرت المأساة قائمة بل ومتجددة، وحتى المحكمة التي شكلت خصيصاً للمعسرين، تحولت إلى محكمة إيسار كما يشكو معسرون سجناء، أسرهم المشردة شاهد أكيد على مأساتهم.

في الوقت نفسه مازالت تلك اللجان الرئاسية سنوياً تقوم بزيارتها المضادة للسجون وتتحدث مع بعض المعسرين، وتوزع وعودها السنوية الرمضانية، في تقليد يشبهه السجناء بكذبة أبريل. ويتضخم السؤال: ما مصير تلك المبالغ؟ أين تذهب؟ من يستفيد منها؟ خاصة لو قورنت فقط بالاثر الملموس للمبالغ التي يدفعها المحسن «الحجاجي» الذي يتكفل بدفع المبالغ المستحقة عن حوادث مرورية عجز؟! أصحابها عن دفعها، أو بما يتكفل به محسنون آخرون فيفرج عن عشرات سنوياً.

اللجنة تسمى «لجنة رئاسية»، والرئيس صاحب المكرمة السنوية، هل يعقل أن أحداً لم يسمع بالقرار المتخذ من مجلس القضاء؟! وكيف تتحمل الدولة مسؤولية مبالغ لا يعرف مصيرها، وإن ونستفد منها سنوياً بعض «المترددين» باسم المعسرين؟! فثمة- أفترض وجود مستفيدين آخرين ليسوا من السجناء قطعاً ولا من المعسرين، وهؤلاء حريصون على توزيع آمال الوهم، واستمرار المكرمة سنوياً، الأمر الذي يفسر عدم تنفيذ القرار، واعاقته والتحايل عليه، وغياب آلية تنفيذية، أو متابعة جادة.

في ظل وجود فساد معترف به رسمياً، لاشيء يستبعد، تحولت مآسي البعض إلى تجارة مربحة للبعض، لكن لأن المهم الآن الانتصار للقانون، فإن تنفيذ القرار المتخذ من مجلس القضاء هو الهدف المباشر لهيئة الدفاع. والاصرار على تغييب القرار وعدم وجود آلية، والحديث عن المبالغ يحتاج إلى بحث وتدقيق وربما تحقيق رسمي، خاصة وأن بعض المسؤولين لا يترددون في نفي وجود سجناء معسرين في السجون، وبالفم المليان وداخل مجلس النواب، كما أكد وزير العدل مؤخراً، والبعض يجهز كشوفا بالمبالغ، والبعض يحث المحسنين.

حسناً! رمضان موسم اللجنة، وتوزيع آمال الوهم، والمكرمات، والمبالغ تجهز دون معرفة وجهتها.

إنما نحن طموحنا متواضع ولا نريد الاتهام أو الاحراج، وإن كانت الاسئلة إياها بحاجة إلى إجابة، أو يحتاج الوضع إلى تفسير. إنما بغض النظر عن كل ذلك وعن علم رئيس الجمهورية صاحب المكرمة من عدمه، نود تلافي الاخطاء السابقة ونؤكد أن مئات المعسرين السجناء خارج القانون موجودون في السجون وتجاوزوا فترات سجنهم، بل أن إن بعضهم لديه أحكام أعسار، ومع ذلك فلا جدوى من الوعود السنوية بالافراج عنهم، وتجاوز مدة السجن لا يحرج أحداً ما في البلد.

نضع الجميع على محك المسؤولية وننشر فيما يلي كشفاً موجزاً لبعض الحالات كنموذج ليس إلا، وإن كانت لا تشمل حتى جميع الحالات في السجن المركزي بصنعاء فقط، ناهيك عن البحوث الأخرى في محافظات الجمهورية، وسيبقى ملف المعسرين مفتوحاً طالما مأساتهم مفتوحة ومفتوحة معها شهية الفساد.

حضر محاكمته صامتاً لأنه «ما يعرف عربي» وحكم عليه بالسجن 25 عاماً
لكن رئيس المحكمة الغى الحكم ومازال في مركزي صنعاء

أثيوبي سجين منذ 2000

استمع الشاب الاثيوبي دستاجبري كبردس إلى جلسات محاكمته صامتاً. حينذاك، لم يتمكن دستا من الدفاع عن نفسه مع أن هذا متاح. بيد أن فهمه الشحيح (جداً) للغة العربية هو ما منعه من الدفاع عن نفسه.

حتى الآن، مازال الأثيوبي يبحث عن الجريمة التي اقترفها وحوكم من أجلها وقضى الحكم بسجنه «25 عاماً» لكنه لم يعثر على هذا الجرم ولم يجد من يترجم له ذلك.

دستا جبري كبردس الأثيوبي الجنسية، لم يُقم في اليمن إطلاقاً. اعتقل قبل نزوله من القارب في ساحل محافظة شبوه.

في 8 أغسطس 2000، الق أفراد قوات خفر السواحل اليمنية القبض على105 لاجئين (صومالي، أثيوبي، ارتيري) حين كانوا على سفينة حملتهم من إحدى السواحل الاثيوبية. احتجز الافراد جميع المهربين لديهم مدة يومين. ثم افرجت شرطة خفر السواحل على 98 لاجئاً وضمتهم إلى مخيمات اللاجئين في شبوة. واحتفظت بـ7 لاجئين أحدهم دستا الاثيوبي، لديها. الـ7 الذين لم يفرج عنهم أحيلو إلى بحث محافظة شبوة وتم التحقيق معهم هناك.

ويرى الأثيوبي أن اللاجئين الذين أفرج عنهم كانوا يجيدون اللغة العربية وأعطوا خفر السواحل فلوس وخرجو، قال في رسالته إلى «النداء».. وأضاف موضحاً كيف جرت محاكمته: «حاكموني دون أن أعرف لغة عربية ودون محامي وبدون مترجم وحكموا عليَّ 25 سنة حبس».

حين حكم عليه بالسجن 25 عاماً، حاول الدفاع عن نفسه لكنه، بحسب الرسالة، لم يستطع وصُدم لتأييد الحكم في محكمة استئناف شبوة. طعن في الحكم لدى القضاء الاعلى لكن رئيس نيابة شبوة، آنذاك، أخفى الطعن ولم يرسله إلى القضاء الاعلى، وفقاً للرسالة.

بعد سنتين قضاها الاثيوبي دستاجبري في السجن المركزي في شبوة أحيل إلى مركزي صنعاء حتى الآن. وصل صنعاء والغموض لايزال يكتنف قضيته ومصير الطعن الذي أخفي في نيابة شبوة.

طلب الاثيوبي طعنه الضائع من المحكمة العليا فأفادوا بعدم وجوده، حينها سأل رئيس نيابة شمال الأمانة في مذكرة رئيس نيابة شبوة فأجاب بأن الملف رفع إلى المحكمة العليا.

لم يطمئن رئيس المحكمة العليا لتخبط رؤساء النيابات فطلب ملفات القضية كاملة فردُّوا «بأنها قد ضاعت»، وقال لهم «الغوا الحكم»، حتى الآن لا يعلم دستا الاثيوبي ماهو مصير الالغاء. ويتساءل: «لم نعلم ماذا بعد أن أصدر رئيس المحكمة العليا قرار الإلغاء؟». هل سيبقى الأثيوبي سجيناً حتى بعد إشعار مجلس القضاء الأعلى بأن سجيناً أضاع 8 سنوات من حياته وحياة أسرته التي يجهل مصيرها؟.

لكي يشعر الاثيوبي بالضمائر الحية يحتاج مجلس القضاء الاعلى ورئيس المحكمة العليا الحالي إصدار توجيه صريح للإفراج عن المشتبة به، وبهذا أيضاً ليصحِّح أخطاء ارتكبها القضاء في محاكمة شخص يجهل فهم اللغة التي حوكم بها.

يتوق دستا الاثيوبي إلى رؤية أسرته «زوجته وطفليه» احياء وفي صحة جيدة ويرجو أن يغفر له أطفاله عدم الوفاء بما وعدهم قبل أن يلجأ إلى اليمن للبحث عن فرصة عمل تضمن لهم حياتهم و تنقذهم من الجوع. ويشعر بتعاسة حظه لأنه أختار اليمن كمصدر رزق.

● السجن المركزي - صنعاء

يرجو السجين الهندي قديالي علي أصغر أبي القضاء الاعلى والنيابة العامة تصحيح التعامل الاستئنائي الخاطئ لبعض رجال العدالة قبل أن يمرر، خصمه، القانون حسب هواه.

يحمل السجين الهندي المعسر في جعبته دلائل ووثائق تثبت تواطؤ و تورّط القضاء مع خصمه. ففي إحدى الوثائق يتضح أن الهندي تنازل عن طلب أستئناف الحكم الصادر ضده من محكمة غرب الأمانة الذي قضى بالاكتفاء بالمدة التي قضاها في الحبس بإلزامه تسليم المحكوم لهم (11 شخصاً) المبلغ الذي استلمه منهم وأن يدفع لهم الخسائر التي تكبدوها مبلغ مليونين وأربعمائة ألف ريال، حينئذٍ كان الهندي قد يئس من المحكمة في تحريك قضيته، قبل عضو التنفيذ في نيابة غرب الأمانة ذلك التنازل ولم يوضح للسجين بأن هناك طرفاً آخر يطلب الاستئناف هو أحد خصومه.

(قد يالي).. سجين منذ 3 سنوات ونصف

حين قدم الهندي أبي دعوى بإعساره إلى القاضي المكلف بإصدار أحكام للسجناء المحتجزين على ذمة حقوق خاصة يثبت فيها اعسارهم، تلقى ضربة قوية سدَّدها أحد خصومه يقول في رسالته لـ«النداء»: «بعد فترة قاربت السنتين وملف قضيتي لم يتم دفعه للاستئناف وأنا محبوس في السجن المركزي.

تنازلت عن الاستئناف لغرض نزول أسمي ضمن كشوفات المعسرين وقد تم إعلام «هـ. ع» (الخصم) بدعوى اعساري وأفاد للقاضي بأنه مستأنف للحكم وأن القضية منظورة لدى محكمة الاستئناف».

استدل الخصم بسند قيد استئنافه بتاريخ 2 سبتمبر 2006 وقدَّمه للقاضي. أراد القاضي التحقق من صحة مدعي الاستئناف فطلب منه الافادة بذلك. بعد 8 أشهر تمكن الخصم من انتزاع إفادة من رئيس محكمة استئناف الأمانة تقول: «بأن (هـ.ع) تقدم إلى المحكمة بعريضة أنه أستأنف الحكم فيما بينه وبين المستأنف قديالي على أصغر أبي وتيمور المقطري» الاخير كان قد أفرج عنه في منتصف العام 2007 بدون ضمانة بعد أن سدَّد ما عليه. هما شريكان وفي حكم واحد فلو افترضنا أن الخصم استأنف حينذاك أي في تاريخ سند الرسوم سبتمبر 2006 لما قام محمد الشرجبي عضو التنفيذ في نيابة غرب الامانة باستلام المبلغ من المتهم الثاني والإفراج عنه بدون ضمان.

هناك خلل في الاستئناف (الاستئنائي) تكشفه الوثائق يجب على القضاء تلافي ذلك ومعاقبة المتورطين في تضليل العدالة الموقرة والراجح أن استئناف الخصم للحكم يهدف إلى إطالة فترة سجن الهندي قديالي أبي، فقط، خارج القانون.

وهذا يبدو واضحاً اذا دققنا في الفترة التي فصلت بين تاريخ النطق بالحكم في 22 اغسطس 2006 وتاريخ استئناف الحكم وتحرك المدّعي ضد الهندي.

ويرى قديالي أن هناك انتقاصاً من حقه لاسيما وأنه هندي الجنسية وفي بلد غريب. متسائلاً عن سبب تجاهل خصمه لاستئناف الحكم كل هذه الفترة وكذا عن الملجأ إذا كان القاضي الموكل بتحقيق العدل والمساواة قد أصبح سيفاً مسلطاً على رقاب السجناء الذين لا حول لهم ولا قوة»، واستنكر أن يتخذ القاضي «سياسة الغاب التي يأكل فيها القوي الضعيف».

الهندي نزيل السجن المركزي في صنعاء منذ فترة تزيد على 3 سنوات ونصف على ذمة حقوق خاصة ومنطوق الحكم في قضيته واضح كل الوضوح الاكتفاء بالمدة التي قضاها في السجن والتزامه بدفع ما عليه للمحكوم لهم»، لكنه يؤكدُّ أنه معسر وليس باستطاعته دفع ما عليه.

الغريب في قضايا المعسرين أن القضاء يبدوا وكأنه شغوف بالاحتفاظ بهؤلاء المعسرين لأطول فترة ممكنة وربما تخليدهم في السجن.

ومثل قديالي و في السجن المركزي العديد من السجناء الذين يحملون جنسيات مختلفة ومع هذا لم تقم سفاراتهم بأي عمل أو إجراء يحميهم من أي تعسف واحتجاز مخالف للقانون.

معدم زاد على المدة المحكوم بها عليه 8 أشهر

السروري.. صرخات أطفاله العشرة ترافقه في السجن

منذ ثمانية أشهر بدأ السجين عبدالوهاب منصر السروري يعيش بعيداً عن قدره. هذه الـ8 الأشهر هي الفترة التي يقضيها في السجن زيادة على منطوق الحكم.

انهى السروري الحق العام، وزاد عليه 8 أشهر والآن يدخل شهره التاسع خارج القانون. أعلن الرجل الذي يعول 10 أطفال وزوجة عن إعساره وعجزه عن دفع الحق الخاص البالغ مليون ومائة وخمسين ألف ريال، لكن القضاء مازال يحتفظ بالسروري في السجن المركزي في تعز حتى يسدِّد المبلغ السابق.

لا يستطيع والد الـ10 أطفال دفع المبلغ المحكوم به عليه في قضية «دفاع عن النفس»، وفي رسالته إلى «النداء» يناشد عبدالوهاب، رئيس الجمهورية والنائب العام إنقاذ أطفاله من الموت جوعاً و اعتاقهم وذلك بالإفراج عنه. وزاد: «أنا فقير معدم وأطفالي يتامى بدون أبيهم، يعانون من أمراض سوء التغذية»، كارثة جهل أبقته في السجن وابعدته عن أطفاله، يجب على النائب العام ومجلس القضاء تصحيحها.

شاب محكوم بالاعدام يقود نشاط خيري للإفراج عن معسري تعز

صوتوا للحياة لا استرداد وظيفة الاصلاحية

بعض اولئك الذين اقتيدوا إلى السجن المركزي بمحافظة تعز، رفضوا التطبيع مع رتابة وطنهم الجديد، وصوتوا للحياة وأدميتهم.

ومنتصف مايو الفائت كان قرابة 400 سجين اصطفوا في الباحة الداخلية للسجن لانتخاب أعضاء الهيئة الادارية لجمعيتهم: جمعية الصبر الإنسانية الخيرية. مذاك يخوض نزلاء أصلاحية تعز معركة حقوقية متعددة الابعاد.

فإلى محاولتهم اعلاء قيمة الانسان في عالمهم (خلف الاسوار) واسترداد الوظيفة الغاية للاصلاحية «السجن»، يواجه نشاطهم الخيري بصدّ وعسف مستمر من مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل والنيابة العامة في تعز.

وبحسب بشير محمد اسماعيل رئيس الجمعية فإن مكتب الشؤون الاجتماعية رفض منح الجمعية تصريحاً لنشاطها وقال لـ«النداء»: «سلمنا الملف وامتنعوا عن تبرير موقفهم حين طالبناهم بتعليل قانوني لرفضهم».

● بشير

بشير 29 عاماً الذي صدر في حقه حكم ابتدائي بالاعدام في 7 يونيو 2005 قبل أسبوع من عرسه وشقيقه ياسر استغرب العسف الذي يواجه به نشاط جمعيتهم: «مش عارف ليش متحسسين من تأسس جمعية داخل السجن، رغم أننا انتخبنا مدير السجن علي غلاب رئيساً فخرياً والمشرف العام للجمعية».

يدرك السجناء حكمة الصبر فكانت سلاحهم الوحيد للتذكير بوطنهم المنسي خلف الأسوار. لذا صارت المفردة «الصبر» أسماً لجمعية نزلاء السجن المركزي بتعز، ومنه تزداد وقودها إزاء محاولات وأد نشاطها الخيري. وطبقاً لرئيس الجمعية «بشير اسماعيل» تعتمد الجمعية بشكل مباشر على اشتراكات الاعضاء وهم 400 عضو (سجين)، ومنذ تأسيسها منتصف مايو الفائت تمكنت من اخراج 7 سجناء كانو عالقين بمبالغ مالية لا تتجاوز 30 ألف ريال، إلى اخراج السجناء تحمل الجمعية أهدافاً عده تتمثل بالبحث عن محامين متطوعين للترافع عن السجناء المعسرين والمظلومين وابلاغ ادارة السجن عن الحالات الموجودة بدون حكم والتواصل مع التجار وفاعلي الخير لمساعدة السجناء فضلاً عن إقامة حلقات تثقيفية وتوعوية للسجناء.

بشير لفت إلى أن النيابة العامة تتعامل مع الجمعية حين يتعلق الأمر بالمال موضحاً أنها قبلت استلام مبالغ مالية من الجمعية التي بموجبها أفرجت عن 7 سجناء وامتنعت اعطاء الجمعية وصلاً بالمبالغ إذ أن الوصل بحسب مسؤول في النيابة لبشير يدل على اعتراف بالجميعة(!).

حين تحدث بشير لـ«النداء» لم يكن منشغلاً بقضيته الشخصية وقال: «موضوعي مختلف المهم الآن نتعاون لاخراج المعسرين من السجن».

هو خريج الكلية الحربية (كلية الملك عبدالله/ الاردن)، وسيصدر قرار تعيينه هذا الشهر من رتبة ملازم أول إلى نقيب وإذ استجاب لاصرار «النداء» على سؤالها عن قضيته أكتفى بالقول: «أنا متهم وخمسة من اخوتي بقتل أخوالنا أقسم بالله ما لنا علاقة بالموضوع و بسبب خلاف حاد بيننا وأخوالنا قبل الحادثة اتُهمنا، والغريب أننا طلبنا القاضي في المحكمة الابتدائية والاستئنافية بخروج فريق مختص لمعاينة موقع الحادثة وحجرناهم بحق الشريعة المحمدية يقبلوا طلبنا لأنه دليل برائتنا لكن القاضي قال لي بتعلمنا شغلي (!) واختتم «الله لا يقبل الظلم».

يضم السجن المركز بتعز قرابة 2000 سجين الغالبية متهمون بقضايا قتل ويوجد عشرات منهم محكومون بالقصاص منذ 15 عاماً لكن مستجدات ومساعي صلح ابقتهم في السجن معلقين بين تنفيذ الاحكام أو خروجهم، بيد أن قرابة 300 سجين وفق مصادر «النداء» ما يزالون عالقين في عنابرهم على ذمة حقوق خاصة، ويمضي بعضهم عامه العاشر في السجن بعد أن أمضى المدة المحكوم بها.

وعلمت «النداء» أن أعضاء النيابة العامة زارت السجن مطلع الاسبوع الحالي واطلعت على كشوفات السجناء وانتقت عدداً منها لرفعها إلى اللجنة الرئاسية الرمضانية التي أكد كثير من السجناء أنها مهتمة بأخراج أصحاب السوابق دائمي التردد على السجن.

● السجن المركزي - تعز

اعتقدت أن السجن مكان للثراء فابقت المعسرين بتهمة البخل

النيابة تستضيف زياد في مركزي تعز منذ 12 عاماً

كان يفترض على النيابة الافراج عن علي صالح زياد مطلع العام 1997، لكن وعي قانوني قاصر قرر تأبيده في السجن.

منتصف العام 94 دخل زياد 43 عاماً، السجن المركزي بحكم ابتدائي قضى بسجنه عامين ودفع 64 مليون ريال.

أمضى زياد مدة العقوبة وسدد قرابة 60 مليون ريال، لكن النيابة اشترطت عليه تسديد بقية المبلغ للإفراج عنه، وقدره 4 ملايين و118 ألفاً و28 ريالاً.

والآن مضى على زياد 12 عاماً، في السجن بعد أن أمضى مدة العقوبة (عامين) خلافاً للقانون. شرط رجال النيابة استقوى على حكم قضائي وغدى نافذاً والراجح أن الشارطين يتعاطوا مع باحات السجن كمرعى خصب لنمو الاستثمارات وجني الأموال لذا لا يستجيبوا لأصوات السجناء المعسرين باعتبارها احدى مظاهر البخل لدى الأثريا «كل سنة يمكنونا في رمضان بتنزل اللجنة ويقولوا رفعنا أسمك لاصغاء.. كله كذب ما فيش حاجة ومن معه وساطة يخرج»، قال علي صالح زياد بصوت مغصوص لـ«النداء»، وزاد مستهجناً «من أين نسدد الفلوس وأنا في السجن، أو هم يفكروا أن السجن، سويسرا» زياد كان يعمل في الحرس الجمهوري في العاصمة وحين اتهم بالاختلاس نقلت قضيته إلى محافظة تعز.

ومنذ دخوله السجن لم يزره أحد، هو متزوج ولديه أربعة أطفال.. عبدالله 19 عاماً، وثلاث بنات وتقطن أسرته في العاصمة «أنا في منفى» واصفاً انقطاعه عن أحبته: أنا مشتاق لعبدالله (ابنه) دخلت السجن وعمره 5 سنوات والآن قده رجال ومعه شنب. قال زياد مجسداً في احلام يقضته.

عقب صدور الحكم الابتداء في تعز ضد زياد بالسجن صدر قرار آخر من العاصمة بفصله من العمل «شلوا الراتب حقي، القانون على المساكين أما الكبار يأكلوا مليارات ومحد يقلهم شي»، وطلب من «النداء» نشر مناشدة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الاعلى النائب العام، التدخل لاخراجه من السجن وقال لو هم سيخرجونا بعد ما اسدد المبالغ يعني أني باموت هنا في (السجن).

أين ذهبت مخصصات معسري إب للعام الفائت؟!

● السجن المركزي - إب

■ إب - إبراهيم البعداني

ما تزال النيابة العامة في محافظة إب تتعاطى مع المحتجزين على ذمة حقوق خاصة بذات الآلية التي ثبتت مخالفتها للقانون.

وعلمت «النداء» من مصادرها أن النيابة العامة بعثت كشفاً ضم 65 معسراً محتجزين في السجن المركزي بالمحافظة إلى النائب العام ومجلس القضاء الاعلى للنظر فيه وصرف المخصص المالي لمعسري إب.

معلوم أن مجلس القضاء الاعلى في اجتماعه مع هيئة الدفاع عن السجناء المعسرين النائب العام منتصف مايو 2007 أصدر تعميماً لجميع النيابات بإحالة السجناء الذين أمضوا مدة العقوبة المحكومين بها وعالقين على ذمة حقوق خاصة إلى قاضي التنفيذ، وقالت مصادر متطابقة أن السجناء الـ65 الذين رفعت اسماؤهم إلى صنعاء قاموا بالطقوس المعتادة لهم قبيل وصول رمضان وأنهم شرعوا بتجهيز أغراضهم لمغادرة السجن وفق وعود النيابة العامة لهم.

وظهر الاحد الماضي لحظ مندوب «النداء» تفاؤلاً في حديث مسؤولي النيابة العامة وابلغوه أن السجناء الـ65 سيغادرون السجن قبل حلول عيدالفطر وأن المؤشرات الأولية تذهب إلى أن النائب العام ورئيس مجلس القضاء الأعلى بصدد التصديق على كشف معسري إب. لكن ابتسامات البشائر اختفت من وجوههم حال عرجوا بحديثهم على الآلية التي اتبعت العام الماضي 2007 في الافراج عن المعسرين.

إذ تم الافراج عن 25 معسراً دون تسديد المبالغ التي عليهم رغم اعتماد مخصص مالي لذات الغرض والمقدر وفق الكشف المرسل إلى النائب العام 43 مليوناً و510 آلاف ريال، ورغم مطالبة المحكوم لهم بتسليم المبالغ التي حددها القضاء من تلك المساعدات المعتمدة لهم فإن النيابة تؤكد أنه لم يصلها من إدارة شؤون السجناء ما يفيد باعتماد المبلغ المذكور.

ومنتصف يوليو الفائت، وصلت وزيرة حقوق الانسان إلى إب وأثناء زيارتها للسجن المركزي وجهت بالافراج عن 18 سجيناً من السجناء المعسرين المحكوم عليهم بحقوق خاصة وعجزوا عن الوفاء بها.

واعتمدت الوزيرة مبلغ مليون وسبعمائة وأثنين وسبعين ألف ريال للمحكوم لهم، وذلك تمهيداً لإطلاق سراح بقية المعسرين خلال شهر رمضان الذي حددت إدارة السجن 65 سجيناً ممن شملهم كشف الاعسار الذي تعثر في صنعاء ولم ير النور.

أصحاب الحقوق الخاصة المحكوم لهم يترقبون بحذر شديد قرار القضاء والنائب العام بخصوص مستحقاتهم أم أن النتيجة ستكون مثل الحالات السابقة الإعلان عن صرف مبالغ لا يستلمون منها شيئا.

دخل السجن وعمره 16 سنة والآن عمره 31 سنة،
على ذمة مليون واربعمائة ألف ريال

صادق نشوان: نصف عمري في السجن

■ ذمار - صقر أبو حسن

(خمسة عشر عاماً وأنا داخل السجن، دخلت وعمري 16 سنة واليوم عمري 31 سنة) قال بألم، وزاد: ضاع عمري في هذا السجن.

في صبيحة 1993/8/3، أستقبل السجن المركزي لمحافظة ذمار مجموعة من أبناء مديرية وصاب السافل، كان (صادق قايد نشوان) أحدهم وكانت عبارة (قضية قتل) تتصدر أوراق ملفه، منذ ذلك اليوم وحتى اللحظة مازال ضيفاً (قسرياً) على هذا المكان.

بعد تلاطم أمواج المحاكم من محكمة إلى أخرى رست قضيته على حكم المحكمة العليا الذي قضى بالدية والأروش «يضاف اليها أتعاب محاماة ومخاسير» كان لزاماً على (صادق) أن يدفع ذلك ليتحرر من ظلمة السجن.

قال: «صادق نشوان» لـ«النداء»: أكثر من عشر سنوات ونحن في المحاكم، لقد باعت أسرتي كلما تملك، لم يعد لديها إلا وجه الله وفوق ذلك يشتوني أدي مليون وأربعمائة ألف ريال، وتساءل: طيب من وين؟ قال عبارته الأخيرة وأشاح بوجهه عن وجهي، ثم واصل حديثه قائلاً: «تخيل واحد يقضي حياته كلها في السجن لأنه غلط ودافع عن نفسه ووالده.. يومذاك كان الشاب (أو الحدث بحسب الوثائق التي حصلت عليها «النداء») قد أتم تعليمه الأساسي للتو. أشترك صادق في عراك كان والده طرفاً فيه، تطور بعد دقائق إلى قتله لخصمه بعد أن أصيب والده، يشرح (صادق) علاقة النسب التي تربطهم مع الطرف الآخر مشيراً إلى أن العراك حدث بسبب قطعة أرض صغيرة.

مازال الشاب الثلاثيني يبحث عن الحل، فيما الحل يتضاءل عن التطبيق.

محكمة شرق ذمار الابتدائية برئاسة القاضي عبدالله أحمد الجرموزي بتاريخ 14 مارس1998، أصدرت حكماً باعدام (صادق قايد نشوان)، وجاء حكم أستئناف ذمار مغايراً برئاسة القاضي حمود الهتار بتاريخ 10 نوفمبر 2001 إذ نص على تعديل الحكم الابتدائي من الاعدام إلى تسليم الدية بمبلغ مائتين وواحد وثلاثين ألف ريال ويضاف إليها غرامة علاج بمبلغ مائة ألف ريال. كذلك حكمت المحكمة العليا.

مازال (صادق) مرهوناً في عنبر القتلة بسجن ذمار حتى دفع الحق الخاص، فيما الحق العام قد تم استيفاؤه منذ ثمان سنوات.

(أشتي أخرج) قالها متيقناً أن عبارته ستصل إلى أجهزة القضاء والنيابة العامة. وأردف: لوشي معنا هذا المبلغ ما عيبقيني هنا.

وأضاف: أنا معسر المعسرين.

زاد ثمان سنوات فزادت همومه ومعاناته داخل السجن وصار مكتئباً جداً هكذا يقضي حياته.

● صادق

رئيس نيابة استئناف شبوة لـ"النداء":

لا وجود لمعسرين في سجن عتق

■ شفيع العبد

تبقى قضية المعسرين قضية تشغل بال المهتمين بتصحيح الأخطاء القانونية، كما تشغل بال أهلهم وذويهم الذين ينتظرونهم منذ زمن.

"النداء" ألتقت رئيس نيابة استئناف شبوة، عبدالله محمد بكاري، لمعرفة أوضاع المعسرين هناك، وكيفية التعامل مع قضاياهم، وأمور أخرى... فهاكم الحوار.

● بكاري

■ هل لديكم سجناء انتهت فترات عقوباتهم ومازالوا في السجن على ذمة حقوق خاصة؟

– التفتيش على السجن هذا العام كان مختلفا، حيث انه تم على مرحلتين، ففي المرة الأولى نزلت لجنة إلى المحافظة برئاسة العميد علي لخشع رئيس مصلحة السجون، وتم إقرار الإفراج عن ثلاثة من السجناء المعسرين، أحدهم قضى في العقوبة ما يقارب سنتين على ذمة حق خاص ولم يستطع دفع المبلغ الذي عليه، حوالي سبعمائة وخمسين ألف ريال. وآخر قضى بعد العقوبة حوالي سنة على ذمة حق خاص، والمبلغ الذي عليه ثلاثمائة وخمسون ألف ريال. والثالث صومالي ضرب زوجته وحكم عليه بأرش وعلاج، حوالي خمسة وعشرين ألف ريال لم يتمكن من دفعها. وقد تم إقرار هذه الحالات على أن مبالغها ستدفع من موازنة الدولة. لكن بفضل الله عز وجل جاء أحد فاعلي الخير، متجنس خليجي من أصل يمني، وقام بسداد المبالغ، وقدرها مليون ومائة وخمسة وعشرون ألف ريال، وتم تسليمها للجنة، وذلك في 31مايو. وقد كان الفضل بعد الله عز وجل في قدوم فاعل الخير للأخ مدير الأمن بالمحافظة.

كما تم الإفراج عن خمسة أشخاص بالنسبة لمن قضوا ثلاثة أرباع المدة، ليكون إجمالي المفرج عنهم في المرحلة الأولى ثمانية أشخاص.

أما المرحلة الثانية والتي رأسها محافظ المحافظة فقد تم إقرار الإفراج عن سجينين قضوا ثلاثة أرباع المدة، وسجين آخر على ذمة الحق الخاص حكم عليه بمبلغ 48 ألف ريال أبدى المحافظ استعداده لدفع المبلغ، فتم الإفراج عنه. وبهذا يكون إجمالي المفرج عنهم أحد عشر سجينا في المرحلتين. كما أحب تأكيد عدم وجود سجناء معسرين على ذمة حقوق خاصة.

■ معنى هذا أنه إذا لم يأت فاعل الخير فإن السجين لن يخرج؟

– من انتهت فترة عقوبته ولم يتمكن من سداد الحق الخاص بسبب إعساره عليه رفع دعوى تسمى "دعوى إعسار" أمام القاضي.

■ كيف تقيمون علاقتكم بالأجهزة التنفيذية والضبطية؟

– الحمد لله في تحسن، وكذا العلاقة مع بقية الجهات ذات العلاقة؛ قد لا يكون نموذجيا من الدرجة الأولى، لكنه تحسن نوعي، فالعلاقة طيبة جداً، لكن الإمكانات والكفاءة تكون عائقا في بعض الأعمال. وعندما أقول الكفاءة فإنني أعني (مستوى) التأهيل لدى مأموري الضبط القضائي والذي يحتاج إلى مزيد من الاهتمام حتى يتم فهم العمل القانوني بشكله الصحيح.

■ ما هو دور النيابة كصاحبة الحق في تحريك الدعوى الجزائية تجاه قضايا الثأر؟ وما هي الصعوبات التي تعترض عملكم؟

– في ما يخص قضايا الثأر فمحافظة شبوة مثل سائر المحافظات التي ينتشر فيها الثأر، نادراً ما تصل إلى النيابة، لأن الجاني يحصل على رعاية خاصة، فإما يتم حمايته من قبل أصحابه، وإما يفر إلى خارج الوطن. وفي الحالتين يبقى فاراً من يد العدالة.

الحمد لله العمل غير معقد في المحافظة، ولا وجود للصعوبات، عدا ما يتعلق بملاحقة المجرمين، بسبب ضعف الإمكانات لدى مأموري الضبط القضائي، وهذا من واقع ما لمسناه خلال تواجدنا في المحافظة منذ أكثر من ثلاث سنوات.

■ كيف تقيّم وعي الناس في شبوة ولجوءهم للقضاء لفض منازعاتهم؟

– حالياً هناك وعي موجود، والناس يريدون اللجوء إلى الدولة، وهذا دلالة على وعي. على أن هناك ندرة في القضايا عندما نقيسها بمحافظات أخرى ذات كثافة سكانية كبيرة. كما أن النظرة إلى شبوة تكون ملفتة بسبب تناقل ما يحدث لحالة واحدة. ثم إن الإشاعة تُهوِّل ويصور الأمر كأنه مزعج ومرعب. وكما تلاحظ الحال مختلف عمّا يتصور السامع، لكن الذي يعيش الوضع يعرف انه لا وجود للعنف ولا ما يدعو للخوف على الأرواح. وندعو إلى مزيد من تواجد الدولة وحضورها.

■ هل يوجد سجناء على ذمة حقوق خاصة في سجون المحافظة؟

– لا وجود لهم. كما لا يوجد سجن إيداع للتنفيذ سوى داخل العاصمة عتق، وهو سجن غير مؤهل للإيداع بسبب قدمه وطاقته الاستيعابية التي لا تتناسب وأعداد الموجودين فيه حالياً. كما أن هناك حالات عدوى لبعض الأمراض. هناك سجن جديد ويحتاج إلى علو همة مصلحة السجون وسرعة إنجاز ما تبقى فيه، وحل الإشكالية القائمة بين المصلحة والمقاول، والتي أثرت على العمل في السجن رغم مضي ما يقارب ست سنوات منذ بدأ العمل فيه والإنجاز بطيء جداً.

■ كيف تتعاملون مع القادمين من القرن الأفريقي واللاجئين؟

– حق اللجوء معروف، وأي لاجئ يعامل أمام القانون مثله مثل أي مواطن يمني. لكن الذين لا ينطبق عليهم حق اللجوء تتم محاكمتهم وفق قانون الهجرة والجوازات، وبالتالي ترحيلهم إلى بلدانهم، كما أنه لا يوجد سجناء أجانب لدينا.

قرارات مجلس القضاء الأعلى واللجان الرئاسية لم تمر من هنا: عشرات المحتجزين على ذمة حقوق خاصة في مركزي صنعاء

الاسم	النيابة	الحق العام	فترة التجاوز
عبدالكريم عبدالله مداعس	سنحان	سنة	زيادة ثلاث سنوات
لؤي رشاد عمر	غرب	سنة ونصف	زيادة ثلاثة أشهر
بسام احمد احمد	المرور	ثلاثة أشهر	زيادة سبعة أشهر
نبيل عمر حسن المحبشي	غرب	أربعة أشهر	ثمانية اشهر
البطره رشد قايد	بني الحارث	اكتفاء بالمدة	سنة
حمدي ملاطف أحمد الدين	ارحب	ثلاث سنوات	٦ سنوات
علي سالم محمد اللبني	جنوب شرق	١٠ أشهر	سنتين ونصف
لطف الله محمد علي الآنسي	جنوب شرق	١٠ أشهر	سنتين ونصف
محمد صغير هبه	غرب	اكتفاء	زيادة سنة
صالح يحيى عيسى	سنحان	اكتفاء	زيادة سنتان ونصف
حسين عبدالله علي سهيل	الجوف	ثلاث سنوات	سبعة عشر سنة
عبدالله صالح زمام	شرق	ثلاث سنوات	عشر سنوات
عادل علي نصر الحداد	جنوب غرب	سنة وشهرين	سبع سنوات
فوزي حمود صالح الذرواني	غرب	ثلاثة أشهر	عشر سنوات
ردفان علي محمد العصيمي	شرق	خمس سنوات	سبع سنوات
محمد محمد القاضي	غرب	ثلاث سنوات	شهرين
حافظ محمد الشميري	غرب الامانة	سنة	سنة ونصف
احمد حسين عبدالله السفياني	شرق	سنة	ستة أشهر
اسماعيل أحمد عتيق المطري	غرب	اكتفاء	سنة وشه
يحيى علي محمد راشد	مرور الامانة	اكتفاء	سنتين
خالد حميد حمود الصبري	شرق	ستة أشهر	سنة
ياسر عبده علي البحيري	جنوب شرق	اكتفاء	سنة
عبدالكريم يحيى شرف	جنوب شرق	ثلاث سنوات	خمس سنوات
صالح أحمد علي الاشول	بني الحارث	اكتفاء بالمدة	سنة
خيري أحمد عبدالله القدسي	مرور الأمانة	اكتفاء بالمدة	سنة ونصف
امين محمد قايد عقلان	شرق	سنة مع إيقاف التنفيذ	سنة ونصف
عبدالوارث محمد العليمي	غرب	ستة أشهر	سنة ونصف
علي أحمد محمد النشار	غرب	سنة	خمس سنوات
محمد أحمد على الحبيشي	جنوب شرق	سنة اكتفاء	سنة وشهر
محمد عبدالرقيب صالح الاسودي	غرب	اكتفاء	ثلاث سنوات
اسماعيل علي عبدالكريم مكرم	جنوب شرق	سنتين	خمس سنوات
عبدالله محمد عبده الوصابي	جنوب شرق	ثمانية أشهر	سنتين وشهرين
مطيع صالح على الفهد	شمال	سنة	سنتين ونصف
محمد سالم عوض	جنوب شرق	ثلاثة أشهر	ثلاث سنوات ونصف
وضاح ناصر سرحان الآنسي	غرب	سنة ونصف	سنتين
اكرم محمد حسين الريمي	غرب	سنة ونصف	سنتين
إدريس انيس عبدالعالم الذبحاني	جنوب شرق + جنوب غرب	ستة أشهر	سنة وثلاثة أشهر
هاني احمد الحلالي	جنوب شرق	ستة أشهر	ثمانية أشهر
بسام احمد احمد سعيد	المرور	ثلاثة أشهر	سبعة أشهر

الاسم	النيابة	الحق العام	فترة التجاوز
فؤاد احمد مسعد جباري	شرق	ستة أشهر	سبعة أشهر
لؤي رشاد سالم علي	غرب	سنة ونصف	سنة
علي محمد علي الدروبي	بني الحارث	ستة أشهر	شهرين
ابو بكر عمر ابو بكر الكثيري	جنوب شرق	عشرة أشهر	سنة ونصف
بسام احمد عبده الحميدي	جنوب شرق	ثلاث سنوات	سبع سنوات
محمد قاسم عبدالله المقطري	غرب	ثلاث سنوات	أربع ونصف
رائد رشيد سعيد	تجارية	اكتفاء	سنة وثلاثة أشهر
حسين عبدالله غبش	جنوب شرق	اكتفاء	سبع سنوات
جابر مصطفى هيكل مصري	جنوب شرق	اكتفاء	سنة
احمد محسن الريمي	جنوب شرق	ثمانية أشهر	سنتين ونصف
محمد احمد ثابت الهمداني	بني الحارث	سنتين	سنتين
صلاح حسين علي	شرق	سنة	أربع سنوات
أمين محمد محمد الجمرة	جنوب شرق	اكتفاء	ثمانية أشهر
محمد حميد الحبيشي	بني الحارث	سنتين	سنتين
مطيع محمد احمد السماوي	غرب	اكتفاء	سنة
محمد صالح اسماعيل الحميقاني	جنوب شرق	اكتفاء	سنتين
علي صالح يحيى العتمي	شرق	اكتفاء	سنتين
ثروت طه علي سعيد	جنوب شرق	ستة أشهر	سنة
عمار محمد عبده الراسني	المرور	اكتفاء	
قاسم محمد علي عقلان	جنوب شرق	اكتفاء	سنة
نبيل عمر حسن المحبشي	غرب	أربعة أشهر	ثمانية أشهر
ابراهيم محسن الجمرة	بني حشيش	اكتفاء	ثلاث سنوات
خالد محمد سعيد الشغدري	بني الحارث	اكتفاء	سنة وأربعة أشهر
علي رفيق على مقبل الغزي	بني مطر	ثلاث سنوات	ثلاث سنوات
محمد حسين السويدي	جنوب شرق	اكتفاء	سنتين
حسين عتيق محمد العنسي	جنوب شرق	اكتفاء	ثمانية أشهر
عبدالحميد عبده محمد الجلال	جنوب شرق	اكتفاء	سنة ونصف
محمد نور أيوب	جنوب غرب	ثلاثة أشهر	ستة أشهر
أمين إبراهيم محمد الدبعي	جنوب شرق	اكتفاء	سنة وخمسة أشهر
محمد عبدالله محمد هبه	اموال عامة	سنة	سنة
مطيع حمد احمد السماوي	غرب	ستة أشهر	سنتين
لطفي سليمان يحيى الاقرع	التجارية	اكتفاء	ستة أشهر
جيلاني محمد علي حسن	غرب	شهرين	شهرين ونصف
سعد عبدالله أحمد الحكمي	تجارية	اكتفاء	سبعة أشهر
محمد يحيى علي مكرم		خمس سنوات	عشر سنوات
عصام محمد العواضي		خمس سنوات	عشر سنوات
عبده أحمد محمد الشرعبي		ثمانية أشهر	أربع سنوات
معين الذانبي	الجزائية	وقف تنفيذ	أربع سنوات
محمد علي شريف السواري		ثلاث سنوات	ثلاث سنوات وشهر

عبدالحميد الشعبي - عضو المكتب العسكري للجبهة القومية: (الحلقة الثانية عشر)

مؤتمر جبلة أحبط مخطط تصفية الجبهة القومية ومحمد علي عثمان منع انعقاد المجلس الوطني لجبهة التحرير في تعز

■ في 7 يونيو 1966 عقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية في مدينة جبلة، ما هي دواعي انعقاده؟

- مخابرات صلاح نصر ضغطت باتجاه انعقاد المؤتمر، وطرحت أمامه شرطين، أولهما: الإطاحة بقيادة الجبهة القومية، وثانيهما: الموافقة على عملية الاندماج القسري.

■ من تقصد بقيادة الجبهة القومية التي أرادت المخابرات المصرية الإطاحة بها؟

- الرافضون لعملية الدمج، وهم: قحطان وفيصل.

■ كيف تم وضع الشرطين؟ وعلى من؟ وكيف عرفتم ذلك؟

- تم وضعهما بتوجيهات صارمة من قبل مخابرات صلاح نصر، على القيادة المؤقتة بقيادة عبد الفتاح إسماعيل، وقد عرفنا ذلك فيما بعد.

■ هناك من أعضاء الجبهة وقيادات الصف الأول فيها من كانوا يرون أن قحطان وفيصل هما السبب في عملية الدمج القسري، وبالتالي دفعوا باتجاه إقالتهما، أملاً في تصحيح بعض الأوضاع التي أدت إلى ذلك...؟

- لم تكن القيادة السابقة سبباً في كارثة الدمج. الذي تسبب في هذه الكارثة نفر محدود من أعضاء المرتبة القيادية لحركة القوميين العرب فرع الشمال، وكانت نيتهم الإطاحة بقيادة الجبهة الشرعية، وقد توهموا مع مخابرات صلاح نصر أن شباب الجبهة القومية الذين عقدوا اجتماعاً في منزل عبدالباري قاسم يوم 65/10/9 سيقفون إلى جانب عملية الدمج، وقد فوجئوا بعد الاندماج القسري بأن هؤلاء الشباب هم من وقف بصلابة ضد عملية الدمج وقد امتد هذا الرفض إلى مؤتمر جبلة.

■ لكن الوثائق والشهادات كانت تؤكد أن أغلب قيادات الصف الأول في حركة القومين العرب فرع الجنوب كانت مع الدمج؟

- هذا صحيح. عدد غير قليل منهم كانوا مع الدمج، ولكن هؤلاء كان لهم وضع آخر، أي أنهم كانوا معروفين وواضحين في تعاونهم مع مخابرات صلاح نصر.

■ والذين كانوا في فرع الحركة بالشمال، هناك عدد كبير منهم كانوا ضد الدمج...؟

- نعم. الذين كانوا مع الدمج وضد بقاء قحطان وفيصل كانوا نفرا محدودا كما ذكرت، إلا أنهم كانوا يتعاملون بصورة ماكرة ومخادعة، وكان معهم من فرع الحركة في الجنوب عبدالفتاح إسماعيل.

■ من هم هؤلاء النفر؟

- سلطان أحمد عمر وعبدالحافظ قايد، بدرجة رئيسية.

■ من تولى التحضير للمؤتمر؟

- مخابرات صلاح نصر، وعبدالفتاح إسماعيل.

■ قلت إن عبدالفتاح لم يشارك في المؤتمر؟

- نعم.

■ لماذا لم يشارك وهو الأمين العام الجديد للجبهة خلفاً لقحطان، وتولى عملية التحضير للمؤتمر كما ذكرت؟

- عبدالفتاح غادر صنعاء بعد خروجه من سجن وزارة الداخلية إلى القاهرة قبل انعقاد المؤتمر الثاني في جبلة، وكان يدرك أن المؤتمر لن يوافق على الدمج القسري وعلى الإطاحة بالقيادة السابقة المحتجزة في القاهرة. أما عملية التحضير فقد تمت قبل ذلك واستمرت لوقت طويل.

■ قبل انعقاد المؤتمر كيف توزعت المواقف من الدمج داخل قيادة الجبهة وكوادرها؟

- عدد كبير كانت مواقفهم ضد عملية الدمج.

■ هل جرت عملية استقطاب في تعز والمناطق (الميدانية في الجنوب) بين المندوبين إلى المؤتمر لكسب التأييد للدمج أو ضده؟

- مخابرات صلاح نصر حاولت كسب بعض المواقف لتأييد الدمج، غير أنها فشلت.

■ هذا يعني أن الشرطين اللذين طرحتهما مخابرات صلاح نصر لم يتم الموافقة عليهما؟

- لم يتجرأ أحد من المشاركين في المؤتمر على طرح الشرطين المذكورين، وقد جرت نقاشات بين أعضاء المؤتمر حول مسألة بقاء أو عدم بقاء الجبهة القومية في جبهة التحرير، ولم يتجرأ أحد على المطالبة ببقاء الجبهة القومية في إطار عملية الدمج.

في الجلسة الأخيرة بتاريخ 66/6/11، وقبل انتخاب القيادة الجديدة، انحصر النقاش حول بقاء أو عدم بقاء الجبهة القومية في جبهة التحرير بيني وبين محمد علي هيثم. كان محمد علي هيثم يطالب بالتريث حتى يصل رد جمال عبدالناصر على رسالة الجبهة القومية، وكنت أطرح باتجاه إخضاع الموضوع للتصويت، وكان كل منا يطرح حججه، ولما استفرغ محمد علي هيثم حججه، كما يبدو، قال: "عبدالحميد الشعبي يريد فركشة المؤتمر". رددت عليه بأن ما يقوله ليس صحيحاً، وبعدها قررت الانسحاب من المؤتمر، وأشرت على المندوبين بأن يتخذوا ما يرونه مناسباً.

■ هل كنت المنسحب الوحيد؟ وهل بادر أحد لإثنائك؟

- نعم، كنت المنسحب الوحيد، وقد بادر أحمد صالح الشاعر لإثنائي إلا أنني رفضت.

■ من كان إلى صفك في رفض الدمج؟

- عدد كبير من المندوبين.

■ ما هو مضمون الرسالة المرسلة إلى عبدالناصر، التي طالب محمد علي هيثم بانتظار الرد عليها من عبدالناصر؟

- الرسالة تضمنت الممارسات الخاطئة لمخابرات صلاح نصر ضد الثورة والجبهة القومية.

■ ولماذا لم تنتظروا رد عبدالناصر، خصوصا وقد كان بمثابة الزعيم التاريخي بالنسبة لكم؟

- كنا ندرك أن الرسالة لن تصل (إليه)، وبالتالي الرد لن يأتي، لأنها أرسلت عن طريق المخابرات.

■ هل مارس المكتب العربي في تعز ضغوطات مباشرة على المندوبين، كالاعتقالات والتهديدات، أو استدعى قيادات مؤثرة لإبلاغها رسائل معينة؟

- كل الضغوطات التي مارسها فشلت. وبالنسبة للاعتقالات فقد حدثت فيما بعد.

■ أين بالضبط في جبلة عُقد المؤتمر؟

- في منزل أحد الشباب.

■ هل تتذكر من هو؟

- لا، لم أعد أتذكره بالضبط.

■ صف لنا مكان المؤتمر؟

- كان عبارة عن منزل مكون من ثلاثة طوابق.

■ هل أقام المشاركون في جبلة طيلة الأيام الخمسة؟

- نعم. وكانوا ينامون في المنزل نفسه.

■ من كان يرأس المؤتمر؟ ومن كان يساعده؟

- لم يكن هناك رئيس أو مساعد. كانوا ثلاثة في رئاسة المؤتمر، هم: سيف احمد الضالعي وعبدالملك إسماعيل ومحمد علي هيثم.

■ المعروف أن محمد علي هيثم جمَّد نشاطه في الجبهة (في سابق)، فبأي صفة شارك؟

- شارك بطلب من مخابرات صلاح نصر، على أساس أنه ضد قحطان وفيصل، وكانت ثقتها فيه كبيرة.

■ وسيف الضالعي، هل تحدث في المؤتمر؟

- لا.

■ لماذا لم يشارك علي محمد سالم الشعبي مدير مكتب الأمن في الجبهة القومية؟

- لأنه من المغضوب عليهم من قبل مخابرات صلاح نصر التي لعبت دورا كبيرا في منعه من المشاركة.

■ كيف تقررت عضوية مؤتمر جبلة؟

- توزعت على الجبهات والمناطق ومكتب الجبهة بتعز. وقد اختار المشاركين مخابرات صلاح نصر، وعبدالفتاح إسماعيل وسيف أحمد الضالعي.

■ لماذا لم يشارك علي السلامي وطه مقبل وسالم زين في المؤتمر؟

- كانوا في جبهة التحرير.

■ ما الذي حدث بعد انسحابك من المؤتمر؟

- أعاد المؤتمر انتخاب قحطان الشعبي وفيصل عبداللطيف الشعبي في القيادة الجديدة، ومثل ذلك صدمة وصفعة كبيرة لمخابرات صلاح نصر لم تكن تتوقعها، ولم تصدر قرارات حول مسألة انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير وفض عملية الدمج القسري، لأن محمد علي هيثم رفض أن يطرح هذا الموضوع للتصويت عليه من قبل المندوبين.

● الشعبي

■ هل كان مشروطا لإتمام عملية الدمج بشكل شرعي أن يوافق المؤتمر العام للجبهة القومية على قرار الدمج؟

- نعم.

■ تشير الوثائق إلى أنك كنت ممن شاركوا في إعداد التقرير المقدم للمؤتمر وكذا (تحرير) محاضر الجلسات، هل يمكن أن تطلعنا على ما جاء في التقرير؟

- التقرير المقدم للمؤتمر وكذا القرارات والتوصيات ومحاضر الجلسات كانت بخط يد محمد سعيد مصعبين وأنا، وشارك في صياغة المحاضر عبده علي عبدالرحمن. جاء في التقرير أنه وفي مساء يوم 13 يناير 66 أذيع بيان مشترك وقعه عن الجبهة القومية علي أحمد السلامي، وعن منظمة التحرير عبدالله الاصنج، وأذيع في وقت واحد من إذاعات صنعاء وتعز والقاهرة و"صوت العرب"، وأعلن فيه اندماج الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ومنظمة التحرير في تنظيم موحد أطلق عليه اسم "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل". وقد قامت القيادة العامة المنتخبة في المؤتمر الثاني (مؤتمر جبلة) بإصدار تعميم داخلي عن (نتائج) المؤتمر أهم ما جاء فيه أن التنظيم على كل المستويات الشعبية والعسكرية قد تعرض لهزة عنيفة على إثر عملية الدمج، كما أن أحداً لا ينكر أن ضغوطاً وأساليب لا حصر لها قد مورست لتصديع التنظيم وتفكيكه. وبالقدر الذي صمد التنظيم أمام هذه الهزات والضغوطات، تسرب بالقدر نفسه اليأس والحيرة إلى نفوس البعض من عناصره.

■ من هم الذين شاركوا من القيادة المؤقتة في مؤتمر جبلة؟ وكم بلغ عدد المشاركين بمن فيهم المندوبين؟

- الذين شاركوا من القيادة المؤقتة هم: سيف أحمد الضالعي، وعلي سالم البيض، واحمد صالح الشاعر، وعبدالملك إسماعيل، وعلي ناصر محمد. هذا إذا صحت الأسماء التي أوردها عبدالفتاح إسماعيل عن تشكيل القيادة المؤقتة كما أشرنا سابقاً. أما إجمالي المشاركين فقد بلغوا 55 مشاركاً.

■ بعد انتهاء أعمال المؤتمر كيف تعاملت معكم المخابرات المصرية؟

- بعد المؤتمر مباشرة اتخذت أجهزة مخابرات صلاح نصر أول قراراتها بقطع معاشات كل من محمد علي هيثم وعبدالحميد الشعبي. والقرار الثاني تمثل في التحضير لعقد مؤتمر للمجلس الوطني لجبهة التحرير، على أن يكون ذلك يوم 30 يونيو 66، في محاولة منها لتشطيب قيادات الجبهة القومية الرافضة للدمج والممثلة في قحطان الشعبي وفيصل عبداللطيف الشعبي، وانتزاع موافقة صريحة بالدمج، الأمر الذي دفع بالمناضل سيف الضالعي إلى تقديم رسالة حدد فيها موقف الجبهة القومية الرافض للمؤتمر، وطلب في رسالته ممن وجهت إليهم الدعوة لحضور المؤتمر عدم تلبية الدعوة. وكان الفضل، بعد الله، في عدم انعقاد المؤتمر، هو للشيخ محمد علي عثمان نائب رئيس الجمهورية العربية اليمنية، والمقدم محمد المطري مدير أمن لواء تعز، حيث كانت الأوامر الصادرة من الشيخ محمد علي عثمان للمقدم محمد المطري تقضي بأن يبلغ قيادة جبهة التحرير بأنها إذا أرادت أن تعقد المؤتمر فعليها أن تعقده داخل الجنوب، ما أثار غضب واستياء مخابرات صلاح نصر فأصدرت قرارها الثالث بقطع معاشات من تبقى من جنود جيش التحرير والفدائيين والمتفرغين، وجرت استفزازات وملاحقات لشباب الجبهة القومية وصلت إلى وضع خطط للتصفيات الجسدية والاعتقالات لعدد من قيادات وكوادر الجبهة القومية، وقد جرى استدراج سيف الضالعي إلى القاهرة واحتجازه هناك إلى جانب قحطان وفيصل.

■ لماذا أصدر محمد علي عثمان هذه التوجيهات؟ هل ذهب وفد من الجبهة القومية لمقابلته لوضعه في صورة الموقف؟

- في تلك الفترة كنت في المباحث الجنائية، وقد أقنعت المطري بأن يوجه رسالة باسم محمد علي عثمان إلى مجموعة من الجبهة القومية ومجموعة من جبهة التحرير لعقد اجتماع في منزل محمد علي عثمان. الذي حدث أن أعضاء الجبهة القومية حضروا وأعضاء جبهة التحرير لم يحضروا، لذلك وجه محمد علي عثمان محمد المطري بأن يخبر أعضاء جبهة التحرير أنهم إذا أرادوا عقد مؤتمر فليعقدوه في الجنوب.

■ وماذا كان موقف السلال؟

- السلال لم يكن موجودا، ومحمد علي عثمان كان يقوم بأعماله بصفته نائبا للرئيس.

■ بالنسبة لمخطط الاعتقالات كيف تم كشفه؟ وهل تورطت عناصر يمنية فيه؟

- المخطط نُفِّذ، وتم اعتقال عدد ممن كانت مخابرات صلاح نصر ترى أنهم يقفون ضد مخططاتها، ومنهم سلطان القرشي، وسلطان الشيباني وهو ملازم في أمن تعز، وعبدالرحمن محمد سعيد، وأكثر من ألفي شخص، ضباطا وسياسيين من أبناء الشمال، وكان اسمي من ضمنهم إلا أني نجوت. ونُفِّذ هذا المخطط على أساس تصفية العناصر التي تقف ضد مخططات مخابرات صلاح نصر.

■ قبل انعقاد المؤتمر الثاني للجبهة القومية بشهر تقريبا، وبالتحديد في 8/ 5/ 66، سافر عبدالفتاح إسماعيل من تعز إلى عدن في مهمة تتعلق بجبهة عدن كما قيل، هلا شرحتها لنا بالتحديد؟

- عبدالفتاح نزل إلى عدن في مهمة واضحة ومحددة، وهي: كسب تأييد جبهة عدن للدمج القسري، وضمان ذلك في مؤتمر جبلة. لما فشل في مهمته عاد خائبا إلى تعز، ليتم اعتقاله من قبل مخابرات صلاح نصر، في محاولة لتصفيته مع أنور خالد، ليكونا عبرة لمن يعجز عن تنفيذ مخططاتها، لكن محاولة التصفية فشلت، كما أوضحت سابقا، نتيجة تدخل الرائد حسين العمري مدير المباحث العامة في تعز، وتم نقلهم بأمر منه إلى وزارة الداخلية في صنعاء ومن هناك سافر عبدالفتاح إلى القاهرة، بينما عاد أنور خالد إلى تعز.

■ تشير الوثائق إلى أن عبدالفتاح أرسل رسالة من عدن إلى تعز موجهة لقيادة الجبهة أطلعهم فيها على الأوضاع هناك؟

- راشد محمد ثابت أورد في كتابه عن ثورة 14 أكتوبر أن عبدالفتاح أرسل رسالة من عدن لقيادة الجبهة في تعز، مؤرخة بـ8/ 5/ 66. وقال أيضا إنها موجهة للجنة التنفيذية للجبهة القومية في تعز في الصفحة نفسها من الكتاب، و(بحسب الكتاب) بدأ عبدالفتاح رسالته بقوله: الأخ العزيز... واختتمها: أية ملاحظات أو أية نصائح أو خدمات فنحن رهن إشارتكم ودمتم، أبو صلاح. لكن الحقيقة عكس ذلك. فقد ثبت أن رسالة عبدالفتاح كانت موجهة إلى ضابط الاستخبارات المتشدد فتحي الديب، الذي كان متواجدا حينها في تعز.

■ طيب، هل حدث تواصل بين فيصل من جهة والسلامي وعبدالفتاح من جهة أخرى بعد عملية الدمج؟

- فيصل استُدرج إلى القاهرة واعتُقل هناك.

■ أقصد هل تواصل معهم من القاهرة؟

- لا. كان يتواصل مع سيف الضالعي.

■ وأنت هل كنت تتواصل مع عبدالفتاح والسلامي؟

- نعم. السلامي كان واضحا فيما يتعلق بموضوع الدمج. أما عبدالفتاح فق كان يتعامل بغموض ويقول إن الدمج هو ضمان لبقاء الجبهة القومية في هذا الوضع، وبهذا الأسلوب المخادع استطاع أن يخدع فيصل الشعبي مستغلا طيبته وتسامحه.

■ بالنسبة لاتفاقية الاسكندرية، الموقعة في أغسطس 66 في الجمهورية العربية المتحدة، قال موقعوها من طرف الجبهة القومية (عبدالفتاح اسماعيل وآخرين) إنها شكلت ضمانا للجبهة القومية ضمن جبهة التحرير، ما رأيك؟

- هذا كلام يفتقد للصحة، لأن مؤامرة الدمج في 13 يناير لم تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية بقدر ما كانت تهدف إلى تصفية ثورة 14 أكتوبر، وقد ظهرت النية واضحة كوضوح الشمس في اتفاقية الاسكندرية والتي هدفت بوضوح إلى تصفية التنظيمات الشعبية والعسكرية للجبهة القومية. وفي وثيقة أصدرها الاتحاد الشعبي الديمقراطي (رفاق السلفي) بتاريخ 31 يناير 68 تمت الإشارة إلى أن الدمج القسري لم يكن سوى مؤامرة هدفت إلى تصفية تنظيمات الثورة المسلحة بقيادة الجبهة القومية، وقد ظهرت النية واضحة فيما سمي بعد ذلك باتفاقية الاسكندرية. هذا الكلام يعززه أيضا البيان الذي سبق لعبدالفتاح إسماعيل أن أصدره وأذاعه راديو تعز، وجاء فيه أن الجبهة القومية لا وجود لها وأن البيانات التي تصدر باسمها هي من صنع أطفال.

وبالعودة إلى ما جاء في اتفاقية الاسكندرية التي وقعها عبدالفتاح إسماعيل عن الجبهة القومية ورد في المادة 2 الفقرة 3 من محضر اجتماع قادة جبهة التحرير في أغسطس 66، وكان ترتيب عبدالفتاح الثالث في المحضر، ما يلي: يتم صهر كل القواعد والتنظيمات العسكرية والشعبية المرتبطة بالقوى الوطنية المشتركة في تكوين جبهة التحرير خلال فترة زمنية أقصاها ثمانية أشهر على أن يشرع في تنفيذ ذلك فورا، وعلى أن يقدَّم كل طرف تقريرا دورياً كل ثلاثة أشهر لقيادة الجبهة بما تم من خطوات في هذا السبيل. وهذا يدحض القول إن اتفاقية الاسكندرية كانت ضمانا للجبهة القومية في إطار جبهة التحرير أو أن التوقيع على الاتفاقية كان بمثابة تكتيك.

■ بعد إعلان اتفاقية الاسكندرية جرت محاولة لعقد مؤتمر في مدينة تعز إلا أنها أخفقت، لماذا برأيك؟

- مخابرات صلاح نصر كانت تريد عقد المؤتمر لانتزاع موافقة على اتفاقية الاسكندرية، وكان ذلك في سبتمبر 66، ولما فشلت بسبب إدراكها أن المؤتمر لن يوافق على الاتفاقية قررت تجويله إلى لقاء موسع. وما حدث في اللقاء الموسع مثل مفاجأة كبيرة بالنسبة لها، حيث أدان اللقاء الموسع من وقّع على الاتفاقية ووصفه بالخائن.

■ علي صالح عباد مقبل وأنور خالد وعبدالله الخامري غادروا تعز إلى عدن، وهناك جرى احتجازهم من قبل فدائيي الجبهة القومية، ما هي الأسباب؟

- هؤلاء الثلاثة تم تكليفهم من قبل سلطان أحمد عمر وعبدالحافظ قايد وعبدالفتاح اسماعيل بالنزول إلى عدن لإقناع فدائيي الجبهة بالموافقة على اتفاقية الاسكندرية، ولو لمدة ثلاثة أشهر، وكان ذلك في أكتوبر 66، إلا أن فدائيي جبهة عدن قاموا باحتجازهم تعبيرا عن رفضهم للاتفاقية والدمج القسري، وظلوا في الحجز حتى عودة فيصل عبداللطيف من القاهرة إلى عدن، بعد أن تم احتجازه هناك لمدة تسعة أشهر، فتولى إطلاق سراحهم ومعالجة الموضوع. هذا الكلام يؤكده علي صالح عباد مقبل في صحيفة "التحديث" الصادرة بتاريخ 17 أكتوبر 2004 حيث قال: توجهت إلى تعز لبحث موضوع الدمج والتوحيد، وعند عودتي إلى عدن ومعي عبدالله الخامري تم اعتقالنا من قبل رفاقي في جبهة عدن على أساس أننا مع الدمج والتوحيد وأن ذلك مخالف لإرادتهم، ولكن مع عودة فيصل الشعبي من القاهرة عن طريق لبنان ووصوله إلى عدن تولى معالجة الموضوع وتم الإفراج عني وعن عبدالله الخامري.

هذه الشهادة تدحض كل الأحاديث القائلة بأن المرتبة القيادية لحركة القوميين العرب فرع الشمال هي التي تولت عملية الإفراج عنهم.

■ قبل عودة فيصل عبداللطيف من القاهرة الى عدن كان قد حدث تطور لافت في جبهة عدن، إذ أعلنت رفضها للدمج...؟

- كان فدائيو جبهة عدن قد أعلنوا انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير، وذلك في 14 أكتوبر 66، وقد سُمّيت تلك الخطوة بالتصحيحية، وبالتالي ترتب على ذلك عقد مؤتمر ثالث لإقرار تلك الخطوة، فتم تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر مكونة من أعضاء القيادة العامة وشعبة عدن، وتقرر عقده في 25 نوفمبر 66، إلا أن العناصر المجمدة والممثلة للجبهة القومية في إطار جبهة التحرير بذلت جهودا لإفشاله.

أسماء المشاركين في مؤتمر جبلة

سيف احمد الضالعي، علي سالم البيض، علي احمد ناصر عنتر، محمد احمد البيشي، صالح مصلح قاسم، احمد صالح الشاعر، محمد صالح مطيع، فضل عبدالله عوض، نجوى مكاوي، عبدالرب علي محمد "مصطفى"، سعيد محمد الإبّي، قايد علي غزالي، محمد سعيد مصعبين، ناصر علي صدح، عبدالحميد عبدالعزيز الشعبي، محمد مرشد عباد، عبدالله مفتاح، عوض الحامد، سالم رُبَيّع علي، علي صالح عباد "مقبل"، الحاج صالح باقيس، أنور خالد، عبدالملك اسماعيل، عبده علي عبدالرحمن، عبدالله مطلق، حيدرة مطلق، قاسم عبدالله الزومحي، محمود محمد جعفر، علي ناصر محمد، محمد علي هيثم، محمد هيثم علي، احمد محمد امفقيرية، محمود عبدالله عشيش، قايد عبدالله "عبدالحكيم"، ناصر عمر فرتوت، محمد عباد الحسيني، عبدالكريم الذيباني، علي محضار، احمد علي، احمد ناصر امخادم، سعيد عثمان عشال، محمد عبدالله المجعلي، حيدرة ناصر، يسلم صالح، السيد عبدالله، احمد فرج شاهين، سعيد عمر العكبري، سالم علي الكندي، محمد سالم عكوش، علي شيخ عمر، عبدالقادر أمين القرشي، عبدالرزاق شايف، عبدالله البار، فضل علي عبدالله، وسالم صالح محمد ممثلا للطلبة.

رمية تماس

النونو وجائزة الموسم

جائزة هداف الموسم الماضي أثارت لغطاً واسعاً بسبب احتساب لجنة المسابقات باتحاد الكرة هدف مهاجم أهلي صنعاء الكابتن علي النونو في المباراة الفاصلة لتحديد وصيف بطل الدوري في ظل تساويه مع مهاجمي الشعلة المحترف الكنغولي امبويو وكميل طارق، ومحترف رشيد تعز مركب جبر. القضية تطلبت استفتاء الاتحاد الآسيوي الذي أعلن أحقية النونو باللقب. إلى هنا والأمر طبيعي؛ لكن غير الطبيعي أن يتردد النونو على أروقة وزارة الشباب والرياضة واتحاد الكرة للحصول على جائزته المالية حتى اللحظة. تلك أساليب تقلل من مكانة نجومنا، الذين يجب أن يحصلوا على حقوقهم دون مماطلة أو تلكؤ، بهدف استمرار إبداعهم وتألقهم. المعاناة نفسها يشكو منها اللاعبون المعتزلون الذين مازالوا إلى اللحظة يطالبون "المتبرعين" بسداد ما أعلنوا من تبرعات، كما هو حال الكابتن الخلوق شرف محفوظ.

مثل هذه الأمور تتطلب تدخلا حاسما حتى لا يتحول نجومنا إلى "شحاتين" يبحثون عن حقوقهم الضائعة من مكتب إلى آخر بسبب روتين معقد أو لحاجة في نفس يعقوب.

أوف سايد!

مشكلة وحدة عدن إدارية

تبقى مشكلة نادي وحدة عدن مشكلة إدارية بحتة، فالإدارة غائبة عن النادي ولا تسأل عن أوضاعه واحتياجاته. ويبدو أن الإهمال والتجاهل سيعصف بالأخضر العدني، فها هي شكاوى فرق الفئات العمرية للفريق (براعم، ناشئين، وشباب)، بينما الإدارة ولا تسأل.

وحدة عدن يحتاج إلى رئيس من أبنائه، ممن عاصروا المراحل المختلفة، لكي يستطيع أن يذيب الجليد بين النادي وكوادره التي هجرته بسبب الانتقائية في اختيار المسؤولين على النادي. الفترة الماضية أثبتت أن الرئيس الحالي لم يقدم شيئا للنادي، ولا يدري عن أموره أيضا. لذا فمن المعيب في حق مكتب الشباب والرياضة بعدن ونادي الوحدة أن لاعبي الفئات العمرية "يشحتون" مستلزماتهم الرياضية بهدف تمثيل النادي في البطولات المختلفة. النادي يملك مواهب واعدة على مختلف الفئات، فها هم البراعم قد أحرزوا بطولة عدن، ومازال الناشئون والشباب منافسين على الألقاب. على أن استمرار الإهمال والتجاهل سيؤدي بتلك المواهب إلى الهجرة (مكرهة) إلى أندية أخرى. فهل هذا ما تبحث عنه إدارة النادي؟ ويبقى الجزء الأهم من المسؤولية على عاتق الجمعية العمومية.

السنيني مدرباً لصقر تعز

وقع اختيار إدارة نادي صقر تعز على الكابتن أمين السنيني لتدريب الفريق الأول للنادي في الموسم الكروي المزمع انطلاقته مطلع الشهر القادم. وتهدف الإدارة الصقراوية من خلال اختيارها للسنيني إلى إعادة الفريق إلى منصات التتويج بعد أن خرج الموسم الماضي من بطولتي الدوري والكأس وفاز ببطولة كاس الوحدة. وفي سياق تصريحات صحفية قال السنيني إن توقيعه موسما كاملا لتدريب الفريق الكروي لأكثر أندية اليمن استيفاء للحد الأدنى من شروط الانضمام لدوري المحترفين الآسيوي، يمثل له "حافزا كبيرا" وفي الوقت ذاته "مسؤولية كبيرة جدا". السنيني خامة وطنية جيدة، وله إنجازات مع المنتخبات والأندية اليمنية، لعل أهمها الوصول بمنتخب الناشئين إلى نهائيات كاس العامل بفنلندا عام 2003، وآخرها الموسم الماضي مع التلال وعودته إلى دوري الأضواء. ويتوقع أن يحقق مع الصقر نتائج بطعم الإنجاز في الموسم المقبل، خصوصاً والصقر يعد الفريق النموذجي الأول في بلادنا من حيث المنشآت والعمل الإداري بمنهجية احترافية.

المال.. يقيل عزاني السلة

في الوقت الذي كانت فيه الجماهير الرياضية تنتظر استقالة كل المخالفين للائحة الاتحادات والأندية والذي يشغلون مناصب في الاتحادات إضافة إلى مناصب أخرى تتعارض مع اللائحة أو أولئك الذين يتمتعون بالحصانة، قدم البرلماني الخضر العزاني استقالته من رئاسة اللجنة المؤقتة لاتحاد السلة، مع العلم أنه واحد من المخالفين للائحة، حيث إن حصانته البرلمانية تمنعه من التواجد في الاتحادات الرياضية بموجب نصوص اللائحة.

العزاني، الذي قدم استقالته إلى وزير الشباب والرياضة (الواقع أيضاً في المخالفة نفسها) والذي رفضها واعداً بالنظر في أسبابها، كان قد برر الاستقالة بعدم صرف المخصصات المالية للربع الأخير من العام الحالي للنشاطات الداخلية ومخصصات النشاطات الخارجية ومنها كذلك مستحقات مالية تعود لبطولة غرب آسيا التي استضافتها بلادنا. كنا نمني النفس بأن تأتي استقالة العزاني اعترافاً بمخالفته للائحة وانتصاراً لها.

خليجي 20.. علكة في أفواه المسؤولين

الجفري يحرك مياهاً راكدة في بركة الاستضافة.. إعداد منتخبنا حالة إعسار دائمة

■ المحرر الرياضي

بطولة خليجي 20 ما زالت في مربع الأقوال ولم تنتقل إلى أرض الأفعال لتحقيق ما يبعث الطمأنينة في قلوب الجماهير المتعطشة لاستضافة عدن للموندیال الخليجي. الوقت يمضي سريعاً، بينما نحن، والذين من طبائعنا عدم احترامه، ما زلنا على حالنا ولم نتقدم قيد أنملة صوب إثبات حسن النية تجاه استضافة عدن للحدث.

فاللجنة العليا للبطولة لم تغادر مكاتبها، وما زالت قراراتها حبيسة الأدراج.

في الآونة الأخيرة ارتفعت وتيرة "الأقوال" لدى محافظ عدن، الدكتور عدنان الجفري، والذي -على ما يبدو- قد فهم ما معنى استضافة حدث رياضي بهذا الحجم الخليجي، فذهب إلى تأكيد أنه قد تم رصد مبالغ مالية ضمن موازنة المحافظة لعام 2009، لتجهيز البنى التحتية في مجال الطرقات والمياه والكهرباء وغيرها من المجالات، للتهيئة لبطولة خليجي 20 لكرة القدم التي تستضيفها المحافظة خلال شهر يناير 2011.

كما أن الجفري كان قد أطلع عددا من المسؤولين في الأجهزة الحكومية والغرفة التجارية وأصحاب رؤوس الأموال في عدن على التحضيرات الجارية للاستضافة، ودعاهم إلى ضرورة التواصل المستمر مع قيادة المحافظة لما من شأنه الإسهام في إنجاح الحدث الذي رصدت له موازنة قدرها 20 مليارا لتأهيل البنى التحتية.

الجفري ظهر وكأنه المسؤول الأول عن الاستضافة، الأمر الذي يكشف حقيقة عدم اقتناع البعض باستضافة عدن للبطولة، مفضلين الاسترخاء والتقاعس عن مهامهم، وإلا لكان هؤلاء في واجهة المشهد الرياضي والإعلامي، متجاهلين أحقية عدن في الاستضافة لاعتبارات رياضية بحتة.

الجفري كأنه أراد أن يحرك مياهاً راكدة في بركة اللجنة العليا لخليجي 20، وتوجيه رسالة لهم للبدء في العمل، حيث قال ذات مرة: "يجب أن نعمل كفريق واحد، مسؤولين ورجال أعمال ومستثمرين، أمامنا ثلاث سنوات ستكون حافلة بتحقيق المشاريع والطموحات المرجوة".

دعوة مهمة، وعلى الجميع ألاَّ يقابلها بأذن من طين وأخرى من عجين، فالوقت يمضي وقرار الاستضافة لم يصدر من أبناء عدن وإنما جاء من أعلى سلطة في البلد.

هل غياب اللجنة العليا عن تنفيذ مهامها وواجباتها يهدف إلى رمي المسؤولية على عدن وحدها بهدف إيجاد شماعة لإخفاقاتهم وفشلهم؟ هذا ما ستكشفه الأيام القادمة.

إن الاستعداد لاستضافة خليجي 20 لا يعني العمل على إيجاد بنية تحتية ومنشآت، وحلحلة مشكلة الإيواء، بل لا بد من إيجاد منتخب قادر على تحقيق الطموح والاستفادة من عاملي الأرض والجمهور. ذلك لن يتم في ظل الأوضاع التي يعيشها اتحاد الكرة والذي عجز لفترة منذ رحيل الكوتش المصري محسن صالح عن التعاقد مع مدرب آخر أو إيكال المهمة لمدرب وطني من ذوي الكفاءات التدريبية المتوفرة في بلادنا.

منتخبنا الوطني الأول لكرة القدم صاحب المركز 136 في التصنيف الشهري الصادر عن الاتحاد الدولي لكرة القدم، ومر بظروف عصيبة في ظل غياب المدرب (عاد إليه الأمل مؤخرا في اللحاق بركب المنتخبات المشاركة معه في الاستحقاقات القادمة بعد التعاقد لمدة ثلاث سنوات مع المدرب البرتغالي جوزيه دي موريس مدرب فريق انتر ميلان الايطالي الذي من المقرر أن يستهل مهمته عقب إجازة عيد الفطر المبارك، قبيل المشاركة مطلع العام القادم بمنافسات خليجي 19 في سلطنة عمان وتصفيات المجموعة الأولى المؤهلة لنهائيات أمم آسيا بقطر 2011).

التعاقد مع موريس جاء في اللحظات الحرجة فالفترة الفاصلة بيننا وخليجي 19 في عمان لا تتجاوز شهوراً ثلاثة.

انظروا كيف نتعامل مع الوقت! ثلاثة أشهر هي الفترة الزمنية الفاصلة بيننا وخليجي 19 في عمان! فما الذي سيفعله المدرب خلال هذه الفترة؟!

السؤال: هل ستتم طريقة التعامل نفسها مع خليجي 20 فيما يخص الجهاز الفني وبرنامج إعداد المنتخب؟

الفارق بيننا وبين الأشقاء الخليجيين شاسع، ونحتاج إلى سنوات ضوئية على ما يبدو للوصول إلى ما حققوه. خذوا عمان، مستضيفة خليجي 19، مثالاً، والتي أنهت أمور الاستضافة وترتيباتها مبكراً وقامت بإعداد المنتخب من خلال برنامج تدريبي طويل تحت قيادة المدرب الفرنسي كلود لوروا والذي تولى قيادة المنتخب في شهر أغسطس الماضي، وخلال هذه الفترة لعب المنتخب العماني مباريات ودية استعدادا للحدث مع منتخبات المغرب وأوزباكستان، وهناك مباريات قادمة مع زيمبابوي ومنتخبات أفريقية أخرى.

نحن لا توجد لدينا رؤية واضحة حتى الآن، ولعلنا نلعب مباريات ودية مع بطل اريتريا.

لذا تبقى حكاية استضافة عدن لخليجي 20 مجرد علكة في أفواه المسؤولين على المهمة، والتي هي مسؤولية الجميع، ولا وجود لما يبشر باستضافة عدن للحدث الخليجي.

ركلة حرة

يسددها هذا الأسبوع:
ناصر الحربي

"ريال" الحديدة.. صناعة "المال"

حديثي هذا سأخصصه حول سياسة صناعة الفريق البطل، التي ارتبطت بفريق الهلال، صاحب ثنائية الموسم الكروية الفريدة من نوعها في اليمن.

سياسة صناعة الفريق بدأها الهلال عبر أحد رجال المال والأعمال الكبار في اليمن، داعمه ورجله الأول، الشيخ احمد العيسي، منذ سنوات من خلال استقطابه لأبرز لاعبي الفرق، فأضحى ذلك عادة اشتهر بها الهلال. وأتذكر أنني أطلقت عليه لقب قبل أربعة مواسم "ريال الحديدة" نسبة إلى النجوم الذين يستجلبهم من أندية أخرى حتى يكاد الفريق كله من هؤلاء النجوم الذين يهاجرون باتجاه الساحل الغربي لليمن حيث معقل الهلال بحثاً عن تحسين أحوالهم المعيشية والفوز برواتب ومكافآت أفضل والتمتع بالمال الذي قطعاً لا يتوفر لهم في أنديتهم الأخرى.

هذا ما اشتهر به الهلال، الذي ارتبط بالعيسي، الذي هو نفسه رئيس اتحاد الكرة منذ آخر انتخابات جلبته إلى موقع الرجل الأول في سفارة الفيفا باليمن. وكم تحمل العيسي الكثير من الاتهامات حول إغرائه للاعبين بالمال من أجل نقلهم للعب في صفوف فريقه الهلال، الذي ما زال يرتبط به بقوة كراع وكداعم وكقائد، حتى وهو يتحمل قيادة اتحاد الكرة اليمني.

لعل من يتابع ما أكتبه هنا سيتذكر ما قلته عن قميص الهلال الذي لم يستطع العيسي خلعه حتى وهو قد أصبح قائد الكرة اليمنية وليس الهلال فقط، وتأكد ذلك بعد تأثيره على المدرب الوطني المحنك سامي نعاش وجعله يقود الهلال بالرغم من انشغاله بمسؤولية إعداد منتخب الناشئين لنهائيات كأس آسيا، ليترك النعاش منتخب الوطن من أجل خاطر عيون هلال العيسي، لينجح بعدها النعاش في كبح جماح نجوم الهلال وقيادتهم لإحراز أول بطولة دوري في تاريخهم، بعد حضور روح الانتصار الهلالية التي حضرت بحضور النعاش، فالرجل قدم والهلال يعاني من الهزائم في بداية جولات الدوري، بيد أنه استطاع بقوة شخصيته كبح جماح النجوم الهلالية الذين كانوا يلعبون كعادتهم لأنفسهم كأفراد أو لمجرد تأدية واجب، ليتحول الوضع معهم وليصبحوا في ظل الالتزام والطموح يلعبون للفريق ككيان ولينتقلوا مع النعاش من حال الفردية إلى حال روح الجماعة التي تنشد الفوز والأنتصارت.

بروح الفوز ذاتها التي ترسخت أخيراً في نفوسهم قادهم المدرب المخضرم عمر باشامي للفوز بالكأس لتكون الثنائية التي أثبت نجوم الهلال من خلالها أنهم فعلاً كغيرهم يستطيعون تحقيق أفضل النتائج في ظل ظروف أفضل يعيشونها. كل هذا يؤكد ارتباط حضور البطولات بسياسة صناعة الفرق البطلة التي سنواصل الحديث عنها من خلال ارتباطها بنادي تشلسي الانجليزي ونادي الصقر اليمني.

إيماءة:

لو ذاقت الدنيا ودرب الوصل مال
صبرك على بلواك مهما الصبر طال

● الدوحة

الشعار بين التضليل والمصداقية (2-2)

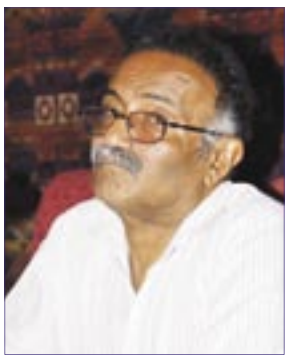

إعداد الأستاذ/ عبدالباري طاهر

معروف أن الانتخابات الرئاسية للعام 97م كانت بيعة أكثر منها منافسة ديمقراطية بأي معنى. فمنافس الرئيس اختاره الرئيس بنفسه، ومن حزبه، و"يتنافس معه" (بين مزدوجين) على الشعارات والأهداف والسياسات نفسها والبرنامج والنهج نفسه. وهي أغرب انتخابات في البلدان المتخلفة المليئة بالغرائب.

لا بد من الإشارة إلى عدة حقائق:

أولاً: حداثة التجربة البرلمانية، والاحتكام إلى الصناديق، والإقرار شكليًا بالاحتكام إلى صناديق الانتخابات. فالحكم في اليمن لا يقبل بالتداول السلمي أو بالانتخابات الحرة والديمقراطية لنقابة المحامين أو الصحفيين أو الأدباء أو هيئة التدريس في الجامعة أو مدراء الكليات وأساتذة الجامعة، ولا يقبل بها في اتحاد العمال أو النساء أو المحافظة أو مدير المديرية في الناحية أو القضاء. وعندما يقبل بالتنافس على الرئاسة فلأنه يضمن، وبنسبة 100%، النتيجة المعروفة سلفاً، وبالنسبة التي يحددها. فاحتكار الجيش والأمن والوظيفة العامة والمال العام وأجهزة الدعاية والإعلام الحكومية: أربع صحف يومية، إضافة إلى التلفزيون، وأكثر من عشر إذاعات، ومحاصرة الصحف المقروءة: الحزبية والأهلية، في بلد تتجاوز فيه الأمية60% في صفوف الرجال و70% بين النساء؛ كل هذه العوائق تحد من فاعلية البرامج السياسية، وتضعف مصداقيتها، ويكون التنافس بين الأشخاص أهم بكثير من البرامج، وبغض النظر عن الوعود، صادقة كانت أم كاذبة. انتخابات 93م هي الانتخابات النيابية التنافسية الحقيقية، وهي أفضل من الانتخابات التي تلتها، وإن كنا لا نستهين بتراكم الخبرة والتجارب وتطور الوعي والخطاب أيضاً.

لا شك أن الانتخابات الرئاسية للعام 2006م كانت هي الانتخابات الرئاسية التنافسية الأولى. وبرغم ما شابها، إلا أنها تظل بحق خطوة مهمة على طريق التنافس الديمقراطي. ويمكن تناول هذه التجربة، بإيجابياتها وسلبياتها وما رافقها. ففي استغلال للدين مع بدء الحملة الانتخابية لمرشح المؤتمر الشعبي العام، الرئيس على عبدالله صالح، برز ما يشبه التحالف بين الجناح القبلي بزعامة الشيخ عبدالله بن حسين الاحمر شيخ قبيلة حاشد، رئيس مجلس النواب، رئيس التجمع اليمني للاصلاح. فقد أعلن الشيخ ترشيحه لـ"صالح"، في حين كان حزبه يقود المنافسة مع أحزاب اللقاء المشترك المصطفين وراء مرشحهم فيصل بن شملان. وتلكم من غرائب الانتخابات اليمنية، بل والحياة السياسية الغرائبية. ووقف إلى جانب ترشيح "صالح" الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس مجلس شورى الإصلاح (اللجنة المركزية، أو مكتب الإرشاد حسب التسمية الإسلامية)، وهي غرائبية لا تحدث إلا في اليمن، وتعكس قدراً كبيراً من الزيف والخداع، فقد وقف التيار القبلي (المناطقي) بجانب "صالح"، كما وقف التيار السلفي في الإصلاح وخارجه. بل إن أحد دعاة التيار السلفي (أبو الحسن المأربي) أفتى بتحريم منافسة "صالح" وأوجب طاعته بانتخابه باعتباره ولي الأمر.

فقد وظفت القبيلة والدين لصالح الحاكم، وشنت حملة تخوين وتكفير ضد الإصلاح والمؤتمر، وساد في وسائل الإعلام الرسمي والحزبي التابع للمؤتمر: هل أسلم الاشتراكي أم كفر الإصلاح؟

كما وُصف المشترك بالعداء للوحدة والثورة والديمقراطية، ووسمهم الخطاب الرسمي بأنهم متآمرون على الشعب والوطن، وجرى حشد المساجد، وشوهد "صالح" وهو يلقي المحاضرات في دورات تأهيل خطباء المساجد التي تعدها دائرة التوجيه والإرشاد في الحزب الحاكم، حيث يجري تلقينهم ما يتوجب عليهم قوله في خطب الجمعة. وزيادة على ذلك منح النظام عناصر بعض التيارات الدينية الموالية له تراخيص خطابة في المساجد لتحريض الناس على انتخاب الرئيس بحجة أنه ولي الأمر الذي لا يجوز الخروج عليه ("الشورى نت، 11/ 8).

وفي سياق الحملة الانتخابية حضر الرئيس حفل تخرج عدد من الدفعات الطلابية في جامعة الإيمان، ونفى عن الجامعة تهم الإرهاب التي طالما وجهتها وسائل إعلام المؤتمر ضد الجامعة ورئيسها: عبدالمجيد الزنداني (راجع: الانتخابات الرئاسية في الجمهورية اليمنية.. السلطة على محك التداول: رصد توثيق تحليل، ص 26".

بدأ الرئيس "صالح" أول مهرجاناته الانتخابية من أقصى الشمال من صعدة. وكانت صعدة قد شهدت حركة تمرد ومواجهات عسكرية عنيفة مع النظام قادها ما سمي بـ"الشباب المؤمن" بزعامة حسين الحوثي وأبيه بدر الدين من بعده وأنصارهما، خلال العامين 2004، و2005. خاطب الرئيس أبناء الحوثي وجماعته طالبًا منهم العودة إلى منازلهم آمنين، ودعاهم إلى تكوين حزب سياسي والعمل من خلاله. وفي الوقت الذي ذهب ليتصالح مع الحوثيين ويخطب ودهم، وجّه هجوماً قاسيًا لمرشح المعارضة فيصل بن شملان، ووصمه بـ"المستأجَر". و قد حمل خطاب الرئيس أبعاداً خطيرة (مرجع سبقت الإشارة إليه، ص 27).

ثالثاً: المناطقية

ينبغي أن ندرك أن المجتمع اليمني مجتمع قبلي، والبيئة القبلية تعج بالطائفية والمناطقية وأبناء الخمس (الفئات المهمشة). والساسة أكثر إنكاراً لهذه البنى التقليدية والمتخلفة، بينما هم بناتها وضحاياها أيضاً، وإن كان الحكام والنافذون هم المستفيدين منها؛ فإن الساسة والمعارضين قد يمارسونها حتى ولو بدون وعي، إذ أنها تظل ثاوية في اللاوعي وفي خلايا التفكير والدماغ، وإنكارها ربما لا يساعد على مواجهتها.

يبدأ الرئيس "صالح" حملته الانتخابية من صعدة، ويتصالح مع الحوثيين، ويشن هجوماً تخوينياً وتكفيرياً ضد الجنوب، ولا يخفي مغزى ودلالة ذلك. وإذا كان التمييز والتفرقة والممارسات القبلية والطائفية والتمييزية ظلت حاضرة، وبالأخص ضد المرأة والفئات المهنية ومناطق معينة، فإن هذه الأمراض في الجنوب لم تختف ولكنها ارتدت لبوساً سياسية وطنية وقومية ويسارية متطرفة لجل الصراعات المتخلفة: العشائرية والمناطقية والجهوية. وكانت معالجات الجبهة لهذه الأوبئة غير مجدية، لأنها فوقية واتسمت بالعنف وبالأهواء المتخلفة ذاتها. ولكن هذه الإجراءات قد أعطت مؤشرا إلى إمكان بناء دولة حقيقية، عكس ما حدث ويحدث في الشمال من اعتماد على البنى المتخلفة، وتطويع الدولة لتقويتها وتشييدها، فهناك مناطق معزولة عن جسد الدولة ومحرومة من الخدمات الأساسية: التطبيب، التعليم، التمدين... وتتعامل الدولة مع شيوخ القبائل في الإبقاء على عزلة هذه المناطق كحارس أمين للفتن والثارات والحروب، وإخضاع الحياة السياسية والمدينة لسلطان الغلبة ومنطق القوة (القبلي) كصعدة والجوف ومأرب وحجة والمحويت.

وهناك مناطق مهمشة ومحرومة من المشاركة، ويعامل أهلها كرقيق: تهامة.

العرق واستغلال الفئات المهمشة ونزعة التمييز العرقي تسود، أو بالأحرى تبرز، في المجتمع اليمني فيما يتعلق بمن يسمون "أبناء الخمس". ويشمل التمييز والنظرة الدونية والاستعلاء لفئات: "الدواثين" و"المزاينة" و"الأخدام"، وأصحاب بعض الحرف في المناطق القبلية والريفية وفي الذهنية الشعبية بشكل عام، كالحلاقين والحاكة والإسكافيين والجزارين والحجامين... الخ.

اللافت أن الخطاب الإعلامي والسياسي وبرامج الأحزاب وبرامج الانتخابات تتعالى في خطابها على هذه الفئات، ولا تنظر إليها كمشكلة. ويشترك في هذا التجاهل جميع الأحزاب بدون استثناء. فهامشية هذه الفئات وزرايتها في الوعي الجمعي لا تطرح قضية المعالجة كقضية أساسية أو حتى موجودة، وتكتفي برامج الأحزاب وخطاباتها بالمعالجات العامة: العدالة، المساواة، تحسين مستوى الدخل، الاهتمام بالحياة المعيشية للفقراء، سكن ذوي المحدود... ولا توجد مواد خاصة بالفئات المهمشة، وأصحاب المهن المحتقرة. والعقل السياسي اليمني -وإن أنكر- عقل تمييزي، فأبناء تهامة "مولودون"، وأبناء تعز "لغالغة" و"براغلة"، والشماليون في عدن "دحابشة"، وأبناء الجنوب "انفصاليين" و"عملاء"... وتتجلى هذه الأمراض في الوعي الشعبي المتدني، وفي الممارسات السياسية للدولة وأجهزتها المختلفة، وفي علاقة الأحزاب بهذه الفئات. وكانت هناك محاولات في بداية الثورة في الشمال، وفي إجراءات أجرأ وأعمق في الجنوب. ولكن الانتكاسات المتتالية لقوى الثورة والتحديث قد أعاقت هذه المحاولات.

ويقيناً فإن المرأة المنتقصة والمناطق المنتقصة أو المهمشة والفئات المهمشة أيضاً تبقى عرضة للابتزاز، خصوصاً للطرق الأقوى والأكثر امتلاكاً للمال والنفوذ.

ويتجلى استغلال المرأة من قبل الأحزاب التي تقبل بها كناخبة ولا تقبل بها كمرشحة. فالمؤتمر الشعبي العام (الحاكم) يقر نظريًا بمشاركة المرأة، بل إن الرئيس "صالح" يدعو في خطاباته المتكررة وتصريحاته الباذخة إلى إعطاء المرأة "كوتا" بـ15%؛ ولكن وهو الحاكم لا يتعاطى مع ما يقول بجدية ومسؤولية، فهو لا يشركها كما يقترح أو يدعو في الشورى المعين، كما لا يعطيها الحصة في الدوائر المختلفة المحتكرة له، والمحصورة عليه كحزب أو كإدارة. أما الإصلاح فإن التيار السلفي القوي والمؤثر داخله لا يقر بمشاركتها ولا بمساواتها، وهو قد يقبل بتجنيدها في معركة التصويت له، ولكنه لا يقبلها كمرشحة، والمعركة داخله حول مدى مساواتها ومدى مشاركتها غير محسومة، وغالباً ما ينزل التجمع اليمني للإصلاح إلى رأي جناحيه القبلي والسلفي، خصوصاً في قضية المرأة.

أما الأحزاب الأخرى، فالاشتراكي كحزب علماني قد ضعف كثيراً، وتراجع بمقدار ضعفه عن أفكاره الثورية والحداثية، ولم يعد يطرح أو يتبنى قضايا المرأة والمهمشين، وغالباً ما ينحاز إلى التيار المحافظ والتقليدي. ولا يختلف الموقف في الوحدوي الناصري أو البعث، كحزبين علمانيين، عن الحزب الاشتراكي، وربما كان الضعف أدعى إلى عدم الرهان على المرأة أو المهمشين في مجتمع تقليدي متخلف رجولي ودستوره و تشريعاته وممارساته الواقعية لا تضمن المساواة، ومن باب أولى لا تتيح ممارستها.

■ المراجع

(1) البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة، د. رشاد العليمي ود. أحمد البشاري، 1993.
(2) البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية – انتخابات عام 1997: دراسة مقارنة، د. رشاد العليمي ود. أحمد البشاري، 1998.
(3) السلطة على محك التداول – الانتخابات الرئاسية في الجمهورية اليمنية 2006: رصد توثيق تحليل. المحررون: خالد العلواني، عادل أمين، رياض السامعي، عبدالله مصلح، عبدالملك شمسان.

● ورقة مقدمة إلى ندوة "الشعارات الانتخابية وتأثيرها على توجهات الناخب/ المرحلة الأولى: الأساليب والمضمون"، المؤسسة اليمنية للدراسات الاجتماعية، صنعاء، 24 – 25 أغسطس 2008م

البدون

يحيى سعيد السادة
abowahib@yahoo.com

في عام 1991، وعلى وجه التحديد بعد تحرير دولة الكويت، سمعنا عن أناس علقوا بين الحدود الكويتية والحدود العراقية، أطلق عليهم حينها "البدون"، أي لا هوية لهم؛ كونهم لا يحملون الجنسية الكويتية، رغم السنين التي قضوها في هذا البلد، والتي تمتد لعقود من الزمن، خلافاً لما يحتاجه المهاجر في الولايات المتحدة الأمريكية كي يحصل على الجنسية، والتي لا تتعدى الخمس سنوات. كما وأن هؤلاء "البدون" لم يكونوا يحملون في الأساس جنسية موطنهم الأصلي والأزلي، الذي هاجروا منه قسراً بفعل آلة القتل والتنكيل الصهيونية التي أجبرتهم على النزوح والتشرد في أصقاع الأرض إثر مجازر 48م من القرن الماضي.

هذه التسمية، ورغم فارق المعاناة والاختلاف الجذري في طبيعة المشكلة القائمة في هذا البلد، تنطبق على أكثر من شريحة اجتماعية، إذا ما أخذنا في الاعتبار أن القاسم المشترك في كلتا الحالتين هو الضياع، إذ يعاني العديد من الناس عدم الاستقرار النفسي والمعيشي وعدم الشعور بالمواطنة المتساوية، بل والشعور بالافتقار للهدف من العيش، في ظل ضبابية الرؤية وانسداد الأفق أمام أي طموح أو تطلع للمستقبل. فكثير من خريجي الثانوية العامة الذين لم يحالفهم الحظ في الحصول على نسب تشفع لهم للالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي، وجدوا أنفسهم نزلاء الشوارع والأزقة والفراغ القاتل، بعد أن سُدَّت في وجوههم كل الطرق، بما فيها الطرق الملتوية المؤدية إلى الأبواب الخلفية لتلك الجامعات، والتي يطلق عليها "التعليم الموازي"؛ كون الظروف المادية لهؤلاء الكادحين صعبة جداً، لدرجة يصعب معها اقترابهم من هذه الأبواب، ليظلوا عالقين بين التعليم المجاني والتعليم المادي في مساحات هي الأقرب للضياع والفراغ والتشرد، بعد اثني عشر عاماً من إعدادهم وتحصينهم بأكثر من جرعة وأكثر من مصل في محاولة تجنيبهم مخاطر الإحباط ومهالك الجهل الذي إن وقعوا في حبائله جروا على الوطن أهوالاً ومحناً هو في غنى عنها، لاسيما في وضعه الراهن الذي لا يحسد عليه.

فمع سبق الإصرار والترصد لارتكاب خطأ قاتل كهذا، حين أقدمت الدولة على إغلاق أبواب التعليم الجامعي المجاني في وجوه هؤلاء المعسرين الذين لا يجد البعض منهم قوت يومه، وجدوا أنفسهم فجأة خارج دائرة الحياة، نتيجة هذه السياسة التعليمية الفاشلة التي تعتمد في المحصلة على نسب الغش لأناس لا يفقهون من أبجديات التعليم غير أرقام نتائجهم، ليؤكدوا بذلك حقيقة أن من فكّر وخطّط لهذا المشروع المسمى بالتعليم الموازي، وبالذات في الجامعات الحكومية، يكون قد نجح في دق آخر مسمار في نعش التعليم وتمكن من استهداف شريحة واسعة من مخرجات التعليم الثانوي، والتي تصل نسبة أعدادها إلى أكثر من 60% من إجمالي الخريجين.

وإذا استثنينا 10% منهم الذين -ربما- لأسرهم القدرة على إلحاقهم بالتعليم الموازي في الجامعات الأهلية والحكومية؛ فإن أكثر من 50% هم في عداد التائهين، فضلاً على استهداف هذا المشروع لأحد المبادئ التي قامت على أساسها ثورة سبتمبر، والمتمثل برفع مستوى الشعب ثقافيا، والذي لا يتأتى ما لم تأخذ الدولة بأيدي أبنائها المتطلعين إلى إكمال مشوارهم التعليمي نحو تحقيق هذه الغاية.

من فكّر بمشروع التعليم الموازي الحكومي خدم القلة من الميسورين، والحق الأذى بالأغلبية، من خلال صدها عن تحقيق أحلامها المشروعة، والتي لا أقول عنها ربما، وإنما من المؤكد أنها ستبدع وتتفوق طالما ظلت ذاكرتي تحتفظ للأستاذ والدكتور محمد عبدالعزيز، أستاذ الاقتصاد بجامعة الإسكندرية، حين فاجأ الجميع في أول محاضرة له، وهو النابغة في علم الاقتصاد، بأنه لم يكن من المتفوقين في نتيجة الثانوية العامة؛ فالنسبة التي يحصل عليها طالب الثانوية ليست معياراً أو مقياساً للذكاء أو النبوغ؛ إذ تتحدد هذه الصفات في مقاعد الجامعات التي يجري من خلالها فرز الغث من السمين، حين يجد الطالب نفسه في موقع تحدٍ حقيقي وفي مواجهة حقيقية لإثبات ذاته.

في ظل هذه الحقيقة المسلم بها، فإن المؤمل من الدولة أن تستشعر مسؤولياتها تجاه أبنائها، انطلاقا من هذه الحقيقة، على اعتبار أن استمرارها في هذا الطريق الذي تسير فيه حالياً، بتحويلها آلاف الطلاب وعند منتصف مشوار حياتهم إلى مجاميع عاطلة ومحبطة، يشكل خطراً في الأخير على المجتمع، بل وخطراً على الدولة ذاتها. فعند هذه المرحلة الخطرة من العمر، وتزامنها مع الفقر والإحباط وانعدام فرص العمل، والتي لا يجد عندها هؤلاء (البدون) غير طريق مسدود وأفق معتم لا مستقبل لهم فيه؛ تجد القوى المتطرفة والمتحفزة في الساحة الفرصة سانحة للانقضاض على هؤلاء باعتبارهم صيداً سهلاً وثميناً، بحيث تشرع في جرهم إلى طرق وعرة تفضي إلا مآس وأهوال، بعد أن تكون هذه القوى قد رسخت في عقولهم وجذرت في ضمائرهم وقناعاتهم شرعية أي سلوك يقدمون عليه، طالما ضمنت لاستمرار تطرفها ونفث سمومها في جسم الوطن استمرارية إمدادها بآلاف المحبطين من خلال المخرجات التي تنساب بهدوء وانتظام من فقاسة "البدون" السنوية.

في مقابل هذا الخطر الداهم والماحق لكل عوامل الاستقرار، سواء من خلال التحاق البعض من هؤلاء بقوى التطرف والمغالاة، أم من خلال إلحاق الآلاف من الشباب قسراً إلى غيرهم من مئات الآلاف العاطلين، فإن المتوقع من الدولة، إذا ما استشعرت مثل هذه الأخطار، أن تشرع في تعديل سياساتها التعليمية، وأن تبادر إلى فتح أبواب جامعاتها لكل الراغبين في مواصلة تعليمهم الجامعي مجاناً، استباقا منها لإفشال مثل هذه المخططات التي تستهدف هذا البلد والتي تركز في الأساس على نواته المتعلمة والمثقفة، فضلاً على ضرورة تجسيد الدولة لخطابات الأخ الرئيس في الواقع العملي، والتي لا يخلو منها خطاب موجه للشباب من التذكير بعدد الجامعات التي تحققت في عهده والتي تصل بمجملها إلى ثلاث عشرة جامعة، بما في ذلك الجامعات الخمس المنتظر افتتاحها، والتي لا شك أنها بالفعل مشاريع هامة وحيوية، ولكن إذا ما وظفت توظيفاً صحيحاً وفاعلاً بحيث تحتضن أبناء الفقراء والمعدمين، الذين ما تفجرت الثورة إلا من أجل تعليمهم وتطبيبهم وإشباعهم والأخذ بأيديهم إلى مواقع سياسية وعسكرية ووظيفية واجتماعية متقدمة، بعد أن كانت هذه المواقع حكراً على الأئمة وحاشيتهم ومن يدور في فلكهم.

دون تحقيق هذا الهدف النبيل المتعلق باستمرار مواصلة تعليم أبناء الفقراء، فإن الجامعات ستتحول إلى مصالح إيرادية تهتم بالجبايات، بينما عدد هذه الجامعات -أيا كان- هو مجرد غثاء سيل لا أكثر.

أن تُدفن حياً!

إلهـام مانـع
elham.thomas@hispeed.ch

أردت أن أعـود بكـم حيث قطعت حديثي فـي مقال "لحظة". بيد أني فضلت التريث حتى انتهاء شهر رمضان الكريم.

قلت لنفسي: سيظن البعض أنك تتعمدين الاستفزاز عندما تتحدثين عن "النص" ومدى "قدسيته"، وأنا لا أريد أن أستفز ولا أن أثير.

كل ما أريده قليل من التفكير.

قررت –لذلك– التأني، وعدت من جديد إلى الصمت؛ صمت العمل.

وفرحت بالصمت أيضا، ربما لأني أتنفس بالعمل.

ثم قرأت خبراً أخرجني من عزلتي عنوة.

لعل الخبر مرَّ عليكِ عزيزتي! لعله مر عليك أيها العزيز!

فكيف فكرتما؟

الخبر جاء من قطاع غزة، تاريخه 31 أغسطس الماضي، ومضمونه كما يلي: لقيت فلسطينية حتفها خنقاً تحت الرمال بعدما دفنها أباها حية. وقال مصدر في الشرطة الفلسطينية إن أباً في العقد السابع من عمره سلم نفسه للشرطة وأبلغ أنه قتل ابنته، وهي مطلقة في الرابعة والعشرين من عمرها، بدفنها وهي حية، على خلفية "شرف العائلة".

دفنها في حفرة وهي مقيدة اليدين والرجلين ومغلقة الفم بشريط لاصق، ثم هوى بالتراب عليها، ودفنها؛ دفنها كي يتخلص من "عارها". عادات جاهلية، تقولون؟

صحيح، رغم أني على قناعة أن ثلاثة أرباع ما يقال عن تاريخ الجاهلية في حاجة إلى إعادة تفكيك وتمحيص وبحث، كي نتأكد فعلاً إن كان ذلك التاريخ "جاهلياً" حقاً. لكن لنتجاوز هذا الاعتراض ونعود إلى السؤال:

أهي جاهلية لأنه دفنها حية؟

فقط؟

دعوني –إذن– أتسلل إلى نفوس بعضكم، تلك التي همست لنفسها قائلة: "تراها لعبت بذيلها. أليست مطلقة!؟ ولعلها عاشرت رجلاً وأبوها كشفها! والأحرى أنها لقيت ما تستحقه!".

بعضكم سيقول هذا. لكنه سيهمس لنفسه في الوقت ذاته وبسرعة: "أما أن يدفنها، فهذا جنون فعلاً. ربما لو ضربها علقة ساخنة وكسر عظامها لكان الأمر مقبولاً".

امرأة، شابة، في الرابعة والعشرين من عمرها، تزوجت، ويعلم الله كيف تزوجت، ثم تطلقت، ويعلم الله وحده لمَ تطلقت. ولأنها تطلقت أصبحت "شبهة"، أصبحت "عبئاً"، في الواقع أصبحت "مصيبة". مصيبة.

لأنها فقدت عذريتها بالزواج، أصبحت قادرة بعد الطلاق أن تعاشر من تريد دون خوف من فقدان "شرفها". لا حاجة لها لتقديم "إثبات الشرف"، متمثلاً في قطرات دم تنفر أو لا تنفر يوم دخول رجلها بها.

ولعل المسكينة لم تعاشر سوى مخيلتها، ورغم ذلك اتهموها، وصدق أبوها، فدفنها حية!

لكني أسألكما: وماذا لو كانت قد عاشرت رجلاً فعلاً؟

ماذا لو فعلت ذلك فعلاً؟

هل نلعنها؟ هل نضربها؟ ثم هل نقتلها؟

بأي حق نهينها؟! بأي حق نضربها؟! وبأي حق نقتلها؟!

بأي حق؟!

وأرى نظراتكما الحائرة، تلك التي تسألني: "ماذا تريدين"؟

أقولها لكما مباشرة وبلا مواربة:

جسدها ملكها. تفعل به ما تشاء.

أقول هذا وأنا أدري معنى ما أقوله.

وأقوله رغم اقتناعي، وإصراري على ضرورة أن تحترم المرأة جسدها، ألا تحوله إلى مطية لكل رجل، ثم لا تمارس الحب إلا مع من تحبه. والأحرى أن تأخذ حذرها كثيرا من رجالنا "المثقفين" المؤمنين بـ"حرية المرأة" عندما يتعلق الأمر بممارسة الجنس معهم، ثم لا يرون من حريتها سوى جسدها.

"خذي حذرك منهم كثيراً، ثم تمهلي، وتعلّمي كيف تختارين رجلك".

تماما كما أني أظل محافظة جدا فيما يتعلق باحترامي لمؤسسة الزواج، وعلاقة المودة والرحمة التي تجمع بين الزوج وزوجته، وأظل بجعة في عالم الطيور، لا تعاشر سوى رفيق حياتها.

رغم اقتناعي بذلك كله، أعود وأقول: جسدها ملكها، ليس "عبوة شرف"، نحفظها في "ثلاجة" ثم نزيل الثلج عنها ليلة الزفاف، وننام مطمئنين أننا سترنا "العار"، وتخلصنا من "همها".

أي هم هذا تحملوننا أثقاله؟!

حديثي ليس رمضانياً كما لاحظتم. وربما كان الأجدر أن أكمل معكم ما بدأته في مقال "لحظة"، لأني أعرف، عندما يتعلق الأمر بالمرأة وبجسدها، يصبح الطريق محفوفاً بآلاف الألغام، دائرة محظورا التفكير فيها، محظورا الحديث فيها بصورة "مباشرة لا مواربة فيها"، نرقص حول الموضوع، ولا نقترب منه أبدا.

لكني قطعت على نفسي عهدا، هل تذكرونه؟

سأكسر جدار الصمت، وسأكتب ما أفكر به كما هو، لا أرقص حوله، لا أجمله، ولا أبحث عن صيغة دبلوماسية لطرحه.

اقبلوه، أو ارفضوه، هذا حقكم.

لكن لا تلعنوني وأنتم ترفضوه.

الرهان الخاسر

منى صفوان
monasafwan@hotmail.com

"تأثير الخطاب البصري السمعي ليس هينا". هناك اليوم مؤثرون أقوياء يوظفون هذه العبارة جيدا؛ جيدا بما يكفي ليرضي المكتشفين الجدد لها، الذين يكسبون هذه المرة برهانهم على السينما.

إنه الفيلم اليمني السينمائي الذي يحارب التطرف والجماعات الدينية. إنها الحرب الحكومية الجديدة على الخصوم ذوي التواجد المستفز، المخترقين والمتغلغلين، الذين يقول الفيلم إنه يمكن اختراقهم، لجعل رهانهم خاسرا.

طبعا لم أشاهد الفيلم، الذي شوهد في عرض خاص، بقاعة فندق فخمة لغمت بقوى الأمن والداخلية والدفاع، تخللها تواجد بعض العناصر المدنية. العناصر الأمنية مُثلت بأعلى مستوياتها، نعم، وقيل أيضا إن أحدا لم يتغيب.

العرض السينمائي/ الأمني كان مهمًا ليرى قادة المعسكرات الصورة التي ظهرت بها فرقهم أثناء المشاهد العسكرية للقطات الإنزال والاقتحام وإطلاق الرصاص. تلك المشاهد العنيفة الحرفية، كانت بدعم قوات أمنية خاصة وذات مستوى تدريب عال.

تقريبا أنا شاهدت الفيلم، فليس مهما في اليمن أن تحضر فيلما لتراه، فالاعتماد على الحضور الشفهي ليس سيئا. صديقتي التي أحتفظ بها لمثل هذه المواقف، كانت هناك، فالفيلم على مستوى فني عال (هذا ليس انطباعي، ولكن يمكن تبنيه).

الفيلم كل لقطة فيه موظفة بشكل صحيح. الفيلم لا توجد به لقطات زائدة عن الحاجة. الفيلم مؤثر. الفيلم صادق وصادم، ويجعلك في لحظات انتظار لما يمكن حدوثه. أداء نبيل حزام مقنع. أداء عبدالكريم الاشموري ملفت، وكأنه يقوم بدور شخص ما!! فريق الفيلم كان متسقا، والتوظيف للوقت حرفيا، والمخرج وظف الكاميرا بشكل أسر (كل ما سبق هو لصديقتي).

ما هو لي هو الآتي: ما أهمية هذا الفيلم؟ لماذا هذا الموضوع تحديدا؟ ولماذا لم أشاهده؟

كل من لم يكونوا في قاعة الموفنبيك ذاك المساء لم يشاهدوه. قناة إخبارية الأسبوع الماضي عرضت تقريرا عن الفيلم فيه لقطات منه، وهناك إعلان للصق الفيلم بأحد الشوارع المؤدية لذاك الفندق. كل هذا أكد ما قيل بأن هناك فعلا فيلما سينمائيا.

إذاً، وما دام الأمر حقيقة فليكن هناك مقال نقدي لهذا الفيلم، فالمقالات النقدية هي من طقوس السينما، التي لا بد من الحفاظ عليها. ولأني لم أشاهده، فسأنتقده وكأنني شاهدته.

لنبدأ أولا بجهة إنتاج الفيلم. معلومة حول جهة الإنتاج ستقول الكثير عن أهداف الفيلم وعن رسالته وعن النوايا والدوافع، التي ليس من بنودها الأولى صناعة السينما في اليمن.

الإنتاج حكومي. وبعبارة أكثر دقة "هو فيلم من إنتاج السلطة".

جميل إذا، لدينا فيلم سينمائي لا يعرض على العامة ومن إنتاج السلطة، ماذا أيضا؟

الفيلم يحارب الجماعات الدينية المتطرفة.

إذاً هل يتم هذا وفق معايير علمية دقيقة؟ لأن هذا الموضوع الحساس أثبتت الدراما العربية (المصرية خصوصا) أنه عند التطرق له دون عمق يُحدث هذا أثرا معاكسا، فعدد من الأفلام المصرية التي أنتجت بهدف محاربة الإرهاب كانت سببا لزيادة تدفق الشباب المصري على تلك الجماعات، فقد نجحت بإثارة حفيظة الشباب.

لحسن الحظ حتى الآن لم يعرض الفيلم على الشباب اليمني؛ لا ردود فعل يمكن قياسها، لكن توقع ما يمكن حدوثه لن يكون مفيدا في مقال نقدي سينمائي كهذا، يود أن يخاطب الذائقة السينمائية.

أعتقد أنني قلت "الذائقة السينمائية"! والتي أقصد بها طبعا ذائقة الجمهور اليمني، جمهور السينما اليمنية طبعا! هل أضيف أنه لا توجد سوق سينمائية يمنية، وأكون حصيفة وصادمة في الوقت ذاته لأقول إنه لا توجد سينما يمنية أصلا؟ لا أعلم! أعتقد أنني لن أستخدم هذه العبارة، فهي قاسية في مقال نقدي يود الرفع من الروح المعنوية السينمائية، ويوجه تحية إعجاب لطاقم الفيلم الذي برغم كل الظروف ما زال مركزا على فكرته المهنية.

الحقيقة الفجة التي لا يمكن مغازلتها هي أن الفيلم لم يعرض، فلا مكان لعرضه في المدن اليمنية. وللإنصاف فصحيفة "26 سبتمبر"، وهي صحيفة القوات المسلحة والدفاع والجيش (وهذه المعلومة لم توضع حشوا) اهتمت بالفيلم أكثر من غيرها، وهي التي أعلنت أن شباب الجامعة على موعد مع الفيلم بعد رمضان. الفيلم سيذهب لجزء من الجمهور، سيعرض مجانا، فهو لا يخضع لمتطلبات السوق السينمائية وشباك تذاكر، وما دام الفيلم لا يخضع لمتطلبات السوق، ولا يعول على الإيرادات، لأن الأرباح التي يطمح لها المنتجون "ليست مادية"، فإن هذا يفجر سؤالا: هل حدث في تاريخ السينما أن أنتج فيلم دون حساب للمردود؟ الإجابة ليست مهمة، ما المهم في تدقيق الحسابات؟! لفيلم ذو أهداف استراتيجية، مرتديا للميري، ويوظف عبارة "الفن يوظف بالطريقة الملائمة". لكن ما هي الأهداف الأصلية لمنتج الفيلم؟

الأهداف، من الواضح أنها ليست مسألة فلوس، الهدف الأكثر سموا (لـ"الرهان الخاسر") هو هدف وطني نبيل وشريف ("نبيل" هو أحد أبطال الفيلم، أما "شريف" فلا نعرفه. يمكن أن تضيف "وسامي" لأقول لك إن سامي هو رئيس تحرير هذه الصحيفة). المهم نبقى في هدف المنتجين، الذي يظهر من مشاهد الفيلم. إنه يعزز من القوة القتالية والمقاومة لدى المجتمع؛ مقاومة الخارجين على القانون، الذين يهددون الاستقرار والاقتصاد والأمن. هدف مكمل لدور المؤسسة الرسمية (الجناح العسكري).

أما مشاهد الفيلم، فمن الوصف تبيّن أن عين المخرج كانت دقيقة بالتقاط كل التفاصيل التي تربط الإرهاب بالظواهر الاجتماعية والاقتصادية، وتوظيفها السينمائي كان موفقا، لإيضاح أن الأمر لا يهم السلطة وحدها، بل المجتمع أيضا. لكن الفيلم، ذا الهدف المجتمعي، لم يعرض على المجتمع.

إذا لا بد من حل إشكالية عدم وصول الفيلم للجمهور. فوجود فيلم لا يعترف بسياسة شباك التذاكر، لا يجد مكانا ملائما يقابل فيه محبيه، يوفر شروط عرضه تلفزيونيا، وتسويقه فضائيا.

هذا لـ"الرهان الخاسر" مهم، حتى لا ينضم للذاكرة السمعية لجمهور السينما اليمنية، الذي يحتفظ بأسماء أفلام سمع عنها أو تقطعها بأقراص مضغوطة. الفيلم لا يحتاج أن يخسر كل ذاك الإتقان والإبداع ليبدو أن اسمه نحس عليه.

انضمامه للذاكرة السمعية يهبط من إنجاح هدفه الاستراتيجي، فهو ليس كفيلم بدر الحرسي "يوم جديد في صنعاء"، فذاك تمويله خارجي وكان للعرض الخارجي، ولا أهداف استراتيجية له، هذا كاف لعدم عرضه على الشاشة الحكومية. لكن "الرهان..." حكومي. ومن المشروع عرضه على الوسيلة الحكومية، غير أن حدوث هذا لن يعني أن لدينا فيلما سينمائيا، فالسينما لا تعرض تلفزيونيا، ليس قبل مرور عامين على الأقل!

حتى الآن يتحدث المقال عن الفيلم كحدث سينمائي في بيئة سينمائية، برغم أنه لا سينما دون جمهور يذهب إليها، لا سينما دون قاعات عرض، لا سينما دون معدات سينمائية، لا سينما دون إنتاج حر، لا سينما دون نقد، لا سينما دون حرية... لا سينما دون سينما. إن كان يوسف شاهين قد عاش لهذه اللحظة، فربما يقولها هذه المرة وبحرقة: "إيه الهبل ده؟!". هذا ما قد يصيب فيلم تضع الحكومة يدها عليه (ربما هي لا تضع فقط يدها عليه!).

أشك أن المقال قد بدأ بالتحول لنقد سياسي! أذكر مرة أخرى أن هذا مقال نقدي سينمائي، يلفت إلى أنه لا بد من أن يشاهد الناس هذه السينما، حتى لو على صفحات الجرائد، حتى لا ينتقد فيلما لم يره أحد، لجمهور لم يسمع عنه!! فكرة الجرائد هذه ستفي بالغرض. يمكن للصحفيين وصف الفيلم حال حصولهم على نسخة، هذه سابقة سينمائية. ومازال المقال معترفا بأن هذا فيلم سينمائي، وأن السلطة أنتجت سينما. فإن كانت تلك سينما، فإن هذا بجدارة هو مقال نقدي سينمائي، ومن المستوى المهني الرفيع.

تعليقاً على مقابلة الارياني في قناة "الحرة"

لم يعد بوسعه التبرؤ من السياسات المعلنة والمخفية للسلطة

محمد عبدالسلام

● الارياني

الدكتور عبدالكريم الارياني، أحد أبرز منظري النظام والمدافعين عنه والمستفيدين منه، له حصة ثابتة في مجلس الوزراء والسفارات، وهو واحد من الذين تعرضوا إلى سهام أجهزة الإعلام الرسمي والممول، لتحجيمهم وكبح جماحهم... وهو ما دفعه الى وصف تلك الحملة، عندما كان يتولى رئاسة الحكومة، بأنها "مكافأة نهاية الخدمة".

رغم كل ذلك لا يتواني د. الارياني في اتخاذ مواقف وإطلاق تصريحات، في اتجاه خصوم الرئيس ومنتقديه، بلغة هي أبعد ما تكون عن حقيقة ما يسر به أصدقاءه من نقد لاذع واستنكار لمجريات الأمور. وهو صاحب التصريح الأخطر إلى وكالة "رويترز" قبل أكثر من خمسة أشهر بأن "أمام اليمن ثلاث سنوات لإصلاح أوضاعها وإلا واجهت كارثة محققة"!!

في الفترة التي تلت خروجه من رئاسة الحكومة في العام 2001، تفرغ الارياني للنشاط في حقل المؤتمرات الخارجية والندوات الدولية، لكنه ظل قريبا من الرئيس، يبدي له المشورة حين يطلبها منه. لكنه لم يعد يجتهد في طرح رأي أو فكرة، لأنه، على حد ما يقول أصدقاء له، لم يعد يعتقد أن للرأي أو النصيحة مجال في دائرة الرئيس، الذي استبدله وأقرانه بمجموعة منتقاة من المقربين الذين لا يجرؤون على مخالفة آرائه، ولا يكترثون كثيرا بما ستؤول إليه الأوضاع في البلاد.

لعلنا نستذكر كلمة الارياني في مهرجان إب الانتخابي، عندما رفع الرئيس إلى مصاف الأنبياء والقديسين. وكان مستهجنا أن يقوم شخص بقيمته العلمية والثقافية وإرث أسرته، بلعب دور لا يليق به، بل ويحط من قدره أمام أصدقائه قبل أعدائه. ثم أنهى العام المنصرم بقبول التوقيع على وثيقة الدوحة، وهو لا يعلم أي شيء عن مجرياتها، ولا يدرك حتى اللحظة لماذا بدأت وكيف انتهت، فهو يقوم بما يمليه عليه الرئيس دون تردد ولا حتى سؤال، حماية لمواقع أبناء أسرته وأصهارهم. حتى عندما كلفه، مع عبدالعزيز عبدالغني، بإدارة حوار مع عبدالرحمن الجفري، قبل لعب الدور رغم إدراكه أن النتيجة ستكون صفرا جليا، لأنه يعرف أن الجفري لا يملك ما يساوم السلطة عليه ولا ما يضغط به عليها، والارياني مقتنع بأن الحزب الذي يرعاه الجفري لا يمتلك ما يقدمه للسلطة، وبالتالي كان حوارا لتمضية الوقت، لم ولن ينتج عنه شيء، سوى ترتيب أوضاع شخصية، وإعادة ممتلكات منهوبة.

يوم الاثنين الماضي استضاف برنامج "حديث الخليج"، على قناة "الحرة" (الذي يقدمه الكاتب السعودي سليمان الهتلان)، الارياني في حوار حول الأوضاع الداخلية اليمنية. وكان واضحا من إجاباته أن عمد إلى تسطيح القضايا، والتهجم على المعارضة في الخارج، واستخدم ألفاظا يعاقب عليها القانون. لكنه كعادته تقمص الدور الذي لا يحيد عنه في العلن، وهو ألا يُغضب الرئيس، وأن يهبّ للدفاع عنه، رغم تناقض ذلك مع فكر رجل بحجمه التاريخي والثقافي.

في المقابلة تناول الارياني عدة قضايا، مثل هيئة حماية الفضيلة، والمعارضة الجنوبية، والوضع الاقتصادي في البلاد، وحرب صعدة.

كان هجومه على هيئة حماية الفضيلة، قاسيا ومتسقا مع قناعاته الفكرية، ولم يدافع عن الرئيس مطلقا، بل فضل استخدام لغة تحرجه إن كان قد تورط (وتلك حقيقة يعلمها الارياني علم اليقين). مسألة الهيئة هي القضية الوحيدة التي لم يخش فيها الارياني غضب الرئيس، لأنه يدرك أنها مجرد محاولة هزلية لشق حزب الإصلاح وخلق شقاق داخل اللقاء المشترك، أي أنها في المحصلة عمل لا يمكن أن يكون الرئيس جادا في تركه للزنداني والذارحي، إذ أن أول الخاسرين من عمل الهيئة هي الفئة التي تستفيد من إغراق الأسواق بالمواد التي يرغب "الفاضلان" في محاربتها.

لكن الارياني خلع قفاز الملاكمة عندما بدأ بالحديث عن قضية الجنوب، والمعارضة الجنوبية في الخارج. هنا استخدم ألفاظا لا تليق به، ولا يجوز تصنيف المعارضة بها.

خلال المقابلة تعمد الارياني، عند تناوله للقضية الجنوبية، تسطيحها، وإظهار الأمر وكأنما هو صراع على مصالح ذاتية ضيقة. إن هذا التسطيح للمسألة هو الذي يغري السلطة بمواصلة سياستها في إغراء الكثيرين بما تقدمه لهم من أراض ووظائف وأموال وسيارات، مقطوعة قيمتها من مشاريع التنمية الحقيقية.

لا بد أن الدكتور الارياني يعلم أن الأمر ليس صراعا حول مصالح شخصية، وإلا لما لجأت السلطة الى القمع وملء السجون بقيادات جنوبية لم تبحث يوما لتدبير أمرها. ثم هو يقول إن الذين عادوا يبحثون عن مشاركة السلطة. وهو قول مردود عليه، لأن الذين استطاعت السلطة إغواءهم واستبعادهم من قائمة الستة عشر سيئة الصيت، صاروا وحدويين ويقفون الآن في قمة الهرم التنظيمي للحزب الحاكم. بل إن الأرياني نفسه يحاور الجفري، وهو نائب رئيس الجمهورية المجهضة في الجنوب عام 94م.

لعلي استخدم تعبير الارياني في المقابلة "يا سبحان الله!"، بن دغر وحدوي، والعطاس "انفصالي حتى العظم"، لماذا؟ الجواب، الذي يعرفه الارياني، هو أن العطاس قيمة تاريخية في اليمن، ولا يقبل أن يكون أمر عودته مرهونا بضمانة يضعها الارياني، وهو –يقينا– غير مقتنع بقدرته على الوفاء بها. كما أن هذا الطرح لا يبني موقفا سياسيا، لأن القيادات التي عادت، لم تتم معاملتها بلياقة تتناسب مع مواقعها الوطنية والرسمية. الدكتور ياسين سعيد نعمان، مثالا، وهو رئيس مجلس نواب سابق ورئيس وزراء سابق، هل تتم معاملته معنويا وماديا كأقرانه الشماليين، ومنهم الارياني نفسه؟ الجواب في جعبة الارياني، وهو لا يجرؤ على الإفصاح عنه.

أما مقارنة الارياني حنق وغضب الجنوب بحنق أهل إب، فهو يستطيع أن يقوم بحسبة بسيطة لعدد الوزراء من إب، وليقارنهم بوزراء الجنوب وتعز والحديدة! ثم أن الجنوب كان دولة تنازلت إيداتها عن كل سلطاتهم وثروات إقليمهم مقابل الوحدة، أليس من العدل والمنطق أن تعامل بصورة تمنحهم الشعور الحقيقي بالمشاركة في السلطة والثروة؟! أما الذين يدعي أنهم يمثلون الجنوب، وتقوم السلطة بمحاولات بائسة لرفع قيمتهم داخل أقاليمهم، فهو يدرك أن السلطة متشبثة بهم لأنهم طيعون ولا يهمهم سوى جمع المزيد من الأموال والأراضي، وتثبيت مواقعهم وأبنائهم.

أما زلة لسانه بوصم المعارضة في الخارج، بـ"النباح"، فلا أدري كيف يشعر الآن بعد أن استمع للمقابلة، وهل أسف لهذا اللفظ الخارج عن أصول اللياقة، ولا يستخدمه إلا قلة في السلطة!! هؤلاء (المعارضة في الخارج) هم أبناء اليمن، ولهم الحق في اختيار موطن إقامتهم كما يتراءى لهم. وليس من حق الارياني أو غيره أن يلقي عليهم المحاضرات في الوطنية والشرف والنزاهة، وكان حريا به أن يتحدث عن الفساد الذي تسبب في الفقر الذي يهدد به المملكة العربية السعودية.

عبدالكريم الارياني، العالم والسياسي والقاضي والانسان، لا بد وأنه يعلم أن الفساد هو مشكلة اليمن الأولى والأخيرة، وأن الفقر هو سمة تلازمت معه. فهل نسي أن اليمن بها مسجد تستطيع أن تضع صورته في طوابع البريد، وإلى جواره يقع مستشفى يئن مرضاه لعدم توفر الدواء والعناية الطبية؟! هل سبب ذلك هو الفقر؟ أم سببه الفساد!

بشأن صعدة، كان حديث الارياني واضحا منه عدم معرفته بما يدور، وقد حاول أن يخفي مرارته من الإهانة التي وجهت إليه بإجباره على التوقيع مع هبرة في الدوحة، وهو الإتفاق الذي وصفه مسؤول كبير في الدولة بأنه "مُذِلّ"، محملاً الارياني مسؤوليته، رغم أن الأخير ما كان ليجرؤ على التوقيع قبل حصوله على موافقة الرئيس على كل حرف فيه.

لقد كان الكل يتوقع أن يخرج الارياني بكلمة حق، أو أن يصمت؛ لكنه فضل الحديث والدفاع عن السلطة، التي لم يعد بإمكانه أن يتبرأ من أفعالها وسياساتها المعلنة والمخفية.

شعور

نشوان محمد العثماني
Nashwan_214@hotmail.com

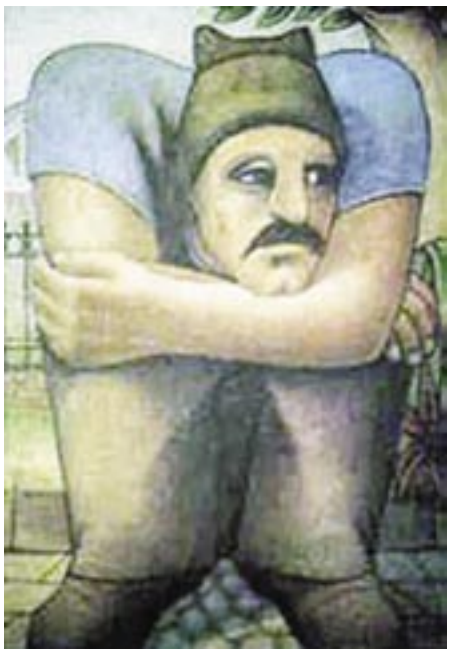

(1)
الصباح رائع. النسيم رقراق. الورود ضاحكة. الأشجار باسمة. الأغصان تترنح. الطبيعة خضرة. بهيمة الأنعام ترعى نفسها. جمال آخر يتجلى.
سرتَ باتجاه ربوة رفيعة، وسار معك اندهاشك. لم يتباطأ إعجابك؛ فربما أسعفتك القريحة، وأجدتَ تنطيق الكلام.
وصلتَ، وبان لناظرك سعادتك الغامرة. حملقتَ بعينيك حواليك الوسيع، ورأيت كل شيء تحب رؤيته. ما سيدور في خَلَدك؟

(2)
صوتها يفعم الوجود. تصورها أمامك تشدو: هل فرشت الغاب مثلي، وتلحفت الفضاء؟ ولتسمع ملائكيتها: يا جارة الوادي... وليلبيك الخيال. محبوبتك، أمنيتك.

(3)
من على تلك الربوة، والوجود منساب، يحق لك أن تكون اثنين. أمامك الجو فسيح. يدك تلوي خصرا نحيفا. عيناك تسوحان. تهبط لأسفل. خذا حريتكما، لا تباليا!

(4)
ربما يبدو مختمرا، وهو يتخيل المشاهد تعتور المحيط. تغتصب الفرامل الرتيبة في مجتمعه. أخذ يقرأ بنهم شديد. أحب "محمد شكري" و"خبزه الحافي". رأى أن ليس هناك ما يمنعه من نشر أدبه السري. شطب جميع الخطوط. بدأ يبحث عنه. ندم على سجنه.
قال، ونَفَسَه يحتسي الصباح:
– لمَ نقيد أنفسنا، إبداعنا، تفكيرنا، كل شيء؟!
أضَاف في سره:
– سأجمع المال.. سألج البورديلات، ولِمَ لا؟
على غير عادته، خلع ملابسه، تعرَّى. بدأ منتصفه يحتك بمؤخرة حمار. استلانت له. الخيال يدهك جسد وجه متورد.
رَجَعَ نَفَسَه يسبقه. رئتاه تشكوانه. ألمه الواقع والخيال.

(5)
اغتسل. أخذ يقرأ المصحف.
يؤنب ذاته: سأكف!
المشهد يتكرر.

مختارات من شعر أمير الشعراء

أصدرت مؤسسة الشرق الثقافية الأسبوع الماضي الأصدار الثاني من سلسلة «كتيب في بروشور» والذي احتوى على مختارات شعرية لأمير الشعراء أحمد شوقي.
المؤسسة يرأسها الشاعر والكاتب عمار النجار.

غلاف

«العلمانية في الفكر العربي المعاصر دراسة حالة فلسطين»

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «العلمانية في الفكر العربي المعاصر: دراسة حالة فلسطين» للدكتور جبرا الشوملي ضمن سلسلة أطروحات الدكتوراه (71).
يرصد الكاتب مؤشرات ظهور العلمانية في الفكر العربي– الإسلامي، منذ نشوء الدولة في الإسلام، ثم يسلّط الضوء على مفاهيم هذا المصطلح، والمؤثرات الفاعلة في ظهوره جلياً في عصر النهضة وما بعده، ليقرر، من ثم، أن العلمانية دخلت فلسطين من بوابة مصر وبلاد الشام.
وإذ يتتبع مظاهر العلمانية في الحركات والأحزاب السياسية الفلسطينية، يرى أن الفكر السياسي والاجتماعي الجديد لهذه الأحزاب، بتوجهاتها الايديولوجية المختلفة (الوطنية القومية، الماركسية) قد ارتبط بالإفرازات الاقتصادية والاجتماعية، كما ارتبط بتأثير الأجواء التحررية في الوطن العربي، والعالم.
ويعتقد المؤلف أن مفردات اللغة العلمانية انعكست في الوثائق التأسيسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في النظام الأساسي، والميثاق الوطني، وفي قرارات دورات المجالس الوطنية الفلسطينية، وفي البرامج السياسية للمنظمة منذ تأسيسها 1964 حتى دورة غزة 1996.
ويرى أن التحول في الفكر السياسي الفلسطيني (من برنامج الدولة الديمقراطية الواحدة على كامل التراب الفلسطيني، إلى برنامج الدولة الوطنية المستقلة على جزء من التراب الوطني الفلسطيني)، قد عبّر بوضوح عن تحول موازٍ في الصيغة العلمانية، من «علمانية سياسية جذرية (أو ثورية)» تعمل على تصفّية الدولة العبرية وبنيتها الصهيونية، إلى «علمانية سياسية واقعية (أو مَرِنة)» في الوسائل والأهداف.
وفي يقين الكاتب أن حل إشكالية فصل الدين عن الدولة في المجتمع الفلسطيني تترابط عضوياً بقدرة العلمانية الفلسطينية بفصائلها ومؤسساتها على إنجاز البرنامج الوطني للشعب الفلسطيني؛ هذا الشعب الذي يبحث عن حريته أولاً وأخيراً، وليس عن نظريات وإيديولوجيات، وهي الفكرة الأساسية التي تجعل صيرورة العلمانية تستأنف انطلاقها من القاعدة إلى القمة.

«أزمة العلوم الأوروبية والفنومينولوجيا الترنسندنتالية: مدخل إلى الفلسفة الفنو مينولوجية»

كما صدر في بيروت عن المنظمة العربية للترجمة، وبدعم من مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم كتاب: «أزمة العلوم الأوروبية والفنو مينولوجيا الترنسندنتالية: مدخل إلى الفلسفة الفنومينولوجية» للفيلسوف الألماني إدموند هوسرل (1859–1938)، ونقله إلى العربية د. إسماعيل المصدق، وراجعه د. جورج كتّورة.
وتضمن الغلاف الأخير للكتاب كلمة تعريفية جاء فيها:
«يحلّل هوسرل في هذا الكتاب أزمة المعنى والتوجهات في الثقافة الأوروبية في العصور الحديثة. إنه يرى أن النزعة «الموضوعية» التي تسيطر على هذه الثقافة تفهم العلم فهماً ضيقاً يقصي الأسئلة الحاسمة بالنسبة إلى الوجود البشري: أسئلة المعنى والغاية، الحرية والتاريخ. وهي تبرر هذا الإقصاء بأن العلم لا يمكن أن يعالج إلا ما يعطى بكيفية موضوعية ودقيقة، أي باستقلال عن كل وضعية ذاتية نسبية. ولتبديد هذا التصور، يبيّن هو سرل أن العلوم الوضعية الحديثة ترتكز، بالرغم من دقتها وموضوعيتها، على التجارب اليومية التي تعطى بكيفية ذاتية نسبية، في أفق عالم العيش. إن النزعة الموضوعية تقوم إذاً على نسيان هذا العالم بصفته الأفق الذاتي النسبي لكل إمكانيات تجربتنا، والأرضية التي تنشأ عليها كل ممارستنا، بما فيها الممارسة النظرية العلمية. وعليه لا يمكن الخروج من الأزمة إلا عن طريق إعادة ربط العلوم الحديثة بأساسها المنسي، أي بعالم العيش».
يقع الكتاب في 670 صفحة من القطع الوسط، ويتولى تسويقه وتوزيعه مركز دراسات الوحدة العربية.

.. وعدد جديد من «المجلة العربية للعلوم السياسية»

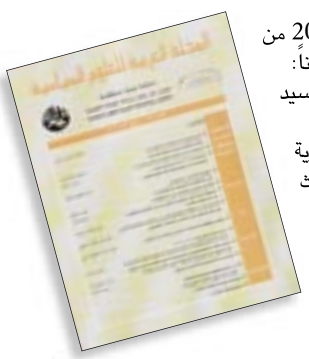

وصدر أيضاً العدد 18/ربيع/2008 من المجلة العربية للعلوم السياسية متضمناً:
– افتتاحية العدد للدكتور عدنان السيد حسين: «في ضرورات المواطنة».
– ملف بعنوان: الانتخابات المصرية والرقابة الدولية، يتضمن البحوث الآتية:
– «الديمقراطية والرقابة الدولية على الانتخابات في الدول العربية»: خديجة عرفة محمد.
– الانتخابات البرلمانية المصرية في الميزان»: سعيد شحاتة.
– «انتخابات 2005 الرئاسية في مصر: انتخابات بلا ديمقراطية ولا ديمقراطيين»: عبدالفتاح ماضي.
أما الدراسات فهي:
– مفهوم التأخر التاريخي في المنظومة المعرفية الخلدونية: محمد مالكي.
– القانون الدولي واللجوء إلى التحكيم: وليم نصار.
– تنميط الإسلام في التصورات الغربية بين الأصولية والفوبيا: قراءة تحليلية نقدية: أيمن طلال يوسف.
– العراق وأمن منطقة الخليج العربي: تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي: عبدالله خليفة الشايجي.
وفي باب آراء:
– بعض إشكاليات الحراك السياسي الراهن: محمد عبدالشفيع عيسى.
وفي باب كتب، مراجعة للكتب الآتية:
– «حال الأمة العربية 2006–2007: أزمات الداخل وتحديات الخارج» (تأليف أحمد إبراهيم محمود (وآخرون)» أعدها جمال زهران.
– «جذور التيار الديمقراطي في العراق: قراءة في أفكار حسين جميل، هل انقطع نسل الليبرالية العراقية؟!» (تأليف عبدالحسين شعبان) أعدها عماد الشيخ داود.
– «الممارسة الصينية» (تأليف أندريه شيانغ) أعدها مسعود ظاهر.
واختتم العدد بتقرير عن نشاطات حول: «آراء أساتذة العلوم السياسية والإعلام حول مدى مهنية قناة الجزيرة»، و«يوميات عربية ودولية مختارة»، و«ببليوغرافيا مختارة».

Alnedaa.yemen@gmail.com

النداء

اسبوعية.. سياسية.. عامة

عنوان النداء على شبكة الانترنت
www.alnedaa.net

الاربعاء 10 رمضان 1429هـ الموافق 10 سبتمبر 2008 العدد (167) Wed. 10/9/1429 - 10 September 2008

سجلّ بالصور لأدوار الرئيس، وحياته الشخصية

صدرت مؤخراً الطبعة الثانية من كتاب «قائد وطن: 3 عقود من التحولات»، عن دائرة التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع.

الكتاب عبارة عن سجل بالصور لحياة الرئيس علي عبدالله صالح، منذ مطلع الستينيات، مبرزاً أدواره في المراحل المختلفة، وبخاصة بعد توليه رئاسة الجمهورية العربية اليمنية (الشمال) في 17 يوليو 1978.

ويحتوي الكتاب بطبعته الفاخرة على صور شخصية للرئيس مع أسرته وأبنائه.

كما يشمل صوراً للرئيس مع الرئيس السابق ابراهيم الحمدي، وصوراً تجمعه بقيادات الحزب الاشتراكي قبل الوحدة وبعدها، وإحداها يظهر فيها وحيدر أبو بكر العطاس يقلده وسام ثورة اكتوبر

• مع الغشمي مطلع السبعينيات

• في لقاء حزبي ويظهر الخيواني أقصى اليمين

• في عرس أبنائه

أقزام جبابرة!!

سكينة حسن زيد

جاءت جارتنا التي تأتي من حين لآخر للزيارة، أو المساعدة في أعمال المنزل (تبادل خدمات بيننا وبينها). تعيش ظروفا قاسية: زوج لا يعمل، وبيت إيجار، وأطفال لا تنتهي طلباتهم. تتكفل هي بتحمل كل هذه الظروف، وتكيف نفسها على العمل في أكثر من مكان: مشرفة على الأولاد في باص مدرسة خاصة، تساعد الجيران في أعمال المنزل من حين آخر، وهكذا.

وتراها دائماً على عجلة من أمرها كي لا تتأخر على زوجها الذي ينتظر "حق القات". والحقيقة أنها ليست وحدها التي أعرفها تعيش ظروفا هكذا، أعرف العشرات ممن يعملن في البيوت والزوج ينتظر منها "حق القات" يومياً، وهي لا تجرؤ على التأخير أو التذمر، خوفاً من غضبه أو أن يطلقها أو... أو...

لكن الجديد الذي استفزني هو منظر جارتي هذه حين جاءت آخر مرة، كانت مضروبة!!

مضروبة ضرباً مبرحاً تسبب في إجهاضها. كانت تبكي وتطلب من الجميع المسامحة!!!

تطلب المسامحة، خوفاً من أن يأتيها الموت ويسألها الله عما فعلته بنا!!

ترى ماذا عساها قد فعلت؟!!

السؤال معكوس: كيف سيسألنا الله عنها إن هي ماتت، بل إن هي عاشت ثم ماتت مظلومة أمام أعين المجتمع الذي ألف الظلم، وأصبح جزءاً من ثقافته؟!!

لا نستنكر إلا ما يهمنا من الرذائل، بعضنا يستنكر "الحرية في المجتمع"، البعض الآخر يستنكر "تقييد الحريات".

نرفع أصواتنا عالياً أمام ظلم السلطة الذي أجده أكثر عدلاً من ظلم بعضنا لبعض، السلطة تظلم من يعارضها، أو من تعتقد أنه خطر على قوتها وتماسكها وهيبتها. أما هؤلاء الأقزام فيظلمون نساءهم لمجرد أنه لا يوجد من يدافع عنهن، لمجرد أنه يستطيع أن يفعل ما يشاء دون مساءلة من القانون ولا من المجتمع.

سألت نفسي: ألا يغضب الله لهؤلاء المستضعفات من النساء والأطفال؟

كيف نستطيع أن نناصر هؤلاء النسوة؟

كيف نجيب إن سألنا الله عن منكر لم نغيره؟

أحسست أنها منطقة شائكة ووعرة أكثر خطورة من نقد للحكومة أو الرئيس؛ إنه المجتمع الذي ماتت فيه النخوة واختلت الموازين: رجال عاطلون ومجتمع مدمن على القات وبشر تعودوا على التغاضي عن العيب هرباً من تحمل المسؤولية، وعلقوا كل المصائب على حكومة فاشلة، وسلطة لم تنجح في شيء، ونسوا أنه: "كما تكونوا يولى عليكم".

وقلت لنفسي: لو أن العدل رجلاً فقد رحل من بلادي ولا أدري متى يعود.

"السعيدة" تستلم طائرة جديدة في سبتمبر المقبل

■ «نيوزيمن»

أعلنت "السعيدة" للطيران الداخلي أنها ستتسلم أول طائرة من أسطول الشركة تزامناً مع العيد الـ46 لقيام ثورة 26 سبتمبر، وأنه سيتم الانتهاء من استكمال الأسطول في أغسطس 2009.

ووفقا للشركة فإنها أبرمت عقدا لشراء طائرات نفاثة كندية حديثة التجهيز من طراز SRG700 والتي تتمتع باستهلاك محدود للوقود.

وأضاف المهندس محمد العراشة، المدير التنفيذي للشركة، أن الشركة ستبدأ رحلاتها بمعدل 55 رحلة داخلية أسبوعياً من وإلى مختلف مطارات اليمن، مشيرا إلى أنه تم استكمال كافة الإجراءات الخاصة للبدء في تشغيل الرحلات التجارية مطلع أكتوبر القادم.

وأوضح العراشة أن تلك الرحلات تشمل أربع رحلات إلى مطار الغيظة و29 رحلة إلى مطار عدن، و7 رحلات إلى الحديدة، و21 إلى مطار الريان، و7 رحلات إلى سقطرى، و7 إلى مدينة تعز، لافتاً إلى أن "السعيدة" لن تكون مقتصرة على الرحلات الداخلية بل ستنتقل في المرحلة الثانية إلى رحلات إقليمية عبر المراكز التشغيلية في صنعاء وعدن، وتربط منطقتي دبي وجيبوتي بالعاصمة الاقتصادية عدن، وتوسعة الحركة الملاحية الجوية لتشمل أسمرة، أديس أبابا، صلالة، الطائف، ومسقط.

وأكد أن الشركة ستقوم بتأهيل 80 طيارا إضافة إلى طاقم الصيانة والخدمات الجوية والذي سيبدأ في استلام أول طائرة وحتى استكمال الأسطول الملاحي.

الهمداني في السجن للعام الثالث رغم تسديد مديونيته

الأجهزة الأمنية تلقي القبض على المتهم الخامس باختلاس البنك الوطني

■ «نيوزيمن»

ذكرت الأجهزة الأمنية أنها ألقت القبض على المتهم الخامس باختلاس وتبديد أموال البنك الوطني للتجارة والاستثمار، عبده المهيوب عبدالله المهيوب، عضو الجمعية العمومية للبنك الذي استحوذ على 1.228.894.000 ريال.

ووفقا لموقع "سبتمبر نت" أنه تم إلقاء القبض عليه بموجب أمر قهري من النيابة الجزائية المتخصصة لعدم إيفائه بالالتزامات المالية وعدم حضوره جلسات المحكمة بعد أن كان قد أفرج عنه بالضمان التجاري قبل عام ونصف.

وكان رجال الأمن قد حاولوا القبض عليه قبل أربعة أشهر في أحد شوارع العاصمة صنعاء، إلا

إن المهيوب ترك سيارته ولاذ بالفرار، واتضح أن السيارة التي تركها خلفه كانت مسجلة باسم أحد أقاربه وتم الإفراج عنها.

يشار إلى أن المهيوب يملك 13 وكالة حج وعمرة وهو عضو في مجلس إدارة البنك، وسجن لمدة ثمانية شهور بعد إدانته ضمن أعضاء مجلس الإدارة باختلاس مديونية لمودعين بعد انهيار البنك، وأفرج عنه بالضمان الحضوري.

وكان البنك المركزي اليمني أعلن في 6 ديسمبر 2005، وضع يده على البنك الوطني وهو أحد 11 بنكا تجاريا في اليمن، وكان قد تأسس في 10 مارس 1998.

ويمضي محمد الهمداني رئيس مجلس إدارة البنك الوطني عامه الثالث في السجن، رغم تقديمه ضمانات مالية مقابل الإفراج عنه، كما أنه -بحسب مصادر مقربة منه- قام بسداد مديونيته للبنك، خلاف آخرين من أعضاء مجلس الإدارة لم سددوا مديونياتهم وصدرت بحقهم أحكام إلا أنهم ظلوا طليقين.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

الاسلام المذعور من لمسة «نور»!

ما زالت البلاد العربية مسرحاً لقصف تداعيات المسلسل التركي «نور» ولم تنقطع أخبار خراب البيوت والعائلات، والاضطرابات والفوضى التي ضربت أركان السكينة الزوجية في أكثر من بادية ومدينة، وأسفرت عن تطليق زوجات لمجرد أنهن ضربن بمس من «نور»، على غرار تلك الجزائرية التي أفشت في أذن جارتها أنها تحلم بمسامرة ومجالسة الممثل التركي «مهند».

وتتغذى هذه النيران بكيروسين الفتاوى التي تتصدرها، كالعادة، فتوى مفتي الديار السعودية بتحريم المسلسل وإنزال عقوبات الرجم والجلد والإعدام بمن شاهدوه وانتجوه ومثلوه.!

وكما أحدث المسلسل رجة في الاعماق، على إفتراض أن للقشة أعماقاً، وأفضى إلى خراب بيوت وانفراط زيجات، فقد تفجرت مفاعيله، ومفعولاته في الفضائيات ووسائط الصحافة والاعلام على شكل سجالات محتدمة تندب حظ «الأمة» وكسوفها، وتحرث في حقل السياسية (إذا كان ثمة سياسة)، واهتزت كيانات حكومية وأصبحت مصائر بعض الوزراء والوزيرات في مجرى الاعصار.

ذلك ما حدث في الاردن، مثلاً، عندما ألح أحد النواب على مقابلة رئيس الوزراء بأسرع وقت ولم يفصح عن السر الخطير والمصيري الذي اراد أن يختص به رئيس الحكومة الذي لم يجد بدا من الاستجابة للطلب العاجل لأنه لم يكن يعلم بأن عقل النائب يقع في طرف لحيته وأن هذا النائب سيتذرع بالغيرة على مصير الشعب والأمة من أجل شيء تافه.!

وعند المقابلة انكمش رئيس الوزراء الاردني وبهت وهو يسمع شكوى النائب البرلماني (لدينا منه الكثير) بوزيرة الثقافة نانسي باكير لأنها قابلت وصافحت الممثل التركي اكيفانس «مهند».

وكان النائب يعيد ويكرر تذكير رئيس الوزراء! بمنطوق فتوى منع المسلسل وحكمها برجم بطلاته واعدام من يسمح بعرضه.

ويقال إن الوزيرة صرخت فيما بعد أنها قابلت الممثل التركي بالصدفة عندما حضرت حفل عشاء في مقر السفارة التركية بناء على دعوة السفير.

وقد نشرت بعض الصحافة حينها وبعدها أن الوزيرة لم تكن تقصد مقابلة الممثل ولم تلمس تفاحة الغواية ولم تكن تعلم بوجودها. وكما لو كان على الوزيرة المدعوة إلى المنافحة عن إشاعة ثقافة الحوار والتسامح والتنوير إلى تبرير مقابلتها للممثل واتخاذ موقف الدفاع المذعور لاتقاء هجمة، خفاش.

إنه العقل العربي، اذا ما كان للقشة عقل، وهي الهشاشة التي بلغت بهذه «الأمة» ذروة لم تعد معها تحتمل لمسة «نور» فما بالكم باحتمال غزوات الغزاة المدججين بآخر صرعات الأسلحة النووية والنورانية.

ولكم أن تقولوا إن مصائرنا أصبحت محكومة بنفسية وذهنية ذلك الكائن الذي يهتاج كالمسعور من أية وشاية بنور وهو: الخفاش، سيد الموقف.

توضيح من وزارة العدل بشأن ما ورد في «نافذة» الأسبوع الماضي

الاخ الاستاذ/ منصور هائل المحترم

بعد التحية:

شهر مبارك وكل عام وأنتم بخير

نطالع دائماً كتاباتكم الصحفية المواكبة لمختلف القضايا والمسائل على الساحة المحلية ومنها ما تناولته مؤخراً عن مآلات إبرام عقد الزواج بين الرجلين وذلك في صحيفة «النداء» الأسبوع الماضي وإيماناً منا بأهمية ما تتناوله من قضايا وكتاباتكم التي أصبح لها تأثير على كثير من القراء لما تتميزون به من مسؤولية.

نحيطكم علماً أنه لم يُستحدث أي عقود زواج وسجلات منذ تولي الاخ د/ غازي شائف وزير العدل فهي عقود تم طباعتها من العام 2003، وعند نفاذ العقود السابقة وهي العقود التي لم يذكر فيها توقيع لزوجه أيضاً تم توزيع العقود غير أنه وقبل أن يثار مثل هذا الموضوع الذي قد لا يجد فيه الغالبية أي إشكالية باعتبار أن أصل العقد الرضى الذي نص عليه العقد وليس التوقيع كان الاخ وزير العدل قد أصدر قرار رقم (167) لسنة 2008. باعتماد عدد من نماذج الوثائق والسجلات والاختام حتى مكاتب واقلام التوثيق ومنها سجل قيد نص وثائق عقود الزواج والذي تضمن توقيع وبصمة الزوجة وهو السجل الأصل في إجراء القعد وثيقة رقم (11) وايضا طباعة عقد زواج يتضمن بيانا السجل وفيه أيضاً توقيع وبصمة الزوجة وهي السجلات والاوراق التي تم طباعتها وسيتم توزيعها لاحقاً وعليه نأمل الاطلاع وإبداء رأيكم إعلامياً على ضوء ما سبق.

وتقبلوا خالص تحياتي

خالد محمد الديس
نائب مدير عام العلاقات والاعلام